



«الناتو»: اختيار التطرف الإسلامي عدواً وجنوب المتوسط مسرحاً (ص: ١١)

بعد النكسة الأميركية - السعودية - الباكستانية في أفغانستان

معركة خطوط أنابيب النفط تدخل في مرحلة حاسمة!

لأن ما يقلق واشنطن في التطورات الأخيرة في أفغانستان، أن تكون مؤشراً على عودة روسيا إلى التدخل في تلك المنطقة التي أصبحت منها في أواخر الثمانينات ومنالك من يرجع في واشنطن أن تكون المؤسسة العسكرية الروسية وراء العودة إلى التدخل طالما أن الصراع في أفغانستان يجري بالواسطة ويترك غير مباشرة تعقياً من مفاخر التدخل المباشر الذي أدى إلى هزيمتها وانسحاب قواتها في عهد ميخائيل غورباتشوف، آخر رئيس للاتحاد السوفييتي المنهار. وتقول المصادر الأميركية المتخوفة من ذلك، أن روسيا تستطيع في أسوأ الظروف إدامة تدخل بالواسطة طويل الأجل، خلافاً لوضعها السابق في التدخل المباشر وتخلص المصادر الأميركية إلى القول، أن أي حل سياسي للصراعات في تلك المنطقة الآسيوية الغنية بالنفط لا يمكن أن يتم ويحسم إلا بإشراك روسيا وإيران في المصالح النفطية، خصوصاً لجهة المرور الآمن لخطوط الأنابيب.

أفغانستان إلى جانب «طالبان» ضجة وتحقيقات في واشنطن كما حدث بالنسبة إلى تدخل فاضل مماثل لها في شمال العراق قبل ذلك. وكانت المصالح النفطية الدولية ممثلة بشركة «يونيكال» الأميركية - السعودية وراء تدخل واشنطن لغرض سيطرة «طالبان» على كامل أفغانستان، بغية مد خط لأنابيب النفط عبر الأراضي الأفغانية إلى الساحل الباكستاني على البحر قرب كراتشي. وفي المقابل، هناك مشروع مناسف تدعمه روسيا وباكستان لمد مثل هذا الخط عبر الأراضي الأفغانية إلى ميناء بندر عباس الإيراني في الخليج. وعلى الرغم من وجود مصالح أميركية كبيرة في الخط الباكستاني، فإن مصادر صناعة النفط تؤكد أن الخط الإيراني المقترح أقل كلفة وأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن أنه أسهل من الناحية الفنية.

لكن التفصيل الأميركي (والسعودي) للخط الباكستاني له دوافع سياسية في الدرجة الأولى تتعلق بالمقاطعة الاقتصادية الأميركية لإيران ومحاولة تعميم هذه المقاطعة عالمياً. وتستخدم واشنطن سلاح المقاطعة وصعب التمويل والمساعدات كسلاح سياسي، وهو السبب الذي دفع حيدر عفيف، رئيس جمهورية أذربيجان المجاورة لإيران إلى زيارة واشنطن أخيراً محاولاً إقناعها برفع المقاطعة عن بلاده لكي تتمكن من تطوير مواردها النفطية الكبيرة على بحر قزوين. وقد تترع بعض أعضاء الكونغرس بأن المقاطعة الأميركية لأذربيجان مردها إلى قوة اللوبي الأرمني في «كابيتول هيل»، بسبب الصراع الأرمني - الأذري على منطقة «ناغورنو كاراباخ» التي اقتطعها سبائيل من أرمينيا والحققا بجمهورية أذربيجان عندما كانت الجمهوريتان كلاًهما منضويتين في الاتحاد السوفييتي.

واشنطن - «الميزان» دخلت المعركة الجارية في أفغانستان حول مرور أنابيب النفط من آسيا الوسطى إلى البحر مرحلة حاسمة بعد النكسة العسكرية الأخيرة التي منيت بها قوات حركة «طالبان» الحاكمة في كابول، على يد أحمد شاه مسعود القائد العسكري وزير الدفاع السابق في حكومة رباني. وقد برز في هذا الصراع استقطاب إقليمي ودولي تقف فيه الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان إلى جانب حكم «طالبان»، وتقف روسيا وإيران وباكستان إلى جانب أحمد مسعود شاه. وكانت قد لاحظت قبل ثلاثة أشهر إمكانية سيطرة «طالبان» الكاملة على أفغانستان بشمالها مع عبد الملك، وهو قائد في الشمال سبيل لها دخول مدينة «مزار الشريف»، ثم ما لبث أن انقلب عليها ما أدى إلى هزيمة دامية لقواتها، وبالتالي إلى انسحابها من المناطق الشمالية لتطارد قوات مسعود إلى مقربة من العاصمة كابول حيث أصيبت بنكسة عسكرية باتت تهددها في عقر دارها.

وتقول مصادر عليمة في واشنطن، أن وكالة الاستخبارات المركزية في التي وضعت خطة سيطرة «طالبان» الكاملة على أفغانستان وإسقاطها إلى «مزار الشريف»، وأن المملكة العربية السعودية هي التي قدمت الأموال النقدية لهذه الغاية. وكان حجم الأموال التي دفعت حينذاك كبيراً إلى درجة أن العملة المحلية ارتفعت قيمتها بين ليلة وضحاها بكثر من ٤٠ في المائة. ويقول القاريون أن أوراق العملة الأميركية من فئة المائة دولار كانت تنهزم كالمنظر في أيدي المقاتلين والتجار والصيارفة ولا تستبعد تلك المصادر أن يثير التدخل الفاضل لوكالة الاستخبارات المركزية في «مزار الشريف» وشمال

الحريري وأوروبا!

لكثرة ما تردد رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، على المواقف الأوروبية منذ توليه منصبه منذ خمس سنوات، خيل للمراقبين أن الحريري يسعى لضم لبنان إلى الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل تسريعه في اتفاق الشراكة الأوروبية، نسوة ببعض دول المنطقة، ومنها إسرائيل بوجه خاص. لكن الدوائر الأوروبية فوجئت بالسياسات المتناقضة التي تنتهجها حكومة الحريري من هذه الناحية، مما أثار تساؤلات عن جدوى الزيارات الكثيرة التي قام ويقوم بها إلى المواقف الأوروبية، وعن أهدافها.

لكن أن قرارات الحماية والحواجز التجارية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية أخيراً ليست مناقضة فقط لنسوة الانفتاح الاقتصادي كشرط للشراكة، بل إن طريقة تحرير الحريري لها، تحت وطأة عجز حكومتها عن وقف الهدر وتقليص العجز، أبعثت لبنان كثيراً عن الاهتمام الجدي به في الخارج، مما يضاعف من علامات الاستفهام حول رصائله الخارجية المتواضعة.

فهو لم يكتف بإشاعة إجراءات الحماية والحواجز الجمركية وتبريرها والدفاع عنها، بل راح يقول إن الشراكة الأوروبية مسيرة بالانفتاح اللبناني لأن الانفتاح المطلوب يعني ما تبقى من الصناعة اللبنانية ومن الزراعة. وفوق ذلك، راح يكيل مثل هذا الزرع الغوغائي لمنظمة التجارة العالمية ومطالبها ومقاييسها، في الوقت الذي يغالب أصحابها السعوديون للانضمام إليها بشئ السيل، مع أن لبنان، بطبيعة نظامه السابق لتحرير الحريري في قيادته، مؤهل أكثر من أي دولة في العالم للشراكة الأوروبية ولعضوية منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، وفي إطار هذا السلسل من التناقضات، يصح الحريري على أن النظام اللبناني لم يغير نافيًا أن تكون سياسة حكومته مخالفة ومناقضة لنظام الاقتصاد الحر الذي درج عليه لبنان منذ استقلاله. ومن المفارقات العجيبة في هذا الصدد، أن لبنان الحريري يتجه إلى الحماية والانغلاق في الوقت الذي تنجح فيه سوريا في الانفتاح والافتتاح. مما يجعل التناقض الحاصل في الوضع اللبناني تناقضاً مركباً، قد يضر بلبنان وسوريا معاً في المدى المنظور.

وعلى قول مسؤول أوروبي له الميزان، تعليقاً على قرارات حكومة الحريري، «إن ذلك لا يغير أوروبا، لكنه يمثل استفهاماً يعقول اللبنانيين، وخلفه في التعامل مع الأنظمة الدولية ومؤسساتها». وعلى الرغم من اصطدام الحريري وخلفه الإعرابي الضخامة بجدار صلب يصعب اختراقه، فإن في بيروت من لا يزال يدعي بأن الحريري أشد لبنان، وأنه «معلم» على اللبنانيين فيطع من السماء، وكأنه المهدي المنتظر. ولذا، تتسائل مع المتساكين: لماذا هذه الزيارات الخارجية العرمرمية إلى أوروبا، إذا كان هذا دأبه؟

«الميزان»

تحسن ملحوظ في العلاقات بين الرياض وصنعاء

نقل «الملف اليمني» من سلطان إلى نايف!

التنافؤ الأخير في بيروت



القت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الصارمة في لبنان حالياً بقلها على الوضع الحكومي. وبالتالي على الاستحقاق الرئاسي بعد ستة من الآن. وقد دخل على الخط وزير الخارجية فارس بوز صهر رئيس الجمهورية والمرشح بدوره للرئاسة الأولى، بشن هجوم كاسح على الحكومة ورئيسها رفيق الحريري، فاتهمه بالتركيز على زيارته الخارجية المتعاقبة متجاهلاً القضايا الداخلية الشائكة. وما تقتضيه من معالجة جدية للأحوال الاجتماعية والعيشية (راجع الصفحة ٣). وتتابع «الميزان» على الصفحة ٤ القراءة في الوثائق الأميركية حول الوضع اللبناني.

صنعاء يعود في جانب منه إلى طريقة معالجة الأمير سلطان سابقاً للتوضوع اليمني يوم كان الملف في يده، مما اقتضى نقل الملف، وربما بتوجيه من واشنطن. وفي هذه الحالة، فإن بروز اسم الأمير نايف في مسألة أمنية شائكة مثل المسألة اليمنية، يلقي بعض الأضواء على مسألة خلافة الملك فهد، حيث كان الاعتقاد السائد أن الأمير سلطان هو الأوفر حظاً لولاية العهد بعدما يصبح الأمير عبدالله ولي العهد الحالي ملكاً. وكانت «الميزان» قد نشرت قبل شهرين رسالة لها من واشنطن تفيد بأن الوضع الأمني في السعودية يقتضي أن يكون الأمير نايف، ولياً للعهد، وذلك في رئيسية صفتها الأولى بعنوان «الأمير عبدالله ملكاً والأمير نايف ولياً للعهد».

شهدت العلاقات السعودية - اليمنية تحسناً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، بحيث أن المراقبين باتوا يتوقعون أن يتوصل الفريقان إلى اتفاق حول القضايا الحدودية وغيرها من القضايا العالقة في وقت قريب. ولوحظ أيضاً أن هذا التحسن المطايع في العلاقات بين الرياض وصنعاء، بعد سنوات طويلة من الجفاء والتوتر، وصلت إلى حد الاشتباكات العسكرية على الحدود بين البلدين قبل سنوات، ترافق مع انتقال الملف اليمني في الحكومة السعودية من يد الأمير سلطان من عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران، إلى يد الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية. وكان أول ما فعله لنتباه المراقبين لهذا الانتقال للملف اليمني من يد

أسعار الموزعين

Austria: AS26 Bahrain: Fils250, Belgium: BF50, Canada: C\$2.50, Cyprus: C£1, Egypt: E£1, France: FF9, Germany: DM2.5, Greece: DR300, Italy: L300, Jordan: JD100, Lebanon: L£1000, Libya: Dirh75, Morocco: Mh2, Oman: Rials300, Spain: Pcs350, Switzerland: SFr3, Syria: L.S.15, Tunisia: M600, U.A.E: Dirh3, UK: £1, USA: \$2

في مقال له في «الحوادث» نقيب المحررين اللبنانيين يتمنى

الحريري... لو قصر لسانه!

نشر محم كرم، نقيب المحررين اللبنانيين، مقالاً نقدياً لرفيق الحريري وسبائسه ومسلكه في مجلة «الحوادث» الصادرة من لندن، التي يملكها ويرأس تحريرها، وقد لقي هذا المقال اهتماماً بالغاً في الدوائر السياسية والاقتصادية والوسط الصحافي اللبناني والعربي، وذلك أرتاب «الميزان» أن ننقله بحرفه، لأنه مطابق في مضامينه للنهج الذي دأبت عليه «الميزان» منذ عهدها الأول قبل سنوات أربع.

تصرفات رفيق الحريري لا تلقى رئيس حكومة فليس عاراً. وإن كان ساعداً على رئيس حكومة لبنان ألا يكون مثقفاً، وحامل شهادات جامعية. إن جان بوييل بوكاسا ليس ليونولد ستيفنر. بل العار الأبتعاش فيتحقق في استقرار الناس كان يترك قاعة المجلس النيابي عندما يبدأ

في النواب الذين لا يعجبه شكلهم ومنطقهم. الكلام. وإن يتدخل في انتخابات الاتحاد العمالي العام، وبذلك وصمة تلحق به مدى التاريخ والعمر. وإن يقع الحريات ويمنع ممارسة الحق في التجمع والتظاهر. وإن يلجم وسائل الإعلام، ويغشال الزعامة. ويحول دون اقتناء الفقراء السيارات. لأن هذا وقد على زملائه في نادي أصحاب المليارات. وإن يتصرف بشكل يؤدي إلى تجويع الناس وإفقرهم. وهو لا يعرف ماذا تعني كلمة فقير ومتوسط الحال. وإن يطرح قضية كرفالوس بشكل خاطئ، وقصير النظر. وإن يكتفل ضده كل الناس الذين يعتقد أنه جعل من خصوصياتهم السيارات. وإن يزين هوائيه وكنائس نجاحاته، والتعرض للجيش وكأنه فضيلة.

وحكاية التعداد تطول ولا تنتهي. وإذا شئت كسب الوقت، عندما وجوها لصن فيها الحريري.

الامام علي. إذا رغبتم في حاجة، فابحثوا بها في كتاب لأصون ماء وجهكم، فيقول في مجالسهم: «فلان، لحم لكثافة مني». وفلان يدي في فمه حتى الكوع، وفلان عامل حائل معارض... وأمس كان عندي معرض علي بيزنس (كذا) يا عيب الشرم. هل يجوز لآنتان أن يعطي بيزنس ويشهر بمن اعطاهم؟ وهل يعتقد أن المعنى لا يقلل هذا النمط في التعامل؟

هذا شأن ما كنت رافياً في اعلانه ليقيني بأن المجالس بالامانات إلا أن سواي خرق القاعدة لئلا مني فجاء تصرفي يحلني من التزاي، فلماذا يطلب مني أن أكون أسير هذه القاعدة؟

وإن رواية غير الخفايا الكاملة البقية تصرف لا يليق بمسؤول، فكيف يرئيس حكومة مستر على أن يكون قصير اللسان وإن يدافع عن الناس لا ويتناولهم بالكلام النادر ويستفهم؟

وأما من أن يكون المرء ثرثاراً، أن يعتقد عن خطاه، أنه طريق لأنه يرى حوله أناساً يفسدون مجالمة. وهو يتناول بالكلام الخاطي كثيرين. بل هو لا يوفر أحداً، وله أراء، ماندة، منها أيمانه بأن لا معارضة ولا معارضين في لبنان، وإن دعا كتبه ضدي

صحافي عنده عدة مطبوعات انتقدي فيها سلكته عن سبيه فقال لي: كنت هذا لأنك لم تحضر عرس ابنتي، (تلي هذا كنهية كما يفرض السيناريو). ليقيني به السامعون. والمقصود بهذه الحكاية أننا شخصياً، وما كنت أرو أن القضية بقيت في الإطار المصمم ولم تنتقل إلى الصحف والتلفزيون.

وهذه القصة رومما الرئيس الحريري علناً في «سبتي كافي» حيث ذهب ليأكل «بوتة» مع الزورين باسم السبع وفؤاد السنورة. وتكلم بصوت عال. وفي المقهى التقى الحريري الزميل أبي ناكوري فبادره بالسؤال: يديك معارضين؟ فأجاب: نعم وهناك أسباب كثيرة لذلك. فقال له: مرحباً معارضة. كل الدنيا مصالحة ما في معارضة وما في صحافة معارضة، وما في حد ضد الحكومة، وروى له الحكاية التي أوردتها أعلى.

وقد نقلها الزميل ناكوري - ومرحى له على ذلك - في برنامجه التلفزيوني الناجح، على شاشة ضخمه.

وهذا أيضاً يكابر الرئيس الحريري ويعتقد أنه «يمون» حتى على التاريخ. ويحاول أن يوهم أن موقفه منه كان نتيجة لاتصال بوزارة وتنسيقاً من شأن شخصي. وكان الناس لا

يقرون ولا يعرفون أن نهج المعارضة وتبصير المالح على الحريري درجت عليه منذ زمن بعيد. ولا يعرفون أن المقالات الأربعة الأكثر عنفاً والتي تنقلها الناس عن «الحوادث» وه «البير» و«لا رجلي دي لبنان» و«مونداي مورنينغ» يعود تاريخها إلى أربعة أشهر قبل زواج ابنتي كرم، وقد كرمني في مشاركتي فترحة العرس ألف رشامبية صديق بالتهنئة والحضور بتقدمهم رئيس البلاد الياس الهراوي وعظيطة مني ورئيس المجلس النيابي نبيه بري بالإضافة إلى ملوك رؤساء الزموني وأسروني بمافطهم النبيلة وبعالي وأنا سعيداً بذلك.

وحقيقة ما حصل انني، كإنسان مهذب، بحثت وزوجتي دعوة إلى الرئيس الحريري وحرمه، فلم يحضر. ولم يفتخر. وفي اليوم التالي، وبعدما وصلت أبناء الأستقبال، أجرى - وما حساسة ذاتية، فأتصل بي، فلم يجديني، فحاول في اليوم التالي وسألني لماذا فعلت هذا ولم تجيب عن اتصالك بي أمسي؟ فقلت أنا: هناك تصرفاً سائياً يا دولة الرئيس. فقال: أنت على حق، وتلعب الحوار بكلام لطيف.

هذا خريفاً ما حصل. ولا زيادة أو نقصان وهو يصد تسمية المعارضة التي نخوضها إلى حضور عرس أو عدم حضوره. فهذا امر شخصي صغير لا يجوز أن تبنى عليه المواقف المبدئية المصيرية. أما ما نقل عن لسانه من تهديد ووعيد، فهو يعلم انني لا أؤخذ به. كذلك لا أؤخذ بأنه قار عليه لا في، مثل ماله، عند الاصدقاء الكبار، مثلاً وفلاً. وهو يعرف ذلك. عدا أن النسيبة ما كانت مرة مبراً إلى خداع دائم وأذى. شأن أحد لا يجهل الحقائق والخلفيات والرئيس الحريري كان صديقاً لي كامل الصداقة، وقد اتكمت منذ يوم المعركة مع جريدة «المستقبل»، فقد لمست منه وجهاً لم أكن أعرفه فيه، وجهاً ضد الحريات وكان من غير الممكن أن أقبل بهذا الوجه وأن اتهاون في الدفاع عن الحرية وأنا أحد «الناظرين» عليها.

وكان لزمي في قضية الحريات يعفر خائفي في علاقاتنا التي أرادها هو على غير ما فهمه من الصداقة. وأني اعتبر أن يتولى منصباً يرتبط بالحريات، يتحتم عليه ألا يقبل مالا من حاكم ولا اختفت ثيرته في النفاق عن هذه الحرية. وتلك أخلاقية احترامتها في معارستي حياتي العامة، والتزمت بها دائماً طوال عملي المهني.

وكذلك أنا مهذب. فما دعاني مرة لأحد، أيأ كان مستواه وانتقامه، إلا لئيت، أو اعتذرت أو أوفدت رسولاً يمثلني.

ونحن، نون أي نون، نسأل هل صحيح أن الرئيس الحريري انقذ الثورة وجمد سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الجواب معروف. وهو أن هذا القول ليس صحيحاً بل الصحيح أن الليرة حشرت نسبة ١١٥٪ في قيمتها. بليل أن الدفاع عن سعر صرف الليرة، ولو بشكل وغي، اقتضى إعطاء فوائد على سندات الخزنة تسمى ٢٠٪ عام ١٩٩٢ يوم مجي الرئيس الحريري إلى الحكم ثم ٢٠٪ سنة ١٩٩٤ ثم

٢٠٪ سنة ١٩٩٥. فـ ٢٠٪ سنة ١٩٩٦ وأخيراً ١٥٪ عن السنة الجارية. فلو جعلنا كل هذه النسب لحصلنا على ١٤٥٪. وذلك حتى لا يشتري السودعون الدولارات والعملات الأجنبية. وهذا يعني أن الفوائد التي تراكمت بهذا الشكل لأغراء الناس بالتعامل بالليرة والانسراف عن الدولار لم تهبط من السماء بل أخذت من جيوب المواطنين فإين المعجزة في ذلك وهو شأن يستطهعه العاديون من الناس؟

فبدلاً من أن تهبط الخصائر عند الصبارة، هبطت في دين الدولة العام الذي أصبح حصة ١٢ مليار دولار. تلك أين أصبح رقم العجز في الموازنة العامة الذي قال وزير المال فؤاد السليوية أنه ٢٠٪، بينما هو في الواقع ٨٠٪ وهذا بشهادة أهل الحكم أنفسهم.

فأين الحل؟ في اعتماد أحد خيارين: إما إطلاق العنان للدولار وعدها لا بد من أن يبلغ ٢٠٠٠ ليرة. أو فرض ضرائب جديدة على الشعب غير قادر على احتفالها. فينزل إلى الشارع متمنياً كل عمليات التمن والقمع لأن الجوع لا يرحم.

ومن مجي الرئيس الحريري والأحاديث تكثر عن المساعدات، والوعود الريبعية تصبح تشريعية كالحكة كما الطبيعة عندما تفرى الاغصان من أوراقها ويهين الياس عليها. فقد جي، به من أجل توفير المساعدات أين هي الهبات الموعود بها؟ أنها تقتصر على دعم من السعودية وكريت فحسب. وهما دولتان شقيقتان لئيلان لم تقصراً معنا يوماً. وأما الثلاثة مليارات دولار التي سكتت عليها الأصواء كثره لمؤتمر واشنطن، فقد وصلنا منها فقط عشرة ملايين دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، والباقى يعود من كندا وفرنسا بضممان اسوال المستثمرين من رعاياها في لبنان فالمليارات الثلاثة بل الـ ٢٠٪ هي تقديرات لديون سابقة وأخرى لاحقة قد نحصل عليها حتى العام الفين...

وقد لا نصل. والروية معقودة على صعيد السياسات الزراعية والاقتصادية وإدارة الامور في البلاد، سياسات اسقاط اسم كميل شمعون عن المدينة الرياضية لإحلال اسم رفيق الحريري مكانه وتعميم هذا الاسم ليشمل مطار بيروت الدولي وغيره من المنشآت الجديدة والمرممة.

والنجان يتعالى صراخهم من وطاة التزاماتهم في ظل تمدد اموالهم نيوتاً في السوق. وهذا ما يترجمه الجمود والركود الحاصلان بديل أن ٩٠ ألف شقة سكنية معروضة للبيع وما من شار.

كل هذا، ومجلس الوزراء طلع منه قرارات لا علم للوزراء بها. أو لتبديل فيها أسماء بأسماء أخرى، ويعمل من دون خضوعه لأي نظام عام، لأن لا نظام داخلياً يحكم أعماله وخشاماً. مطلوب من الرئيس الحريري أن يقهر لسانه بحق الناس الذين ليط به أن يرضى مصالحهم، وأن يدرك أن الناس عندهم مفكرات ووعي كاف للزمن وللحقائق. فلا يراهن على غيائهم وديسائهم. وهذا أيضاً حذرني إلى اعتبارات كثيرة، وهو واقع في موقفه المعقود. وبدون اتفاق يا دولة الرئيس

مقال مجلة «إيكونوميست» عشية وصول الحريري الى لندن

لا مجال للإستثمار الخاص أو العام في لبنان!

عشية زيارة رئيس الحكومة اللبنانية لرفيق الحريري، في منتصف الشهر الماضي إلى لندن، كتبت مجلة «إيكونوميست» مقالاً عن الوضع الاقتصادي اللبناني، اشارت فيه إلى نقاد «خبرة الحريري» ووصول برنامجه الاقتصادي إلى طريق مسدود، وفيما يلي نص المقال:

رئيس الوزراء اللبناني، رجل الأعمال الملياردير رفيق الحريري يعمل بلاده كما يعمل موظفيه، أو أي شخص آخر ياتيه بالمقابل، إنه يشتريه لكن المشكلة هي أن لخبرة رفيق الحريري وخبرة لبنان من المال تترك على النفاذ.

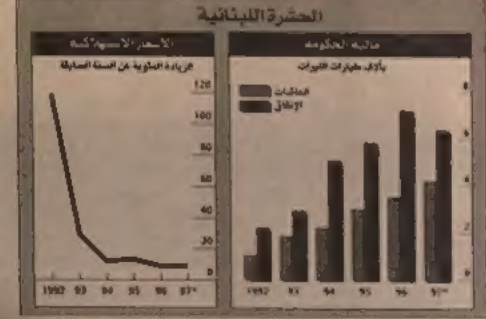
ففي الرابع من تموز/ يوليو الماضي هدد صبحي الطفيلي، الزعيم السابق في حزب الله، ومجموعة من المتطرفين الشيعية بمسيرة للنجاة من مدينة بعلبك في البقا إلى بيروت العاصمة للفت الانتظار إلى معاناة الفقراء، فلو سمح لهذه المظاهرات، ولو لم يكن الشيع صبحي من الشيعة، لكان نصف البلاد قد زحف معه. لكن والحالة هذه، تجمع فقط ٤٠٠٠ من مؤيدي السماح خطابه ثم تفرقوا. وقد جرى جسد مئات الجنود اللبنانيين والصوريين لضمان عدم فلتان الأمور. والسبب في أن الأمور تفلت أنه قبل التجمع المفرز وعد

الحريري بالفاق ١٠٠ مليون دولار على تطوير البقا. إن سياسة الحريري تجاه بعلبك، أو تجاه أي مشكلة نشأت من السياسة اللبنانية العاصفة، هي احتواؤها بوعود مالية. ثم ما لبث أن اقترح اصدار سندات خزينة بمبلغ مليار دولار لمدة ٢٠ سنة لتمويل الاتفاق الاجتماعي. وهذا من شأنه أن يقوض برنامجه الإصلاح الاقتصادي الجليل لحكومة اللبنانية فعلياً لخدمة ديونها البالغة ١١.٨ مليار دولار بمقدار ما تجني من الضرائب والرسوم. وأسعار الفائدة عالية جداً لتهدئة التضخم، إذ يبلغ سعر الفائدة الأناسي ١٦٪، فلا عجب أنه ليس هناك استثمار يذكر لا في القطاع العام ولا في القطاع

الخاص. كما إن المزيد من الاقتراض لن يكون له فعل تحفيزي الشقة بالاقتصاد اللبناني. وليس هناك مجال لزيادة عائدات الحكومة، وتشير التقديرات الأخيرة، إلى أن الاقتصاد اللبناني قد ينمو هذه السنة بنسبة لا تزيد عن ٤٪. وفي تسمية أخرى بكثير مما كان يأمل الحريري عندما أطلق برنامجه للتطوير الاقتصادي سنة ١٩٩٢ لتحقيق نمو تتراوح نسبته بين ٨٪ و١٠٪. وفي غضون ذلك يتزايد الانفاق الحكومي في الوقت الذي ترتفع فيه خدمة الدين، ولأن موظفي الدولة يملكون دائماً برفع رواتبهم. وما زالت تطلق دعوات لخفض أسعار الفائدة من أجل نشيط الاستثمار. ويعتقد المسيحيون الموارنة، وهم خالقو الثروة الرئيسيون في

لبنان الذين خسروا الحرب الأهلية بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، أن فرصة نهوض الاقتصاد اللبناني ستكون أفضل في حال سحب سوريا لقواتها من لبنان. لكن هذا الأمر ليس عادلاً إلى أي حكومة في بيروت. وفي الوقت الحاضر يبدو انسحاب القوات السورية، التي ساعدت على إنهاء الحرب الأهلية، مستبعداً مثل الانسحاب الاسرائيلي من المنطقة العازلة في الجنوب، حيث مازالت اشتباكات الجنود الاسرائيليين مع قوات «حزب الله» جارية، مما رفع عدد الجنود الاسرائيليين الذين قتلوا في جنوب لبنان، خلال هذه السنة حتى الآن، إلى عشرة جنود.

ويطو اللبنانيين أن يتحسروا مثلهذين لأن الكثير من متابعيهم ليس من منهم، وهذا صحيح لكن رفض لبنان أن يواجه نفسه امر خطير، ومن المستبعد أن تترك البلاد من جديد في حرب أهلية واسعة النطاق، لكنها واقعة في انهيار اقتصادي عميق يلقي إلى اشتباكات منقطعة من الاضطراب. وكثيرون من اللبنانيين يقولون مقنعين، لو أن حكومة إسرائيل تتغير لمعت محادثات السلام بين اسرائيل وسوريا، بحيث يزوي ذلك إلى انسحابها معاً من لبنان. وهذا التمني يبقى في إطار دلو... ويجرد اللبنانيين، وهم في حالة الانتظار الطويل، أن يعالجوا أوضاعهم في مقتناؤهم مثل الفوضى الصارية في الميزانية



بداية العد العكسي للحكومة الحزبية بثورة فارس بوزير

مشورة إقتصادية متأخرة بعد مسيرة متفردة ومتعجلة!

□ أبرز حدث سياسي واجه حكومة رفيق الحريري في الأيام الأخيرة خروج فارس بوزير، وزير الخارجية وصهر الرئيس الباشا الهراوي، على صمته الطويل يشن هجوم عنيف على الحكومة ورئيسها بسبب إهمالها معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ويقول المقربون من وزير الخارجية إن موقف بوزير هذا ليس جديداً، لكنه كان من قبل موقفاً حاسماً داخل مجلس الوزراء، حيث نبه أكثر من مرة إلى التدهور في تعامل الشؤون الأساسية للبلاد والعبء

ويقول هؤلاء أيضاً إن خروج بوزير إلى التمرد العلني هو بداية لها اتجاه واحد هو التصعيد من الآن وصاعداً، والاعتماد المرفقين بالشئ اللبناني الداخلي بالحدوث حملة بوزير على الحكومة الحزبية هذه المرة على محمل الجد، ليس لأنه انضم وزير حالي في لبنان ولا لأنه صهر رئيس الجمهورية ليوخذ كلامه على أنه كلام للرئيس بالواسطة، بل لأن هذا الموقف له علاقة بالاستحقاق الرئاسي القريب، باعتباره وزير الخارجية هو أبرز المرشحين حظاً لرئاسة الجمهورية في حال فوات فرصة التمهيد مرة ثانية لعمه الرئيس.

المصادرة الليبوماسية

لكن تمرد فارس بوزير له في الواقع أسباب مباحة تشغل بإيمان رفيق الحريري، رئيس الحكومة، في مصادرة العمل الليبوماسي اللبناني لنفسه من خلال رحلاته السنوية إلى دول العالم كافة متجاوزاً وزير الخارجية الذي ظهر في السنوات الأخيرة وكأنه مجرد وزير فخري لا عمل له بل إن فارس بوزير يتهم الحريري بأنه ما من مرة خلال رحلاته الضمنية التي قام بها أثناء ولايته قدم محاضر عن محادثاته أو اتفاقيات إلى وزارة الخارجية للتعليق على الأقل.

فقد كان الحريري بالفعل هو وزير الخارجية الحقيقي أما وزير الخارجية الاسمي، فارس بوزير، فإنه ظهر كمجرد موظف بروتوكولي شكلي في الخارجية لا يهش ولا يش ولا يعمل ولا يورث ولهذا وكز بوزير حملته ضد الحريري، على نقطة حرمين رئيس الحكومة على من حملة بوزير أنه ينهي باللائمة في سوء الأوضاع الداخلية على اهتمامات الحريري الخارجية. وقد كان ملغياً للنظر في الزيارات الأخيرة التي قام بها

الحريري إلى مغرب ولندن، أنه اصطحب معه نائبه، وزير الداخلية ميشال المر، مما جعل الوضع معكوماً ومقلوباً فالخارجي صار داخلياً والداخلي صار خارجياً، ولا سيما أن رئيس الحكومة لم يصطحب معه وزير خارجيته في أي من زياراته الخارجية كما أن وزير الخارجية لم يفتح له لمدة طويلة من الزمن إن يمثل لبنان في وفد خارجي

الجواب في دمشق

والسؤال الذي يسأله المراقبون الآن هل إن حملة وزير الخارجية هي بداية العد العكسي للحكومة الحزبية، أم هي بداية النهاية لوزير الخارجية. ويقول العارفون في بيروت أن الجواب الشافي عن هذا التساؤل يكمن في دمشق، فالمعروف أن الحريري لم يكن في يوم من الأيام وأغماً في توزيع فارس بوزير، لكنه كان يقبل في كل تشكيل حكومي لاعتبارين أساسيين

أولهما، صلة القرابة بين بوزير ورئيس الجمهورية وثانيهما، قرب بوزير من دمشق وعلاقاته الوثيقة مع المسؤولين السوريين.

على أن قرب أي وزير لبناني من دمشق لا يشكل حسنة دائمة لدى الحريري، فقد سبق لرئيس الحكومة أن استنقاع تنفيذ كلامه بأفشاء وزراء أو ثق صلة بدمشق من فارس بوزير مثل سليمان فرنجية ومثل ميشال سماحة بل أن العارفون في بيروت يقولون أن هذا الموقف الأخير لوزير الخارجية قد يعرضه للمصير الذي لقيه ميشال سماحة في الحكومة السابقة إذا ما أصر الحريري في أي تعديل وزارتي مقبل على إقصاء وزير الخارجية لكن أي خطورة من هذا النوع للحريري لا بد أن تدخل في حسابات انتخابات الرئاسة المقبلة ومدى تأثيره في الظروف التي تحكم بالموقف السوري النهائي من هذه المسألة.

المشاورة الاقتصادية

والقيل على تغافل وحراجة الوضع الاقتصادي الداخلي، لا يرجع فقط إلى الموقف العلني لوزير الخارجية من الموضوع، بل يستشرف من اضطراب الحريري إلى عقد مشاورة اقتصادية واسعة مع الفعاليات والمؤسسات والجمعيات والقبائل لبحث الأوضاع والسبل الآيلة إلى حل مشاكلها المستعصية

وتقول الأوساط الاقتصادية والمالية في بيروت، إن هذه المشاورة عملية بالغة الأهمية، لكنها مع الأسف جاءت متأخرة وربما بعد فوات الأوان. ذلك أن الحريري طوال السنوات الخمس الماضية أثر التفرد بالقرارات والتوجهات الاقتصادية والمالية من غير مشاورة أحد، فأرضاً رأيه وسياساته على الجميع فرضاً، فقد صابر القرار الاقتصادي من البداية، كما صابر الحمل الديبلوماسي المشار إليه.

والناقصون في الوسط الاقتصادي اللبناني، خصوصاً في أوساط الصناعيين يشعرون أن تكون المشاورة التي دعاهم إليها الحريري في أواخر الشهر الماضي، عملية تمويلية، أسوأ من الخطوات المتفردة والمتعجلة في السنوات الأخيرة، إذ أنه يترخي من ذلك، إشراكهم في المسؤولية، بعد تازم الوضع، فيما حرمهم من المشاركة في القرار في بداية المسيرة الاعمارية.

كما أن الصناعيين يشكل خاص ينعون باللائمة على الحريري، لأنه صمغ عليهم فرصة العودة إلى السوق العراقي الواعد بقراره الانتهازي والاعتباطي منع الفروق الرياضي العراقي من المشاركة في الدورة الرياضية العربية.

المليار الإضافي!

والمهامات التجارية في الأوساط الاقتصادية اللبنانية، تشير إلى أن غاية الحريري من تلك المشاورة المتأخرة هي التمهيد لإظهار قبول عام لزمه على إصدار مئذنة خارجية بقيمة مليار دولار وأربعة ملايين سنة ومنهم من يفسر ذلك على أنه إعلان عن عزم الحريري على البقاء في رئاسة الحكومة مدة لا تقل عن ثلاثين سنة! أما من الناحية الجنية فاتهم يقولون أن مليار الحريري المنطوق لا بد أن من طلاء من السكر لتسهيل تبليعه، والطلاء الذي قعه الحريري إلى الفاعليات الاقتصادية اللبنانية لتبليغهم هذه الخطوة الجريئة، هو تقويمه لمشروع السنوات العلى أنه مخصص للمسائل الاجتماعية نظراً إلى نشوء الأزمة الداخلية من هذه المسألة.

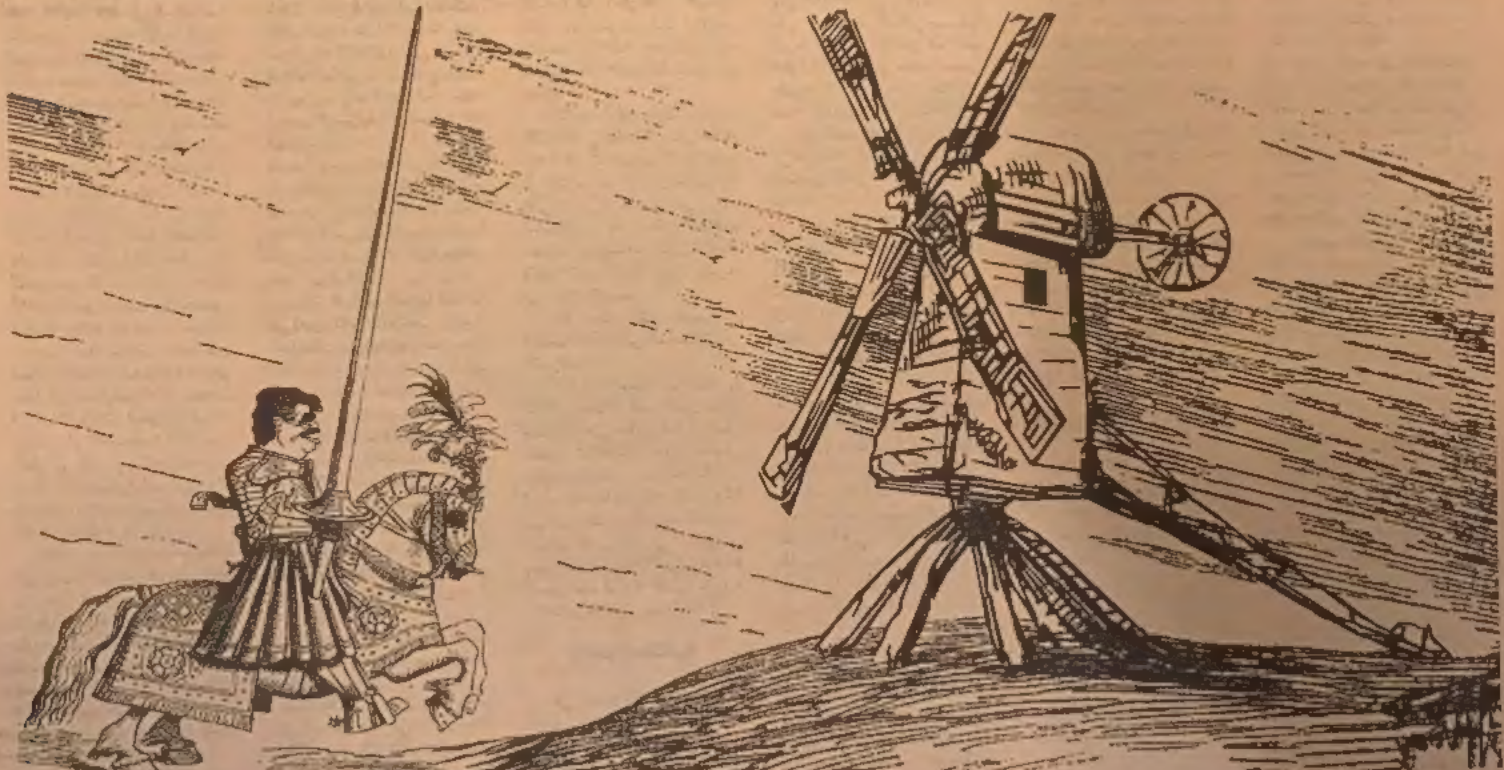
ويستأهل هؤلاء، لماذا لم يفكر الحريري وحكومته المتعاقبة بالمسألة الاجتماعية منذ سنوات، وقبل انجبارها واستنصاء معالجتها بالموارد المتاحة سابقاً؟ والجواب عن ذلك وهو أن اهتمام الحريري كان ولا يزال متوكراً على مشاريع معينة تخدم فئة محددة

مرتبطة به وبمصالحه، ولم له يعرف عنه قبل وأثناء توليه الحكومة أن له توجهاً اجتماعياً كبيره من السياسيين التقليديين باستثناء اقتدائه في السابق من خلال مؤسسة الحريري على تقديم منح تعليمية لعدد كبير من الطلاب وحتى في هذه الناحية يقول المناقدون أن الحريري كان بذلك ينفذ سياسة مطبوعة من أميركا، لاعتماد أساسي، هو أن مئات الطلاب اللبنانيين خلال الحرب اللبنانية والحرب الباردة بين موسكو وواشنطن تلقوا منحة تعليمية للدراسة في جامعات الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، مما أثار انتباه الدوائر الأميركية إلى خطورة هذا التحول الثقافي في لبنان فأوعزوا إلى أصيقاتهم المفتقرين بتقديم منح موازنة لتعديل الكفة الثقافية التي أخذت تميل خلال الحرب لصالح الدول الاشتراكية. والتأويل على ذلك كما يقول هؤلاء، أنه بانتهاء الحرب الباردة، ومعها المنح الدراسية السخية من دول أوروبا الشرقية، توقفت مؤسسة الحريري عن تقديم المنح الدراسية للطلاب اللبنانيين في الغرب.

الجنرال عون

ومن المؤشرات على بلية الوضع الداخلي، وتشابك هذا الوضع مع الاستحقاق الرئاسي المقبل، إقدام رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين على عملية صرف انتباه واضحة لإلهاء اللبنانيين عن سوء الوضع الداخلي، بتوجيه اتهامات إلى الجنرال العنفي ميشال عون بالأداء، أنه اجتمع إلى جنرال اسرائيلي أثناء فترة رئاسته الدستورية للحكومة اللبنانية بعد انتهاء ولاية الرئيس السابق أمين الجميل.

وفي الأوساط السياسية اللبنانية من يقول أن توجيه مثل هذه الاتهامات والادعاءات بحق الجنرال عون بعد هذه الفترة الطويلة له أكثر من سمب، فبالإضافة إلى كونه يمثل فتح قناة جانبية لاصرف الانتظار عن المسائل الأساسية، وهو من ألقته الرئيس الهراوي ومارسه كلما ضاق الخناق على الحكومة الحزبية في السابق، مثل مطالبته بتعديل الدستور قبل سنتين، يوم كان الحريري يواجه مأزقاً سياسياً، فإنه يشكل اعترافاً من المسؤولين في بيروت بقوة البقاء السياسي للجنرال ميشال عون في الشارع اللبناني، مما يقتضي تجريده والإساءة إليه لإضعافه وإيجاد أسباب جديدة لإبعاده عن البلاد واستبعاد من الاستحقاقات المقبلة.



دون كيشوت في مدريد

كما في الماضي كذلك في الحاضر، قراءة في الوثائق الأميركية حول الوضع اللبناني

إبقاء لبنان حقل ألغام لتفجيرها في الوقت المناسب!

بعد استعراضنا في العدد الماضي (العدد التاسع - المجلد الرابع - تموز/ يوليو ١٩٩٧) الوثائق الأميركية المتعلقة بسياسة واشنطن الهادفة إلى تفويض الاتحاد العمالي العام، نستعرض هنا جملة من الوثائق المتعلقة بإبقاء الوضع الطائفي والمذهبي في لبنان مصدر احتكاك وتوتر دائم بغية تفجيرها في الوقت المناسب. ويستعمل من تلك الوثائق أن مسكتين أساسيتين في السياسة اللبنانية طرحتا أثناء الحرب الأهلية الأولى ١٩٥٧، ١٩٥٨، لكنهما لم تنفذ إلا في أعقاب الحرب الأهلية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٩٠.

المسألة الأولى: هي فكرة «التعديدية» لرئيس الجمهورية بدل «التجديد» له، وهي فكرة رفضها كميل شمعون عندما اقترحها الأميركيون والبريطانيون خلال الأزمة السياسية سنة ١٩٥٧.

المسألة الثانية: مسألة المناصفة الطائفية لإرضاء المسلمين على حساب المسيحية، بموجب إقرارات أميركية. هي نسخة مطابقة لمؤتمر الطائف سنة ١٩٩٠.

مسألة التعديدية

منذ أن تم تعديل الدستور اللبناني سنة ١٩٦٤ بغية التعديدية لرئيس الجمهورية بشارة الخوري، وفشل تلك التجربة، بعد سنتين من ولاية بشارة الخوري الثانية، انقلب الجسم السياسي اللبناني إلى حصار ملحوظ تجاه فكرة «التعديدية» لا من الرئيس، بل من الأحزاب، وعندما نشبت الأزمة السياسية الكبرى في خواتيم عهد كميل شمعون سنة ١٩٥٧، سبب نيتي في التعديدية (رسالة السفارة الأميركية لدى بيروت في واشنطن رقم ١٧٤ بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨) راح السفير الأميركي آنذاك، مكينوتوك، يمارس ضغوطاً غير مباشرة على شمعون لبقاء الرضا، الموارنة الذين يتفخرون على الرئيس مثل البطريرك الماروني المحدث العريضة الكاردينال بولس بطرس العريضة الذي كان يعتقد أن جهود التعديدية لشمعون سوف تنعكس سلباً على الموارنة اللبنانيين، وسوف تؤدي حتماً إلى خسارتهم أعلى منصب في الدولة وأشار البطريرك إلى أنه يتوجب على المسيحيين اللبنانيين النظر إلى الوضع بوصفه «تطويعاً» ورسائل للتأطيش مع المسلمين، ولا ظن يكون أمامهم سوى التحول إلى الإسلام أو الهجرة.

وتقول رسالة بحث بها مكينوتوك إلى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ ٥ آذار/ مارس ١٩٥٨، أن الأميركيين والبريطانيين الداعمين لشمعون لم يستطيعوا ثبته على فكرة التعديدية على الرغم من جهود السفيرين الأميركي والبريطاني لإقناعه بقبول فكرة «التعديدية» لمدة معينة بدل «التجديد» ولاية كاملة مدتها ست سنوات.

وقد فُتحت هذا الاقتراح في شباط/ فبراير ١٩٥٨ لكن رسالة مكينوتوك المذكورة تؤكد بأن

الرئيس اللبناني كان حتى ٥ آذار/ مارس ١٩٥٨ «يطمح في ولاية ثانية» قائلًا، أنه مستعد أن يتساعل مع المعارضة، وأنه مستعد أيضاً في وقت مبكر إلى إعلان رغبته في طي صفحة الماضي.

ويمكن الاستنتاج من ذلك وبناء على التعديدية الفعلي للرئيس الحالي إلياس الهراوي، قبل سنتين، أن واشنطن ما زالت تضع في اعتبارها فكرة «التعديدية» لرئيس الجمهورية اللبناني، بدل المحل في المتاهات السياسية الناشئة من السوابق التي أفضت لفكرة «التجديد».

الطائف، والطائفية

في سنة ١٩٥٤ باتت السياسة اللبنانية خاضعة خضوعاً تاماً للإدارة الأميركية. على الرغم من وجود بعض الاستعراضات والمعتزفين، حتى في صفوف بعض الموالين للولايات المتحدة، بفصوص الانتخابات الأميركية والاتفاقيات التجارية.

وكان عدم قدرة هؤلاء على تجميع تلك الترهيبات بشكل فعال، دليلاً على خضوع لبنان لتمام الدولي للفرع بما يتولد وراء مدى التغلغل الأميركي في الدولة اللبنانية التي باتت خاضعة علماً ومفتوحة للتفتيش الأميركي في أي وقت.

(رسالة السفير مابر إلى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤) ثم ترددت حكومة شمعون، وأقفلت على قيام الولايات المتحدة بإجراء مسح طوبوغرافي عسكري كامل للبنان سنة ١٩٥٤ مما يشير إلى ترحل التكنولوجيا التي بلغها النظام اللبناني، حيث تطوع رئيسه بتقديم موجودات الدولة ثماً للدعم الجوي للولايات المتحدة. وقد بلغ هذا الدعم ذروته سنة ١٩٥٧ عندما قامت الاستخبارات الأميركية، التي كان يملكها، ويطبقون إيلانز بتعمير الانتخابات البرلمانية اللبنانية في كل سنة، مقماً للرئيس شمعون لهذه الغاية حقائق ملتبسة بأوراق النقد.

وراء المطالب المحلية الداعية إلى تعديل قانون الانتخاب، وإجراء إصلاحات برلمانية، واعتماد درجة أعلى من اللامركزية في الإدارة الحكومية، كانت الدوائر الأميركية تعمل إلى إدخال درجة أكبر من المساواة والعدل بين الطوائف اللبنانية، بالإضافة إلى إقامة أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في جميع دوائر الحكومة التي أن يتم الاتفاق بخصوص إلغاء «الطائفية» السياسية (رسالة مكينوتوك إلى هوفست دالاس رقم ٨٠٦ بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥٨).

لكن هذه المقترحات رفضت في حينه لاعتقاد شمعون في «مؤتمر الطائف» سنة ١٩٨٩ الواقع آنذاك تحولات طرأت على الموقف الأميركي إزاء المسألة الطائفية، نتيجة اجتماعات مختلفة بين المسؤولين الأميركيين على الأرض وبين واضعي السياسة في واشنطن. وفي المحصلة النهائية

اعتبرت واشنطن أن الوضع الطائفي في لبنان مؤاتٍ لها لسبولة تفجيرها. وتقول الباحثة الأميركية إيرين غندريز في تحليلها للوثائق اللبنانية بعنوان «الطائفية كإيديولوجية».

«القد كان دور الطائفية من بين الأدوات الرئيسية التي أسهمت في تعميق الوضع اللبناني ولغة والمفوض واستتباعاً لذلك، السياسة الأميركية في بيروت. ذلك أن الوظيفة الإيديولوجية للطائفية من حيث إخفاء طبيعة النزاعات السياسية اللبنانية، كان موضع تقدير كامل من المسؤولين الأميركيين في بيروت الذين اكتشفوا فوائد الطائفية من حيث خدمتها للسياسات الأميركية».

وفي تقرير للسفير الأميركي في بيروت ريموند مير إلى الخارجية في واشنطن بعنوان «الطائفية في لبنان» والمؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، يذهب السفير مير عن اعتقاده بأن أي تغيير في الطائفية لا يكون مؤاتياً للمصالح الأميركية.

وقد كان هذا الموقف الأميركي واضحاً في الوثائق الرسمية معلداً بطلانية معينة وهي لسمعة لا تخلو من الشك إذ إنها تقوم على إدانة الطائفية مع التبدد والتسلسل على أصول نشأتها، وهذا يتناقض في أتموجين.

أولهما: ترويضات التسوية اللبنانية في أعقاب الحرب الأهلية الأولى سنة ١٩٥٨، التي خلقت استقراراً مرحلياً. لكنها لم تلغ الشك الطائفي النظام اللبناني والدولة اللبنانية للضمان على المدى البعيد، ولذا، وعن عدم، لم تلجأ الولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوات جذرية لتعطيل حقل الألغام اللبناني، بل جمدته.

وثانيهما: توصيات مجلس الأمن القومي الأميركي في شتاء ١٩٥٨ إلى المسؤولين الأميركيين المعنيين ببحث الشؤون اللبنانية، وهي توصيات طلبت من هؤلاء المسؤولين التأكيد على انسجام الطوائف المختلفة في لبنان كرسوة لإظهار لبنان على أنه نموذج فريد في الشرق الأوسط.

والثالث: توصيات هذه إلى المسؤولين الأميركيين «أنه عند البحث في الشأن اللبناني يجب التأكيد داخل لبنان وخارجه على معنى فكرة لبنان كدولة ناجحة جداً، حيث تعاضد ديمانات وثقافات مختلفة يعمل أصحابها معاً بصورة ودية وفعالة من أجل تقدم بلادهم» (تقرير مجلس الأمن القومي الأميركي بعنوان «السياسة الأميركية البعيدة المدى تجاه الشرق الأدنى» بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨).

إلغاء الطائفية

في الحقبة التي تلت الاستقلال اللبناني مباشرة، برزت اتجاهات إصلاحية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي حمل المفوضية الأميركية آنذاك، (قبل أن تتحول إلى سفارة سنوات

عدة)، على التعاطف مع السياسيين الإصلاحيين. لكن هذا التعاطف ما لبث أن تلاشى، نظراً إلى أن الإصلاح المنشود كان يشكل خطراً على الطبقة الحاكمة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة.

ومن الأمثلة على ذلك، رفض المشروع الذي تقدم به الرئيس الراحل صبري حمادة لإلغاء الطائفية وهو مشروع لقي اهتماماً خاصاً في الخارجية الأميركية (ترقية المفوضية الأميركية إلى الخارجية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤).

وقد وصف المسؤولون الأميركيون في بيروت مشروع صبري حمادة، بأنه «مشروع ثوري» وتوقعوا أن يلقى الكثير من الترحيب والمطالبة من قبل أولئك الذين سوف يتضررون منه. وقد أسهم المسؤولون الأميركيون هؤلاء في إحباط مشروع صبري حمادة، من خلال التقارير التي أرسلها حول المشروع إلى ديبلوماسي نيكسون، الذي وصف حمادة بأنه «سياسي رجعي» وأنه يستعيط تحدي الدولة، لأنه يملك جيشاً من ٥٠ ألف فردي يستلحق تدبيرهم كما يشاء. (تقرير المفوضية الأميركية حول الحكومة اللبنانية بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٥).

وكانت المفوضية الأميركية في ذلك الوقت تترك فكرة إصلاح النظام الانتخابي، انطلاقاً من مستوى الفساد الذي بلغ ذروته في انتخابات سنة ١٩٦٤، وسئل من برقيات المفوضية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧ أن رأي نيكسون يقوم على أن «النظام الحالي وممثليه الرئيس» لا يستطيعون المسود أمام انتخاب نسبي حقيقي. مصرراً على أن انتخاب هؤلاء يكسر استقرار دورهم في السلطة فألا:

«إن الوجهة ذاتها سوف تنقهر في البرلمان المقبل ما لم يتجرأ المجلس الحالي على إصدار قانون جديد».

وقد اتخذ الموقف الأميركي في المفوضية بيرتل كوينهولم، الذي كان يرى ضرورة تغيير نظام الانتخاب أولاً قاتلاً، في رسالة له إلى الخارجية ووقعها الوزير المفوض.

«الأشخاص انفسهم أو إزلامهم سوف يأخذون أماكنهم في المجلس من غير الالتزام بأنهم في المجلس تقض مشاجرة» (رسالة نيكسون إلى وزير الخارجية في واشنطن بتاريخ ١٦ يناير/ أبريل ١٩٦٧).

على أن هذا الميل إلى الإصلاح لدى المفوضية لم يلق أبداً صاعقة في واشنطن، بل أن تقاريرها أهدمت، أو لم يؤخذ بها، ولذلك بدأ موقف المفوضية في بيروت يتغير في الاتجاه المعاكس سنة ١٩٦٧، حيث بدأ المسؤولون الأميركيون يهتمون بآراءهم، «الطائفية» ذلك أن المسائل بيزان القوى القائم، بصل الطائفية من السياسة، سوف يؤدي إلى إصلاح جذري في السياسة السياسية والاقتصادية مما يهدد الطبقة السياسية القائمة. وهذا هو السبب الرئيسي للتخوف الذي سوف تطلق

الطبقة السياسية في لبنان وليس «ارتفاع الموجة الإسلامية» على قول كوينهولم (ترقية نيكسون إلى وزير الخارجية في واشنطن رقم ٤٢٢ بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧).

لكن الأميركيين كانوا يرون أن الاستقرار في التصوت عن الموجة الإسلامية، يمثل تديراً مناسباً، يجب اعتماده في المستقبل للاستئصال العام.

وقد اتخذ البريطانيون الموقف ذاته الذي اتخذه نيكسون، الأميركيون. فقد قال الوزير البريطاني المفوض تراس شين، إن مستقبل الديمقراطية في لبنان ليس واضحاً، وفي رأي أن وقوع لبنان تحت الحماية أو التهمة لمدة فزون مع الشعور الآتي، قد حرمنا جميع اللبنانيين باستثناء فئة منهم من أي روح مدنية أو شعور وطني حقيقي. (كتاب لويس بيزان الأميراطورية البريطانية في الشرق الأوسط - المجلدات ١٩٥٩ - ١٦٠).

وكان فيرجل جاكسون، الملقب العسكري الأمريكي في بيروت، قد ركز على هذه الناحية في مطلع سنة ١٩٦٥، حيث اعتبر السياسة اللبنانية «سبباً أساسياً من أسباب الفوضى في لبنان» التي تسببت في مقتل أعداد كبيرة من المدنيين. (كتاب لويس بيزان الأميراطورية البريطانية في الشرق الأوسط - المجلدات ١٩٥٩ - ١٦٠).

فإن الاتهامات الرئيسية ضد الحكومة في عدم الكفاءة والفساد والنيكيتورية والمصووية» (تقرير الملحق العسكري فيرجل جاكسون إلى قسم الاستخبارات العسكرية بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥).

بل قبل ذلك بسنوات ثلاث، أي سنة ١٩٦٢، أشار الفيلسوف العام الأميركي وليام غوين إلى غياب الشعور بالمسؤولية عندنا للآزمة «خلق شعور وطني خال من جميع الأفكار الطائفية».

ولم يكن غوين مقتنعاً بأن لبنان يشكل دولة بقدر ما يشكل مجتمعاً قائماً على الأيمان بكونه «أن نذكر أن لبنان دولة صغيرة مثل سويسرا أو الدانمارك مثلاً، هو ارتكاب خطأ جوهري من شأنه حتماً أن يؤدي إلى الخطأ، أحرى فالشعور الوطني معوم تماماً» (رسالة الفيلسوف الأميركي وليام غوين إلى وزير الخارجية في واشنطن بتاريخ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢).

حزبية، ما قبل الحزبية

وقد شخص الأميركيون الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان مبكراً من خلال تجربة «النفقة» الرابطة، والشكوك التي راقت جدوى مشاريعها لدى المسؤولين الأميركيين. وقد كان نيكسون يعتقد

«أن فئة قليلة من اللبنانيين يهتمون بأي شيء، غير مصالحهم الخاصة ومصالح عائلاتهم أو عائلاتهم» وقد عبر صيف طوس، مسؤول «النفقة» الرابعة في بيروت، عن تشاؤمه بالقول «إن المجتمع اللبناني عالق في حلقة مفرغة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، تدل عليها

سوريا

في تقرير متشائم وضعته «منظمة التنمية الصناعية»:

الصناعة غير قادرة على المنافسة وقوانين الاستثمار لا تشجع

نزلت دراسة وضعتها «منظمة التنمية الصناعية» (بوينديو) التابعة للأمم المتحدة، على المناقشات التي دارت بين مجموعة من الخبراء السوريين ومسؤولين أوروبيين في نطاق المباحثات الاستكشافية للشراكة السورية الأوروبية. والدراسة تستند إلى المعلومات التي وفروها قطاعا الإنتاج الصناعي العام والخاص. وتتضمن الدراسة إحدى عشرة نقطة تشير إلى وجود مكان ضئيل في الصناعة السورية ينبغي معالجتها إذا رغبت الحكومة السورية الانضمام إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما أشارت الدراسة إلى معلومات الأداء التي يعاني منها القطاع العام والخاص ومنها «عدم مرونة قانون العمل الذي لا يسمح لإدارة المنشآت بتسريح العمال الفائضين الذين لا يتوافقون فنيا أو جديدا مع طبيعة العمل». وترصد الدراسة نقاطا ذات أهمية منها «عدم مطابقة الكثير من المنتجات الصناعية السورية للمواصفات المطلوبة عالميا».

وضعت قدرتها التنافسية، إضافة إلى ضعف الأجهزة المصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، وعدم وجود أسواق مالية للتداول. وضعف الكفاءات الفنية والإدارية والمالية في كثير من المجالات. وضعف المعلومات المتوفرة لدى المنتجين عن التطور التكنولوجي في العالم. وأخيرا عدم وجود بنك للمعلومات. كما دعت «بوينديو» في دراستها إلى «ضرورة بناء مدن اقتصادية موزعة على كافة المحافظات السورية، وإلى إيجاد مراكز للخدمات الصناعية تقدم الخبرة للصناعيين».

وقال التقرير إن الاقتصاد السوري يواجه تحديات داخلية لا تقل خطورة عن التحديات الخارجية المتمثلة بظاهرة العولمة والتغيرات السريعة في الاقتصاد الدولي.

ومن أبرز التحديات الداخلية سرعة وزيادة النمو السكاني حيث يبلغ معدل النمو السكاني الحالي حوالي ٢.٢٪ سنويا.

وتوقع التقرير أن تستمر هذه الزيادة في الارتفاع خلال السنوات المقبلة في ظل عدم وجود استراتيجية سكانية واضحة المعالم قادرة على تحقيق التوازن المطلوب بين الموارد الاقتصادية المحلية وبين النمو السريع في عدد السكان.

وأضاف التقرير أن هذه الزيادة السكانية الكبيرة تحتاج إلى تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي مشيرا إلى أنه في حالة عدم علاج هذه الظاهرة ينتج عنها مشكلات اجتماعية واقتصادية وسيزيد حجم الأعباء المفروضة على الاقتصاد الوطني. وأوضح التقرير أن التحدي الثاني الذي يواجه الاقتصاد خلال القرن المقبل هو مسألة البطالة التي تعني توفير فرص العمل لنحو ٢٠٠ ألف مولود جديد كل سنة.

وجاء في تقرير «بوينديو» أيضاً، أن الحكومة السورية أخفقت تماماً في إيجاد الحلول العملية لمشكلة البطالة وذلك على الرغم من الجهود المبذولة التي بذلت على هذا الصعيد، فعلى سبيل المثال فإن

قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ وفر الآلاف من فرص العمل ولكنه لم يستطع أن يخفض من عدد عاطلين عن العمل الذين هم في تزايد مستمر.

ولاحظ التقرير أن «مشكلة البطالة» أخذت تتفاقم بعد تضاؤل فرص العمل التي كانت متاحة أمام العمالة السورية في دول الخليج بسبب الأوضاع الاقتصادية الطارئة التي تعيشها تلك الدول مما حرم الآلاف من العمال السوريين من فرص العمل.

كما رصد التقرير مسألة في غاية الخطورة وهي استمرار انخفاض الناتج المحلي من البترول على الرغم من الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية لهذا المورد، الأمر الذي يشكل تحدياً ثانياً أمام الاقتصاد السوري.

وأشار إلى أن إنتاج النفط يبلغ حالياً نحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً حيث يشكل البترول ومشتقات ما نسبته ٦٣٪ من الصادرات السورية فيما تقدر عائداته السنوية بنحو ملياري دولار.

ويؤكد التقرير أنه في ضوء

المعدلات الحالية لإنتاج النفط وعدم اكتشاف احتياطي جديد في غضون السنوات العشر المقبلة الأمر، فإن الاقتصاد سيخضع لعدد من الأزمات والهزات الدراماتية حيث لن خزينة الدولة يمكن أن تفسر سنوياً ملياري دولار مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة.

ودعا التقرير إلى العمل في عدة مجالات لتفادي التراجع في إنتاج النفط عن طريق تكثيف الجهود لاكتشاف احتياطيات جديدة والسماح لشركات الخدمة الدولية بالعمل بصورة أوسع في المناطق الواعدة.

وأشار التقرير إلى أن استخدام مصادر الطاقة البديلة ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إضافة إلى تخفيض استهلاك الطاقة النفطية وتطوير قطاعات اقتصادية أخرى.

ويرى تقرير «بوينديو» بأن القطاع الصناعي يمكن أن يسد مثل هذا الفراغ ولكن شرطاً التوسع في بناء صناعة سياحية متطورة وحيوية هي غير متوفرة حالياً بالنظر الكافي والذووية المطلوبة.

وكانت عائدات سوريا من السياحة قد بلغت في سنة ١٩٩٦ نحو ٤٥ مليار ليرة أي ما يعادل مليار دولار.

وحسب تقرير مجموعة الخبراء السوريين فإن إعادة هيكلة القطاع العام الصناعي تعد من التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد الآن وفي القرن المقبل.

ولاحظ أنه في الوقت الذي تتسارع فيه الدولة بالضغط العام فإن المعطيات تقول بأن هذا القطاع يواجه عدداً من المشكلات في السنوات المقبلة فهو ما يزال متأثراً بإدارات غير كفؤة من الماشحبة المحلية وتفتقر إلى المهارات والتدريب والمعدات الواسعة. ويؤكد التقرير بأن مستقبل القطاع العام الصناعي بات مرفوقاً بإعادة هيكلة وتحريره من القيود الحكومية المفروضة عليه وكذلك التكيف جديداً بمسوحوم الخصخصة وذلك على الرغم من وجود معارضة قوية لحد هذا التوجه من قبل سياسيين بارزين.

وأوضح التقرير بأن قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ قد انضى الاقتصاد من خلال تطويره للمناخ الاستثماري في البلاد، ولكن الوضع الراهن يشير إلى التراجع بعد أن عجز القانون عن جذب الاستثمارات الخارجية والدولية.

والمحاولات الجارية لتعديل القانون بما ينسجم مع متطلبات الاستثمار الخارجي يؤكد بأن المسألة تحتاج إلى خطة اقتصادية شاملة تصمم في إعادة الكفاءة إلى شركات ومؤسسات القطاع العام وتطلق الدور أمام القطاع الخاص، لكي يبرز من نشاطه الداخلي والخارجي نشاطاً عن وضع استراتيجية متكاملة لحماية البيئة.

والحد من التلوث الصناعي والانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة بقضايا الجودة وفي إطار السياسة التي

تنتهجها الحكومة لتوحيد أسعار صرف الليرة المستخدمة في التعاملات المالية، أصدر البنك المركزي قراراً بتعديل سعر الليرة مقابل العملات الأجنبية من ٤٥٠ ليرة سورية للدولار إلى ٤٥٠ ليرة للدولار شراء ومن ٤٤ ليرة للدولار مبيعاً إلى ٤٥٠ ليرة للدولار.

وتشمل أسعار الصرف السعر الرسمي الذي يبلغ ١١.٢ ليرة سورية للدولار والذي ينحصر تطبيقه في بعض المعاملات الحكومية.

وقرأنا في بيان «المصرف المركزي» انطلاقاً من التضمن الذي طرأ على الأوضاع النقدية في البلاد وعلى أساس ثبات قيمة صرف الليرة السورية وضمن السياسة التي تنتهجها الدولة لتوحيد أسعار صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية فقد وافقت اللجنة المختصة برئاسة حاكم مصرف سورية المركزي على تعديل سعر الصرف المعتمد في النشرة التي يصدرها المصرف التجاري السوري لاسعار صرف البلدان المجاورة على جميع العملات التي يبيع عليها حالياً السعر الجاور.

وقال إن هذا التعديل وهو الثاني خلال فترة تسعة أشهر يعكس المرونة التي تنتهجها السلطات النقدية في مواجهة متطلبات العرض والطلب المحلية ولتعزيز استقرار قيمة صرف العملة الوطنية.

ووصفت مصادر اقتصادية القرار الجديد بالمصرف المركزي بأنه إيجابي وأن خطوات أخرى يجب أن تتم لتحرير سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية. وقال أحد الاقتصاديين «إن سعر صرف الليرة في السوق السوداء، لا يزال مستقرًا بين ٩ و ١٠ ليرة سورية مقابل الدولار خلال السنوات الست الماضية مما يفسح المجال أمام الحكومة لتخفيض إجراءات لتحرير سعر صرف الليرة ليكس القيمة الحقيقية في السوق».

وقال المصرف المركزي في بيانه أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات متعددة بشكل هادئ، على الصعيدين المالي والنقدي «خلق توازنات حقيقية بهدف ترسيخ لاس استقرار المالي والنقدي وتحريك الفعاليات الاقتصادية المختلفة ودفع عملية التنمية إلى مستويات أعلى».

ولم يفسح البيان عن تفاصيل هذه الإجراءات، إلا أنه أشار إلى صدور تسعة قرارات خلال أسبوعين ونصف السنة الماضية عن الجهات المالية المختصة تتعلق بتيسير وتوحيد أسعار الصرف.

كما أشار إلى القرار رقم ١٢٥ الذي تضمن السماح للسوريين والعقبيين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل من دون السؤال عن مصدرها. يذكر أن هذا القرار شكل نقطة تحول كبيرة بالنسبة إلى السوريين حيث أنه ألقى بعض القيود التي تضمنها القانون ٢٤ الذي يحظر التعامل بالعملات الأجنبية ويفرض عقوبات صارمة على المخالفين.

الأرمن

بعد رفع القيود على تحويلات العملة الأجنبية

إلغاء الحد الأقصى لمساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات المساهمة

يتوافق المحللون الماليون على أن قرار حكومة عبد السلام الجعالي في إلغاء سقف الملكية الأجنبية على الشركات المساهمة العامة خطوة مطلوبة في هذه المرحلة الحرجة على الاقتصاد، لتخمين من القدرة التنافسية في المنطقة في السباق لاستقطاب أموال صناديق الاستثمار في الأسواق الناشئة.

«المجلس الأعلى للاستثمار» ترجم قرار الحكومة المحلية بأن أعلن رسمياً إلغاء الحد الأقصى البالغ نسبته ٥٠٪ في أغلب الأسهم المتداولة في البورصة. وقد أعقب ذلك قرار آخر برفع القيود كالة على تحويلات العملات الأجنبية اتخذته البنك المركزي في إطار سياسات التحرير المالي.

وللخبرتين إبعاد طويلة الأمد في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الأرمن الذي تخلف حتى فترة قصيرة عن أسواق القيمة منافسة مثل مصر والمغرب ولبنان التي أبدى المستثمرون الأجانب اهتماماً أكبر بها. وسيمكن بمقدور المملكة المنافسة بشكل أكبر من حيث حجم المزايا التي يمكن أن تقدمها للصناديق الاستثمارية الأجنبية والمستثمرين المباشرين أيضاً.

ويشمل قطاع التعدين صناعات البوتاس، والهيدروكربونات، الأسرار الاستراتيجية، التي تملك حكومات عربية بالفعل نسباً كبيرة منها. وتجاوز إلغاء الحد الأقصى ملكية الأجانب توقعات المستثمرين بدرجة كبيرة إذ كانوا يتوقعون زيادته إلى نسبة ٧٠٪ فقط. وتبحث حكومة الجعالي هذه التغيرات الاقتصادية في إطار جهودها لجذب الاستثمارات التي تمكن الدولة من المضي قدماً في بيع المزيد من المحصر التي تملكها في الشركات الكبرى.

ويوقع المستثمرون أن تعطي هذه الخطوة مزيداً من الدفع لخطى لتخلص الحكومة من محفظتها الضخمة من الأسهم في الشركات المساهمة العامة التي تدر بحوالي ٨٠٪ من القيمة السوقية لسوق عمان المالي التي تصل إلى ٢.٢ مليار

دينار (٤.٥ مليار دولار) وترى الحكومة أيضاً التعجيل بإصدار مجموعة أخرى من التشريعات الاقتصادية مثل قوانين منع الاحتكار والملكية الفكرية وصناديق الاستثمار وحماية الإنتاج الوطني التي من شأنها أن تساعد على تسريع الخطى نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي.

وقال محللون أن قرار رفع سقف الملكية الأجنبية، من شأنه أن يساعد في زيادة مشتريات صناديق الاستثمار العالمية من الأسهم الأردنية المخشنة التي يحد الطلب عليها الآن بلوغ العديد منها سقف الملكية الأجنبية.

وكان النصف الأول من السنة الحالية شهد عمليات شراء غير مسبوقة من قبل الصناديق الأجنبية التي شجعتها الأسعار المخشنة للأسهم الأردنية قياساً بالأسواق المجاورة. وشهدت تعديلات أيضاً فرض حد أدنى قدره ٥٠ ألف دينار (٧٠ ألف دولار) لاستثمارات الأجانب في مشروعات الخدمات الصغيرة التي كانت حتى الآن مختصة على الأرمنين.

على معبد آخر حظيت بورصة عمان بدعم متواتر بعد إعلان خطط إلغاء الحد الأقصى المفروض على الملكية الأجنبية. وقال مساهمون أن تغير الإعلان سيكون محدوداً إلى أن يمسك مجلس الوزراء على القرار كما سيكون محدوداً على أسهم المؤسسات التي وصلت الملكية

عقوبات صارمة على المخالفين.

أرباح المصارف تحقق نمواً و «سابك» تحصد ٤,٤ مليار ريال

عجز «طفيف» في الميزانية على الرغم من ارتفاع أسعار النفط!

الماضية «أعلى المعدلات الانتاجية والتسويقية» مشيراً إلى إنتاج مجتمعات «سابك» الصناعية بلغ ٢٣ مليون طن في ١٩٩٦ مقابل ١٧,٢ مليون طن في ١٩٩٥. في حين بلغت مبيعات الشركة ١٧,٥ مليون طن مقابل ١٦,٩ مليون طن على التوالي في السنتين المذكورتين.

وأشار بن سلمة إلى أن «سابك» أولت هذه السنة اهتمامها لتنمية قدراتها في ميادين البحث العلمي والتطوير التقني عبر مجموعها الصناعي والبحث والتطوير، مشدداً على أن «سابك» تستهدف من ذلك دعم العلاقات التكاملية بين صناعاتها وتحسين الأداء وإيجاد الحلول العلمية المناسبة للمشكلات الفنية وتطوير المنتجات والاستخدامات والتقنيات وخدمة قطاعاتها الانتاجية.

وأوضح بن سلمة أن الشركة السعودية للصناعات الأساسية تنفي كذا من إيلائها اهتماماً خاصاً ومبروراً لتنمية قدراتها في ميادين البحث العلمي والتطوير التقني «استقطاب الباحثين السعوديين وتأهيل الكفاءات الوطنية للأعمال البحثية» إلى جانب تعزيز تعاونها مع الجامعات السعودية في ميادين الأبحاث العلمية التطبيقية.

يذكر أن «الشركة السعودية للصناعات الأساسية» هي شركة قطاع حفظها بموجب القانون العام والخاص ويبلغ رأس مالها عشرة مليارات ريال (٢,٦ مليار دولار) وتمتلك الحكومة السعودية ٧٠٪ من أسهمها.

وشركة التراجيح المصرفية للاستثمار «بيانات النصف الأول في الأسابيع القليلة المقبلة».

وشهدت سوق الأسهم السعودية ارتفاعاً بنسبة ٨,٥٪ منذ بداية السنة وأسفلات المصارف السعودية من زيادة حجم التعامل على الرغم من أنه لا يجوز لها أن تبيع صفقات في سوق الأسهم لحسابها ولكن يسمح لها بتفويض الصفقات لصالح العملاء فقط. وبلغ حجم التداول في سوق الأسهم ١٢٦,٢ مليون سهم قيمته ٢١,٢ مليار ريال في الأشهر الستة الأولى من السنة، مقابل ٥٣,٢ مليون سهم قيمته ٩,٢ مليار ريال في الفترة ذاتها من السنة الماضية. وزادت القيمة السوقية للأسهم المتداولة بنسبة ٢٢٪.

وقال محللون من مؤسسة «النقد العربي السعودي» (البنك المركزي) عرضت سندات بعائد مخففر لمدة ثلاث سنوات وخمسة سنوات للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر الماضي وقالوا إن نحو ٢٥٪ من ديون البنوك السعودية مستثمرة في سندات حكومية. بالمقابل، قال مصدر في «الشركة السعودية للصناعات الأساسية» (سابك) إن الشركة سجلت أرباحاً صافية تجاوزت ٤,٤ مليار ريال السنة الماضية وزعت ٢,٥ مليار ريال منها على المساهمين.

وقال عن أرباحهم بن عبد الله بن سلمة رئيس مجلس الإدارة والعuro المنتسب للشركة: إن «سابك» حققت سنة ١٩٩٦

السعودي البريطاني» و«البنك السعودي الفرنسي» و«البنك السعودي الهولندي» و«البنك السعودي للاستثمار» على ١,٤ مليار ريال (٢٧٨ مليون دولار).

وارتفعت أصول المصارف الستة التي نشرت نتائج نصف السنة إلى ٤٦,٨ مليار دولار من ٢٩,٢ مليار.

وقال مصرفيون إن تحسن الأرباح حدث على الرغم من انخفاض الإيرادات من القروض بعد ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٩٦ مما سمح للحكومة السعودية بمسدد مخلفات ديون ضيقة للمواطنين والمودعين والمزارعين.

ونقرأ في بيان «البنك السعودي البريطاني» أن أثر ارتفاع السيولة في الاقتصاد السعودي أسفر عن تباطؤ نمو القروض والتسهيلات مما كان متوقفاً.

ومن المتوقع أن ينخفض عدد المصارف العاملة في السعودية إلى ١١ مصرفاً، بعد أن أعلن «البنك السعودي التجاري» التمتعده ومقره الرياض، أنه سينضم مع «بنك القاهرة السعودي».

وحقق «البنك الأهلي التجاري» أكبر مصارف المملكة من حيث رأس المال زيادة في أرباحه في الربع الأول إلى ٢٢٧ مليون ريال من ٢٢٢ مليون.

أما «بنك الرياض» ثاني أكبر المصارف من حيث الأصول فزادت أرباحه في الربع الأول بنسبة ٦,٠٪ إلى ٢٢٨ مليون ريال ومن المتوقع أن يعلن المصرفان

متزايدين، وتم تسديد كل الديون تقريباً تجاه المواطنين والمزارعين المحليين.

وقد حققت السعودية التي تمك أكثر من ربع احتياطي النفط في العالم إيرادات فائضة سنة ١٩٩٦ بلغت قرابة ثمانية مليارات دولار بسبب الارتفاع غير المتوقع لأسعار النفط.

على سعيد آخر قال مصرفيون في السعودية أن مصارف المملكة التجارية التي عضو حققت نمواً مطرداً في أرباحها الصافية هذه السنة لتحسن العائدات في أسواق الأوراق المالية المحلية وارتفاع ودائع العملاء.

ويبلغ متوسط نمو أرباح المصارف السعودية الستة التي أعلنت نتائج النصف الأول من السنة الحالية ٢٢,٩٪ وتراجعت بين ٨,٤٪ للبنك السعودي الأميركي و٦,٠٪ للبنك السعودي للاستثمار.

ويرجع نمو الأرباح إلى بعض التعاملات الجيدة جداً في الأسهم وكان أداء صفائيق الاستثمار جيداً وكانت التحويلات التجارية قوية وكذلك عائد السندات الحكومية. فالسيولة ستكون أقل في النصف الثاني من السنة لأن أسعار النفط انخفضت لكنها (توقعات الأرباح للمصارف السعودية) لا تبدو مختلفة اختلافاً كبيراً عن النصف الأول.

وزاد إجمالي الأرباح الصافية في النصف الأول من السنة «البنك العربي الوطني» و«البنك السعودي الأميركي» و«البنك

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط الذي سببته زيادة في النفقات العامة قاربت ٢٠٪، يسود الاعتقاد بين الممارفين في شؤون المملكة أن العجز في الميزانية لسنة ١٩٩٧ سوف يرتفع ليصل إلى ٦,٤ مليارات دولار، وهو في نفس هلاله أدنى عجز منذ هبوط أسعار النفط في منتصف الثمانينات.

وقد زادت السعودية نفقاتها ٤٨,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٧ مقابل ٤٣,٦ مليار سنة ١٩٩٦ وشجعها على ذلك ثبات الأسعار. فمستوى أسعار النفط في السنة الحالية موات للغاية لاقتصاد وميزانية السعودية. إلا أن المراقبين يقفون حيارى أمام اتجاه الأسعار في الربع الثالث من السنة ولكن المتوسط في نظهم لن يكون بأي حال من الأحوال أدنى منه في السنة الماضية، الأمر الذي قد يساعد حكومة الرياض على إحكام قبضتها على «العجز» في ميزانيتها العامة والعمل على خفضه.

وقد بلغ متوسط السعر المرجعي لمنظمة «أوبك» في السنة الحالية ١٩,١٢ دولار وهو يزيد كثيراً عن سعر ١٦,٥ دولار الذي استندت إليه السعودية في إعداد ميزانيتها لسنة ١٩٩٧.

وتصدر المملكة ما بين ٦,٢ و٦,٥ ملايين برميل من النفط يومياً وبذلك حققت فائض إيرادات يزيد عن ثلاثة مليارات دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة ١٩٩٧. وأوضح المراقبون، أن الوضع المالي السعودي جيد هذه السنة، وهناك سيولة

رحلة تقصي الحقائق إلى بروكسيل وستراسبورغ

تفاهم خليجي-أوروبي على النوايا واختلاف حول القضايا!

واهتماماً بوجهة نظر القطاع الخاص، وطالوا بأن تهيئهم الغرف الخليجية علماً باستمرار تطورات الأمور ووصفة خاصة فيما يتعلق بتعاون مجير للاتحاد الأوروبي لدى مجلس التعاون الخليجي، والمناقشات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة.

وأكد الوفد للجانج الأوربي في كل الاجتماعات على جدي دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها للتوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. كما أكد الوفد على حرصه، وقد بنى كل هذه الاتصالات، على المتابعة بوساطة لجنة تشكّلها غرفة التجارة العربية - البريطانية، لمواصلة ما بدأه في الاجتماعات.

المقرين من الوفد الخليجي، أوجروا أهداف الرحلة، بأنها: أولاً، لتقصي حقائق فيما يتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وكيفية عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والتطورات في مجال سياسات العلاقات التجارية والاقتصادية.

والهدف الثاني، هو التعبير عن ما تراه دول مجلس التعاون الخليجي بمسارحة وضوح لكبار صانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي، والتأكيد لهم بأن القطاع الخاص في الخليج يتطلع إلى تعاون أفضل مع نظرائهم الأوروبيين، ومع تلك الأقسام من الاتحاد الأوروبي المعنية ببناء الاتصالات والعلاقات بين الأعمال.

ويقول المقرين ذاتهم أن الوفد الخليجي، حقق الهدفين، ولأنه الآن مستعدة في مواصلة الحوار مع المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي من خلال لجنة مشتركة من غرف مجلس التعاون وغرفة التجارة العربية - البريطانية والاتحاد الأوروبي.

الاتحاد سياسات إيجابية تعزز موقفه في شجاره مع دول الخليج، قائلاً قد نشتر إلى بدائل أخرى من بينها زيادة معاملاتها مع الشركات الاقتصادية الأخرى، التي لن تكون حصراً في مصلحة تجارة الاتحاد الأوروبي على المدى البعيد. وأوضح الوفد للمسؤولين في الاتحاد الأوروبي بأن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر ثالث أكبر سوق لمنتجات الاتحاد، ومن ثم تستحق أن يكون لها موقع متقدم في الأولويات الأوروبية.

وتتضمن هذه النقطة ذكر الوفد أنه على الرغم من قيام مجلس التعاون الخليجي بتعيين سفير له لدى الاتحاد الأوروبي في الرياض، فإن هذا الموضوع اهتماماً خاصاً في كل الاجتماعات. وقال السير لين برتين، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، أن تعيين سفير لدى مجلس التعاون الخليجي في الرياض أصبح الآن في قمة أولويات الاتحاد، وتم التأكيد على ذلك في الاجتماعات مع جاك سانتير، رئيس الاتحاد الأوروبي ومع أعضاء البرلمان الأوروبي.

لجتماعات ستراسبورغ وخلال زيارة الوفد للبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، قابل ونائباً للتصلياً المهمة مع دانييل مارتين، عضو البرلمان الأوروبي، ونائب رئيس البرلمان، مايكل هنتلي، عضو البرلمان الأوروبي ومقرر لجنة العلاقات الاقتصادية، أنجو فريدرش، عضو البرلمان الأوروبي ورئيس الوفد البرلماني إلى دول الشرق والخليج.

كما تم الاجتماع مع روي بيرري، وجون كوري، وأوريش بأن بروكسيل، وستراسبورغ، الذين أبدوا تفهماً

الأوروبي بأنه لن يفرض هذه الضريبة وأن الذي ينفذها الاتحاد الآن، هو ضريبة الطاقة، وهي ضريبة موجودة حالياً، ويهدف الوفد على توسيع نطاق تطبيقها. واتفق الطرفان على ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الضريبة لأنها تبدو لهم كضريبة الكربون تحت اسم آخر.

وأطلع الوفد الخليجي على آراء قيادة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالعلاقات مع منطقة الخليج. وحث الوفد الجانب الأوروبي على ضرورة الأتراك بأنه في الوقت الذي



جاك سانتير بين علي بن يوسف فخر وعبد الكريم المدرس

المهمة مثل، «اتفاقية التجارة الحرة» المفتوحة بين الاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي، والتعريفات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الصادرات الخليجية من الألمنيوم والبترولكيماويات، وسياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمعايير تطبيق نظام المعاملة التفضيلية (جي إس إم)، على المنتجات الخليجية، كما أعرب الوفد عن استيائه الشديد من محاولات الاتحاد الأوروبي لفرض ضريبة الكربون.

والنقاش الذي طال، لم يسلّ من

قامت غرفة التجارة العربية البريطانية بتنظيم زيارة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسيل وستراسبورغ لوفد من غرف التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي. وجاءت هذه الزيارة نتيجة مباشرة من غرفة التجارة العربية - البريطانية لمعاونة القطاع الخاص الخليجي من خلال الغرف التجارية الخليجية - للتعرض على نظام أسلوب عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي المختلفة، والموقف على كيفية التأثير على الموقف الأوروبي فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين «الاتحاد» ومجلس التعاون الخليجي.

رغم الوفد الخليجي ورئيس من رؤساء الغرف، علي بن يوسف فخر، ورئيس غرفة تجارة البحرين، ورئيس اتحاد الغرف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، وسالم بن هلال الخليلي، رئيس غرفة تجارة عمان، وحضر الاجتماع عبد الكريم المدرس الأمين العام للتفدي لغرفة التجارة العربية - البريطانية.

لقاء سانتير استقبل الوفد الخليجي الرفيع المستوى من قبل قيادات الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتهم جاك سانتير، رئيس المفوضية الأوروبية، السير لين برتين، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، والمستقر ستيفان دول السفير البريطاني لدى الاتحاد الأوروبي، الذي سيكون له دور مؤثر مقدماً تقوياً بريطانيا وتامة الاتحاد الأوروبي اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير المقبل كما استقبل الوفد كبار المسؤولين في المفوضية الأوروبية المختصين بالعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

كرس اللقاء لمناقشة تفاصيل القضايا

تقارير

خبراء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) في تقاريرهم:

لا أمل للعرب إلا بقيام «منطقة التجارة الحرة الكبرى»

كثير الحديث منذ بداية هذه السنة عن «منطقة التجارة الحرة العربية».

والحق، أن جهود تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية بدأت منذ وقت مبكر يعود إلى بدء قيام جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥، التي كان من أعضائها «تعاون الدول المشتركة» فيها في الشؤون الاقتصادية والمالية.

كما نصت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة ١٩٥٠ على أن تتعاون الدول المتعاقدة على تسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية. وربما كانت الدول العربية قد انبهرت بذلك، أن أي تعاليف دفاعي لن يصمد إذا لم يسندته تعاون اقتصادي في ما بينها.

وبهذا انشأ المجلس الاقتصادي ليتولى مسؤولية تطبيق الشق الاقتصادي من ذلك المعاهدة.

وقرأنا في النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) أن اتفاقات عدة للتعاون الاقتصادي أبرمت بين الدول العربية خلال نصف القرن الماضي. ومن أبرزها «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية»، التي أقرت سنة ١٩٨١ بهدف تسهيل حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية بدءاً بتطوير القدرات الانتاجية لها وتطوير مفاصلها التصديرية، وهو ما لم تحظ به الاتفاقات السابقة. إلا أن هذه الاتفاقية تعرضت

في الأخرى لعوائق وعقبات، من أهمها اختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة بين الدول العربية آنذاك، وكثير السلع والمنتجات التي تنتجها الدول العربية متشابهة ومتنافسة، فضلاً عن توتراتها ومحدوديتها.

ثم شهدت السنوات القليلة الماضية بروز الاتجاه العالمي لتطبيق الاعتبارات الاقتصادية في العلاقات الدولية، وأرساء أسس المنافسة، والسعي لزيادة المكاسب التي تنجم عن التكتلات العالمية التي أصبحت تغطي بظلالها على مناطق العالم كافة في الوقت الذي تمثل فيه الجهود لتحرير الاقتصاد العالمي ورفع القيود على التجارة الدولية.

من هنا، يجمع المراقبون، كانت المعايير الأخيرة لأغراض العمل على مشروع برنامج تعديلي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، بإقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى. أكدها عقد في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٦، وبمضي بقرار واضح مؤتمر القمة العربي الأخير الذي عقد في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٦، وبمضي القرار بطنام هذه المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٨.

وما يدعو إلى التفاؤل أن الفعاليات العربية المختلفة بدأت تلعب دوراً أكثر فعالية في جهود تحرير التجارة بين الدول العربية. وإذا ذلك واضحاً في القوة التي تملكها جامعة الدول العربية، ومؤتمرات عربية أخرى، في القاهرة خلال شهر أيار/ مايو الماضي،

وشاكرت فيها الأمانة العامة للمنظمة، وممثلون عن القطاع الخاص، والحكومي، والمؤسسات المالية، والشركات العربية المشتركة، والتعاضدات القطاع الخاص، والغرف الوطنية العربية والاجنبية المشتركة. وعقدت هذه الندوة المتخصصة التي بحثت مجالات الاستثمارات العربية وتعزيزها، وتنمية المبادلات التجارية العربية البينية.

وعكست مناقشات الندوة الاهتمام بضرورة مواصلة الجهود العربية لأغراض السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود، لا سيما بعد تطور التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى، وقيام منظمة التجارة العالمية. فقيام هذه المنظمة من شأنه تحرير التجارة بين الدول وحرمانها من إعطاء تفضيلات تجارية لدول أخرى في أعقاب التطبيق الكامل لاتفاقياتها، ما لم تسع هذه الدول، والدول العربية معينة بهذا، إلى إعادة ترتيب أوضاعها وقرارات العلاقات الاقتصادية في ما بينها في وقت مبكر. وفي هذا

الطرح يكون الاهتمام بالتعاون الاقتصادي العربي أمراً منطقياً. وبمضي قيام السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة قبل أن يلوذ الأران أن الكثير من الفعاليات التي حالت من دون قيام السوق العربية المشتركة حتى الآن، ربما يكون في طريقه إلى الحل، خصوصاً بعد تخلص شقة الاختلاف بين الأنظمة الاقتصادية العربية، وتقبل ميذا اقتصاد السوق وتبني آلياته في

معظم الدول العربية. وتنفذ برامج التصحيح الاقتصادي، وتقتصر حجم القطاع العام، كذلك نوافر قاعدة للمعلومات التجارية بين الدول العربية ضمن برنامج تمويل التجارة العربية. وتنامي قنوات التمويل التجارية، وتزايد فرص الاستثمار وضماناته من قبل المؤسسات العربية.

ورافقت هذه الجهود محاولات جادة لزيادة التعاون العربي في مجال الصناعة البترولية، التي تمثل المصدر الأساسي للنشاط الاقتصادي في كثير من الدول الخليجية. فهدو الصناعة مؤهلة أكثر من غيرها للتعلم دوراً مؤثراً في زيادة التبادل التجاري بين الدول الخليجية والدول العربية الباقية. إذ تزيد حصتها حالياً عن نصف التجارة العربية البينية، وتتوازى لدى تلك الدول خبرات متراكمة في مختلف مراحل الصناعة استناعت تكوينها عبر أكثر من نصف قرن.

وإنخذ التعاون في الصناعة البترولية اشكالاً عدة منها التبادل التجاري للسلع ومشتقاته، والتجار الطبيعي، وبرزت الحاجة إلى هذه المبادلات بصورة أكبر مع التقدم التقني الواسع في المراحل المختلفة من الصناعة البترولية. كما أن الميزة الكبرى التي يتمتع بها الغاز الطبيعي في استخداماته المنحلية والائتمانية، تؤدي إلى المزيد من التعاون لاستخدام أكبر نسبة منه في الدول العربية.

فدول الخليج الممتد ثورس مشهوراً مشتركاً للإفادة من الغاز وتصدير كميات أكبر من النفط فضلاً عن أن التوسع في صادراته يتيح المجال لزيادة الفائدة للدول التي تمر فيها أنابيب الغاز. كما هو الحال في المغرب وتونس، اللذين يستفيدان من خط أنابيب الغاز الجزائري الغاز عبر أراضيها.

وكلما التناوب في إقامة البنى الأساسية للصناعة البترولية، مثل خطوط البترول التي يقدم خط أنابيب «سوميد» مثلاً ناجحاً لها. وتتمثل المشاريع العربية المشتركة أساساً مبنية للتعاون العربي، ومن أبرزها الشركات المنبثقة عن (اوبك)، والتي تغطي عملياتها مجالات واسعة مثل تمويل المشاريع البترولية، ونقل البترول، وإصلاح السفن والناقلات، واستغلال ما في ذلك فإن «منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول» في تقاريرها المتعاقبة المصدر، تدر أهمية العمل العربي المشترك الذي بلغ بهذه المنظمة إلى حيز الوجود. فهي تعتقد أن الصعوبات والعقبات التي تواجهها في هذا المجال يمكن لها أن تتلاشى تدريجياً إذا توافرت الإرادات والجهود.

وبما لا ريب فيه أن التأكيد على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على أسس واقعية متدرجة تتلخص في المصالح الاقتصادية للبلدان العربية، سوف يحقق لها النجاح المنشود.

اليمن

بعد بدء تنفيذ المرحلة الثالثة منه

معركة «التصحيح الاقتصادي» أكثر ضراوة من الاحتراب الداخلي

في الذكرى الثالثة لانتهاك الحرب الأهلية اليمنية تبدأ البلاد للرائين وكلها طوت صفحة الخصام والتخامص وتتأهب لخوض معارك من نوع آخر.

يقول محللون وخبراء أن معركة الاقتصاد التي تخوضها صنعاء قد تكون أكثر ضراوة من الاحتراب الداخلي، الذي انتهى بسحق محاولة للفصل الجنوب عن الشمال.

ولكنهم يوضحون أن الشقاق التي فرضها الاحتراب قبل سنوات ثلاث وقاربت ١١ مليار

دولار، أضافت أعباء لم تكن واردة في حسابات المحطين الاقتصاديين ومن يحددون لهم النصح من الخبراء الدوليين العاملين في «صندوق النقد» و«البنك» الدوليين.

ويبدو حسب ما يقوله الخبراء، أن صنعاء التي تعاني من خلل واضح في نظامها البيهكي ترى في وصلة الإصلاحات التي بدأ تنفيذها في آذار/ مارس ١٩٩٥ مخرجاً من المازق الاقتصادي المتفانق.

ويرى مسؤولون يمنيون أنهم جربوا كل

أنواع العلاج ولم يعد في أيديهم إلا «الكي» أي الإصلاحات الباهظة الثمن في غرة صراع مع مستويات دخل متدنية ومعدلات بطالة مرتفعة.

وقال مسؤول يمني في مقربة من الرئيس علي عبد الله صالح، أن الحكومة «مصممة على مواصلة جهود الإصلاح وممارسة سياسة الانفتاح الاقتصادي».

وتتمثل سياسة الإصلاح الاقتصادي في برنامج من ثلاث مراحل هي:

● إلغاء، تقريحي لدعم الحكومي للسلع

الأساسية والخدمات

● تخصيص شركات القطاع العام

● تطبيق الكادر الوظيفي في القطاع العام مع تشجيع المبادرة الفردية

وأعلنت اللجنة الأوربية في خواتيم الشهر الماضي، أن الحكومة حصلت على مساعدات من الدول المانحة تصل إلى ١,٨ مليار دولار لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي في السنوات الثلاث المقبلة.

وعلى الرغم من أن برنامج الإصلاحات

الاقتصادية دخل مرحلته الثالثة والأخيرة، إلا أن رجل الشارع اليمني لم يلمس حتى الآن أي تحسن في مستوى المعيشة.

ويجزم المراقبون على أن ما انتج من إصلاحات اقتصادية في اليمن هو خطوة كبيرة نحو الأفضل بشهادة صندوق النقد والبنك الدوليين. وتنام تلك الإصلاحات ستظهر مع مرور الوقت، والطلوب من اليمنيين الصبر بعد كل سنة الاقتراب من أعباء الاحتراب الداخلي.

ولقد شكت الحكومة وفقاً لما أعلنه مسؤولون من تخفيض معدل التضخم إلى ١٠٪ في نهاية سنة ١٩٩٦ من ٧٤٪ سنة ١٩٩٥، وتقليص نسبة البطالة إلى ٢٠٪ من ٥٠٪، وتثبيت سعر صرف العملة عند ١٢٥ ريالاً للدولار بالقياس إلى ١٦٠ ريالاً بعد الاحتراب الداخلي سنة ١٩٩٤.

ويقول محللون سياسيون بأن الرئيس علي عبد الله صالح، اتخذ ملف الحرب بعد إصدار عفو عام استثنى ١٥ مسؤولاً جنوبياً تحاكمهم صنعاء، غيابياً بتهمة تفجير الأزمة وإعلان الانفصال والحياة العظمى.

ولم يعد هناك ما يمكن أن يذكر بالحرب، فملف الحرب اليمنية في الأمم المتحدة تم إغلاقه والمنظمات الدولية تقوم بتنفيذ مشاريع إنمائية وخدمانية في سائر أنحاء اليمن من دون تمييز أو تفرقة.

ويرى مراقبون أن الانتخابات النيابية التي أجريت في ٢٧ نيسان/ أبريل الماضي كانت بمثابة استفتاء على الوحدة بين الشريكيين البلاد على الرغم من الغم من قننة لزامتها.

فمقاطعة «الحزب الاشتراكي» تلك الانتخابات وخروج «التجمع الوطني للإصلاح» من الائتلاف الحكومي، إضافة إلى تشكيل حكومة أغلبية برئاسة فرج غانم، كل ذلك أفرز واقعاً جديداً يمثل في أحادية القرار السياسي في البلاد.

ولكن الواقع الجديد من شأنه أن يضع «حزب مؤتمر الشعب العام» الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح أمام مسؤولية الوفاء، بوعود انتخابية في مقدمها الإسراع بتصحيح الوضع المعيشي، والا لوجه معارضة ساعته من «التجمع الوطني للإصلاح» داخل البرلمان ومن «الحزب الاشتراكي» خارج.

الكويت

الموازنة تضم ٦٦٦ مليون دولار إيرادات «غير شرعية»

الإستغناء عن ١٠٪ من العاملين الأجانب في الوزارات

سجلت اللجنة المالية والاقتصادية في «مجلس الأمة» ملاحظتين مهمتين على الموازنة العامة للدولة (١٩٩٧/١٩٩٨) تتعلقان بإيرادات غير نظمية وغير نسورية مقدارها ٢٠٠ مليون دينار (حوالي ٦٦٦ مليون دولار)، ومبالغ لم يتم تحصيلها أو مبالغ تم الأثر بها من دون الرجوع إلى الجهات المختصة.

وقد توصلت اللجنة المالية إلى هذه الملاحظات التي تضمنها تقرير ديوان المحاسبة، بعد مناقشة مطولة لمشروع الموازنة العامة الذي استغرق ٥١ اجتماعاً ناقشت خلاله ٢٢ موزانية ملحة ومستقلة، و٢٢ حساباً ختامياً، وجميع أبواب الموازنة من الباب الأول حتى الخاص عدا المبادلات الأيضاحية التي طلبها اللجنة من الجهات المعنية بمناقشة ميزانياتها.

وقد لخصت اللجنة وجود إيرادات غير نظمية تصل إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دينار. وتبين أنها غير دستورية وأن إدراجها في الموازنة عمل غير قانوني. وقد تمت إعتناء الحكومة إلى هذه المبالغ، والاستفسار عنها ولكن لم تحصل على رد بعد.

من هذه الإيرادات مثلاً رسوم استحدثتها الدولة هي زيادات رسوم قاتمة، وهذا مخالف للقانون الذي أقره «مجلس الأمة» الذي يُلزم على عدم جواز زيادة الرسوم عن أسعارها كما في (١٩٩٦/١).

أما في ما يخص باقي الأموال (حوالي ٥٠٠ مليون دينار) فإنها مبالغ وردت في تقرير ديوان المحاسبة، وتمثل إيرادات غير محسنة، ومبالغ تم الأثر بها من دون الرجوع إلى الجهات المختصة، ومبالغ أخرى سيتم مناقشة تفاصيلها، والطلب من الحكومة الأثر بمجموعة توصيات خلال أدائها في السنة المالية المقبلة، والتعهد بتطبيق مجموعة من الإجراءات حتى يتم الرقابة المالية على الدولة على اكمل وجه.

وكانت اللجنة عقدت في الثاني من الشهر الماضي اجتماعاً مهماً مع الحكومة ممثلة برئيس مجلس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح، ونائب رئيس مجلس الوزراء عبد العزيز المحيل، ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور علي الزميع، ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان الدكتور عبد الله الهاجري. وفي الاجتماع عرضت اللجنة مع الحكومة أبرز الملاحظات التي بنيت على تقرير ديوان المحاسبة حول الأداء المالي للدولة، وطلبت من الحكومة الأثر بمجموعة توصيات، وإبداء الرأي بالمبالغ التي سجلت عليها المخالفات. الحكومة سجلت ملاحظات اللجنة، وللجنة لما تزل في «مجلس الأمة» تنتظر الرد على ملاحظاتها حول التقارير الحكومية.

على صعيد آخر، أعلن مسؤول في وزارة التخطيط أن الحكومة تدرس خفض عدد الأجانب العاملين في أجهزة الدولة بنسبة ١٠٪ سنوياً لاتاحة فرص عمل للمواطنين المتخرجين حديثاً.

ومضى المسؤول، الرفيع المستوى، يقول إن مجلس الوزراء «يجري دراسة بهذا المعنى والخطى المقترح في الدراسة سيؤثر بشكل أو آخر على مجالات أكثر من غيرها حسب عدد الخريجين في كل مجال. فالإدارة تحتاج إلى توفير فرص عمل لنحو عشرة آلاف خريج مسجل في كل سنة من السنوات الخمس المقبلة.

ويعاني حالياً من البطالة نحو ٣٠٠٠ كويتي أي بنسبة ١٠,٧٥٪ من القوة العاملة الوطنية في الكويت والدائع عددها حوالي ١٧٢ ألف شخص.

وتقدر نسبة الأجانب بنحو ٤٠٪ من إجمالي العاملين وعدم نحو ربع مليون شخص.

ومعظم هؤلاء من دول عربية وأجنبية، كما أنهم يشغلون تقريباً جميع وظائف القطاع الخاص وعددها ٦٦٦ ألف فرصة عمل لا تجذب في معظمها العمالة الكويتية.

ويبلغ تعداد سكان الكويت ٢٢٠ ألفاً من المواطنين وحوالي ١,٥٢ مليون أجنبي.

التصحيح الاقتصادي مرهون بصلاحيات أوسع لوزير الاقتصاد الجديد

■ مصر

تشكيك بجدوى «مشروع قناة توشكى» وبحماسة المستثمرين لتمويله

تقارير مفصلة حول التقييم الذي تحقق في المشروع الذي يتكلف ستة مليارات جنيه (١,٨ مليار دولار) ولكن لم يقل أحد منهم شيئاً عن الأموال أو الميزانية. وسرت شائعات أن وزارة التخطيط طلبت في مذكرات لجميع الوزارات خفض ميزانياتها الخاصة في مشروعات الإسكان وتطوير المناطق العشوائية في السنة الجديدة للإسكان ومشروعات مياه الشرب في بعض قرى توشكى. «جنوب الوادي» والخضف المطلوب ينقسم على الإسكان ومشروعات مياه الشرب في وادي النيل حيث يقيم معظم الناس. وفي الشهر الأخير من التسعينات أن كل شيء يسير وفقاً لما هو مخططه وأن المشروع لن يؤثر على عجز الميزانية الذي يقدر بنحو ١٠,٢ في المائة. الخطة المرحلية في السنة المالية التي تبدأ في مطلع الشهر الماضي.

وقال فؤاد أبو حبيب مستشار وزير الزراعة في المشروع أن شركة البحيرة التي تحفر القناة في المشروع تجاوزت وتبلغ حالياً أن الشركة شلت ٨,٥ كيلومتر من ٦٠ كيلومتراً شمال غربي «بحيرة ناصر» وأن القناة ستكون جاهزة في الوقت الذي سينتهي فيه العمل في محطة علاقة لضخ المياه من البحيرة.

وقال مسؤولون في الحكومة مسترحضين لمشروع بناة محطة الربيع في الثامن من أيلول/سبتمبر المقبل يستغرق بناؤها ثلاث سنوات ويبدأ العمل فيها على الأرجح في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٨. وكان المفاوضون أزالوا بالفعل ٤,٥ مليون متر مكعب تقريباً من الصخور وعندما يبلغ طول القناة ٣٠ كيلومتراً سيكوّنون قد حوالاً كمية من الصخور تتألف الكمية المستخدمة في بناء سد أسوان العالي أكبر مشروع في تاريخ مصر الحديث.

ويعد مشروع توشكى تصحيح نقاط مشتركة منها المخاطر الاقتصادية المختلفة بعوامل سياسية كثيرة. ويجمع الرأي حالياً على أن مشروع السد كان يستحق المخاطرة ولكن كان له بعض الآثار الجانبية المأسرة.

وبالنظر إلى محاولات مصر الصاعدة في استصلاح أراضي الصحراء التي تقاربت في نجاحها بعد مشروع توشكى أكثر إثارة للجدل. وقال الخبير الجيولوجي رشدي سعيد، أن ضخ المياه إلى الصحراء ليس فكرة جيدة وأضاف أنه مكلف وأنه يمكن استخدام المياه بصورة أفضل كثيراً من خلال التركيز على وادي النيل.

وتابع قائلاً أن تربة وادي النيل هي الأفضل في العالم ولذلك فإن الأفضل هو نقل الصحراء والسكان إلى الصحراء واستغلال أرض الوادي في الزراعة. وتوجد شائكة وحيدة في الصورة الزرادية التي يرسمها الوزراء في توشكى. فقد قال وزير النقل والمواصلات سليمان متولي أن وضع أموالهم في بناء مطار في منطقة توشكى.

وقال مستشاراً إلى المطارين المصريين في «العاصمة» وشرق غزلة في «العواصم» على بعد أكثر من ٥٠٠ كيلومتر من أقرب بلدة وتسمى مجموعة من الأميركيين من أصل مصري لتملك آلاف الأفد في «واحة الغرافة» النائية.

التصحيحي للاقتصاد وقال يوزميك ذلك والتصويت بالحقبة يلقي عليهم عيناً اضافياً أن تتأكد من الاحتفاظ بالحقبة. وأن كان له من أثر فقد زاد من تصميمها على دعم التصحيح والتأكد من أنه لن يخرج عن مبادئه. ومن غالي بولاية المنصب الجديد مكان نوال التطاوي، وزيرة الاقتصاد السابقة، التي لم تترك أثراً كبيراً على برنامج التصحيح الاقتصادي. وتنتج ذلك جزئياً عن فقدان وزارتها للتأثير على صنع القرار.

ويقول محللون أنه إذا لم تمنح الحكومة غالي مزيداً من السلطة التنفيذية فإنه لن يتمكن من أحداث إنجازات ملموسة. وليس واضحاً إلى أي مدى سيتمكن الأصغر الوزراء أن يبرجوا السياسة الاقتصادية التي يبين عليها الجنوري وزير المالية محيي الدين الغريب وزير قطاع الأعمال العام عاطف عبد الذي يشرف على برنامج «التخصيص».

وقد خرج غالي من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ وحصل على درجة الدكتوراه من «معهد ممانشوس» للعلوم التطبيقية سنة ١٩٨١ ثم أصبح اقتصادياً بارزاً في «صندوق النقد الدولي» في واشنطن. وعمل في تشرير «نظرية الاقتصاد الكلي» في جامعة الأميركية في القاهرة لفترة قصيرة قبل أن يصبح عضواً في مجلس إدارة البنك الأهلي المصري الحكومي المعلق.

وانضم إلى مجلس الوزراء رئيساً لوحدة التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٩١ وكان أيضاً مستشاراً لمحافظة الديك المركزي حتى سنة ١٩٩٢. وشغل غالي منصب وزير الدولة للتعاون الدولي من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وتولى منذ ذلك الحين منصب وزير الدولة للتخطيط.

مشروع «توشكى»

بعد ستة أشهر من بدء مشروع «توشكى» زالت الجرافات بالعمل ملايين الأطنان من الصخور إلى منطقة صحراوية غير مأهولة قريبة من حدود السودان، بينما تحدث المسؤولون بحماس رفي طبعهم الرئيس حسني مبارك عن محضارة جديدة، ولباشا أخرى سيعيش فيها ملايين الناس حياة وادع مزدهرة. ويقول مسؤولون مقربون من وزير الاقتصاد الجديد يوسف بطرس غالي، أن المستثمرين العرب والمصريين يتفهمون على نعم من العكس المتأمل من مشروعات المستقبل خاصة في أرض بكر يقال أنها توشو. وبتاح الجرافات القناة من خلف السد العالي في أسوان إلى الصحراء الغربية للزح مياه النيل وري ٥٠٠ ألف فدان من الأرض.

ويقول المسؤولون ذاتهم أن استغلال المياه الجوفية حول واحات الصحراء، سيضيف ٥٠٠ ألف فدان أخرى من الأرض المزروعة. وقد زار الرئيس المصري حسني مبارك المنطقة هذه السنة مرفقاً توشكى وهي تبرز التزامه السياسي أراء زرع الصحراء، وخلق وظائف جديدة للمصريين خارج حدود الدلتا القديمة. لكن ستارة من السرية يحجب تفاصيل تمويل المشروع، كما توجد شكوك لدى بعض خبراء، الذي يشان قابلية في الاستثمار. وأعطي رئيس الوزراء كمال الجنزوري وخمسة من وزرائه لمبارك

«مجموعة من الجزر»

أصغر الوزراء سنًا

سبواحه الوزير غالي، التوافق التي تحوير الاقتصاد، اختياراً جاداً لمواصلته نهجه الأملاسي في ظل سلطات تنفيذية محدودة للمنصب. وغالي (٤٤ سنة) أكاديمي شاب ويعتبر أحد أصغر أعضاء الحكومة الذين تجاوزوا الأربعين من العمر، وهو ابن شقيق بطرس بطرس غالي، أمين عام الأمم المتحدة السابق. ولد روح غالي بدهر للتصحيح الاقتصادي على مدى سنوات خدمته في الحكومة وقال في وقت سابق «نريد أن نضع نهاية للدولة المستقلة» ومنذ سنة ١٩٨٦ يقدم غالي، الذي درس في الولايات المتحدة، المحاضرة في المسائل الاقتصادية للعديد من الدول في جامعة القاهرة. وقال في وقت سابق «نريد أن نضع نهاية للدولة المستقلة» ومنذ سنة ١٩٨٦ يقدم غالي، الذي درس في الولايات المتحدة، المحاضرة في المسائل الاقتصادية للعديد من الدول في جامعة القاهرة.

ويطلب غالي مزيداً من «التفصيل» وتحرير السوق، وتحرير إمكانية توقع السياسات وجميعها مطالب للمستثمرين المصريين والأجانب. يذكر أنه عندما نقلت الصحف الحكومية عن وزيرها بتجاهل بتسليم «ستاندر» أنه بورز، باعتباره «تصويت بالحقبة» في الاقتصاد المصري، حذر غالي الدولة من الاطراف في البهجة، وطالب بمرافقة علامات النمو.

فيما أظهرت الاحصائيات زيادة في الاستثمارات الاجنبية والمشاركة

تونس

صندوق النقد الدولي يطالب بزيادة الضرائب وأسعار الغذاء والوقود

من جهة أخرى، اجتذب قطاع المنسوجات تسعيراً مهماً من الاستثمارات الأجنبية بينها مشروع توسيع مصنع «سباتس» في مدينة «قصر ملان» (وسط) الذي قدرت كلفته بـ ٤٨ مليون دينار (٥٠ مليون دولار) والمعروف أن مستثمرين أميركيين وبريطانيين يشاركون فيه بنسبة تزيد على ٥٤٪. أما قطاعا الصناعات الميكانيكية والكهربائية فسيلاً تراجعاً في مجال الاستثمار خلال الأشهر الستة الأولى من هذه السنة بنسبة ٤١٪ مقارنة مع الفترة الزمنية ذاتها من سنة ١٩٩٦.

وأظهرت الإحصائيات أن الاستثمارات الموجهة للتصدير زادت بوتيرة أسرع من الاستثمارات الموجهة إلى السوق المحلية. إذ ارتفعت الأولى بنسبة ٤٥٪ فيما ارتفعت الثانية بنسبة ٥٠٪ فقط. أما في قطاع الخدمات فقد تسارعت وتيرة الاستثمار بنسبة ٢٠٪ خلال الفترة ذاتها من ١٠٠ مليون دينار إلى ١٢٠ مليون، وفي مقدم المشاريع الجديدة إنشاء شركة توسنية - أميركية للنقل وتطوير شركة استثمار الأوتوتو وروسية - شركة الخطوط التونسية التي قدرت استثماراتها الإجمالية بـ ٢١ مليون دينار.

الأولى من هذه السنة، قياساً على الفترة ذاتها من السنة الماضية. إذ زادت من ٤٩٦ مليون دينار (٥٠٠ مليون دولار) إلى ٦١٧ مليون (٦٢٥ مليون دولار) في قطاعي الصناعة والخدمات.

وقد قدرت الإحصائيات نسبة الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في الشركة بـ ٩٨٪ في النصف الأول من ١٩٩٧ قياساً بالفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦. إذ ارتفعت من ١٢٨ مليون دينار إلى ٢٥٦ مليون دينار. وتوقعت أن تزداد الاستثمارات الجديدة ٨٠٠ فرصة عمل. وقررت عدد المشاريع الجديدة التي ستقام باستثمارات خارجية بـ ٤٤٤ مشروعاً في القطاع الصناعي والسياحي والزراعي بينها ٢٧ مشروعاً مشتركاً. وأظهرت الإحصائيات أن الاستثمارات في القطاع الصناعي التي ارتفعت من ٦٦٦ مليون دينار إلى ٤٨٧ مليون دينار ستؤثر أكثر من ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة.

وقد استأثر قطاع الصناعات الكيماوية بالحصة الأكبر من الاستثمارات الجديدة، إذ سجل فيه إقبال كبير من المستثمرين، خصوصاً البولنديين الذين أعلنوا إقامة مصنع للإسدة الكيماوية في مدينة «جرجيس» (في الجنوب). بقيمة ٤٢ مليون دينار (٤٥ مليون دولار).

وزارة التخطيط، ويزراً للتخطيط والتعاون الدولي، ويتعامل الرجال كلاهما مع صندوق النقد الدولي، وه الدول المتنامية. في حين تركت المناصب الوزارية الرئيسية الأخرى في قطاع الاقتصاد بلا تغيير، الأمر الذي يعني، حسب المحللين، أن المستثمرين يمكنهم أن يتوقعوا قدراً موكداً من الشفافية في تعاملهم مع التتبع فقة المستثمرين. تتأثر أيضاً بالتغييرات في وزارتي الخارجية والدبلوماسية. ولكن الجنزوري لم يجر أي تغيير في أي من الوزارتين. والشئ، المهم هو هل سيكون هذا هو التغيير الوحيد الذي سيحدث؟ إذا كان هذا هو الحال فإن خطوات مهمة ستحدث وستؤثر على التسيريات الاقتصادية في المستقبل.

صعوبة الاستثمار

وتجد الحكومة صعوبة في اجتذاب مستثمرين رئيسيين لبعض مشروعاتها في برنامجها للتخصيص. ويقول محللون أن بعض المستثمرين ربما يفشلون الانتظار ليهروا قبل سطر حركتهم. وبعض القطاعات الاستراتيجية للبحر. فالتحديات الرئيسية التي تنتظر مجلس الوزراء الجديد في الأسابيع القليلة المقبلة، تتمثل في تنفيذ مشروع توشكى، وهو المشروع الأثير لدى الرئيس حسني مبارك والذي سيحتاج إلى قدر ضخم من الاستثمارات، وكذلك المنافسة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وكانت الحكومة اتخذت خطوات لخفض ميزانيتها في الشركات العامة وتهدف إلى تبسيط الإجراءات البيروقراطية بقانون جديد للاستثمار.

يجمع المحللون الاقتصاديون أنه من المرجح أن يسهم التعديل الوزاري الذي أجراه الرئيس حسني مبارك في مطلع الشهر الماضي، بالتخفيف من تشكيك مع كمال الجنزوري، رئيس الحكومة، في تسريع الخطى في التصحيح الاقتصادي. ويعتقد المحللون أن هناك أسباباً جوهرية تجعل حكومة الجنزوري ملتزمة بعملية الإصلاح وأن التعديل الوزاري لن يغير هذا على الإطلاق. ومن غير المرجح أن يتغير ذلك. الاعتقاد بالخبر الاقتصادي لما يزل محافظاً على إعصاف تقريباً.

وكان القرار الرئاسي قد عين يوسف بطرس غالي، وزير الاقتصاد في أحد ستة تغييرات وزارية وتم أيضاً تعيين أربعة وزراء جدد في أول تعديل وزاري منذ أن تشكل مجلس الوزراء الحالي الذي يركز على التصحيح الاقتصادي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ومنذ ذلك الحين شرعت الحكومة في برنامج مطروح للتخصيص يتضمن إصلاحات بنظر البها على أنها حاسمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ولوضع مصر على الخريطة كاعد اقتصاديات الناشئة على غرار ما يعرف ب«نموذج» «النمو الآسيوي».

ويوسف بطرس غالي اشترك بطريقة أو بأخرى في عملية التصحيح على مدى السنوات العشر الماضية، وهو يهي تماماً جوهر التصحيح المرحلي ويقتل على نتائج المناقشات مع «صندوق النقد الدولي». وفي التقييم الجديد أصبح طاهر البشري وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي بعد أن كان يشغل منصب وزير الدولة للتخطيط، وأصبح رئيس الوزراء كمال الجنزوري الذي يشغل أيضاً

«صندوق النقد الدولي» إدارة «صندوق النقد الدولي»، حكومة حامد القروي، على الحد من الائتلاف، وزيادة الضرائب، ورفع أسعار الغذاء والدائنة والوقود، للمساعدة في حزن النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة.

والصندوق الجديد أصبح طاهر البشري وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي بعد أن كان يشغل منصب وزير الدولة للتخطيط، وأصبح رئيس الوزراء كمال الجنزوري الذي يشغل أيضاً

«صندوق النقد الدولي» إدارة «صندوق النقد الدولي»، حكومة حامد القروي، على الحد من الائتلاف، وزيادة الضرائب، ورفع أسعار الغذاء والدائنة والوقود، للمساعدة في حزن النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة.

«صندوق النقد الدولي» إدارة «صندوق النقد الدولي»، حكومة حامد القروي، على الحد من الائتلاف، وزيادة الضرائب، ورفع أسعار الغذاء والدائنة والوقود، للمساعدة في حزن النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة.

والصندوق الجديد أصبح طاهر البشري وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي بعد أن كان يشغل منصب وزير الدولة للتخطيط، وأصبح رئيس الوزراء كمال الجنزوري الذي يشغل أيضاً

«صندوق النقد الدولي» إدارة «صندوق النقد الدولي»، حكومة حامد القروي، على الحد من الائتلاف، وزيادة الضرائب، ورفع أسعار الغذاء والدائنة والوقود، للمساعدة في حزن النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة.

روسيا وأفغانستان: إلى أين المسير؟

الوضع في كابول له تأثير متزايد في الخليج!

خطوط اقتصادية

يكثفها سياسات الضريبة

اللعبة المستوردة

□ تتروى كثيراً في هذه الأيام في أنحاء عديدة من العالم ومنها البلاد العربية، عبارة «ثورة المعلومات» خصوصاً بعد انتشار «الإنترنت» والأوتسترادات العريضة التي فتحتها في الآتير لكنها تبدو الآن بصورة متزايدة، على أنها «لعبة مستوردة» منفصلة تماماً عن كونها حقيقية في واقع غير حقيقي، في فجوة واضحة بين أهداف صانعيها وظروف مستخدميها.

وبالإضافة إلى كونها ظاهرة عالمية لخدمة فكرة العولمة، فقد لعبت دوراً أكبر من أي دراسة أو تحليل أو حركة سياسية واقتصادية، لكشف الانقسامات والاختلالات الحقيقية في جميع المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة. لمجرد أنها جعلت وشيوعاً، فالذين يمارسون اللعبة هم الذين يملكون، أما الذين لا يملكون فقد ظلوا، وسوف يظلون خارجها. وهكذا، فرضت هذه الظاهرة الذين يملكون من الذين لا يملكون، والاعتماد من الفقراء، والذين يملكون من الذين لا يملكون. وبالتالي، فإن العالم سوف يبني على حاله كما كان قبل ثورة المعلومات، وربما ازداد سوءاً لأن القانون على مواكبتها سيزدادون علماً إذا كانوا من العالمين، وسيزدادون غنى إذا كانوا من الأغنياء، وسيزدادون ملكاً إذا كانوا من المالكين. فمكون هذه الثورة، كغيرها من الثورات السابقة، قد عمقت الانقسامات والاختلالات القائمة بدل إلزائها، أو تخفيفها. وقد لا يكون دقيقاً القول بأن هذه الظاهرة العالمية قد قسمت العالم، لأنه منقسم أصلاً، إنما عملت على فرض هذه القسمة بحدود واضحة في العالم ككل وفي كل مجتمع من مجتمعاته.

فلكي تؤدي وظيفتها الحقيقية كحركة عالمية في واقع منقسم، فإنها لن تستطيع تصغير العالم فعلياً خارج الرزم السائد، بل سببها بات صغيراً، إلا أبحاث تصغيراً فعلية في داخل كل مجتمع من المجتمعات. وهذا التصغير لا يبدأ بتصغير الحكومات أولاً ورفع هيبتها على أوجه كثيرة من أوضاع بلدانها، ولا سيما هيبتها على الاتصالات.

وما لم يحدث هذا التصغير، فإن ضرر «ثورة المعلومات»، المتمثلة الآن بالإنترنت والتلفزة الرقمية، سوف يبني على العموم أكثر من نفعها، خصوصاً في البلدان المتخلفة والمستوردة للعلم والمعلومات. والتصغير، لكي يكون ناجعاً، لا بد أن يكون شاملاً، فلا يكفي أن ترفع الهيمنة الحكومية على المرافق الاقتصادية، حيث وجدت، لصالح القطاع الخاص، كما حدث في بعض البلدان الأوروبية، مما عمق الانقسامات الاجتماعية، ووسع الممارسات الإجرامية المستوردة وغير المستوردة.

لذلك إن عملية التصغير اللازمة، إذا قصرت على الشأن الاقتصادي، فهي عملياً زيادة قوة الأثرياء أصلاً لتصبح، مع طمع بسيط قد يفلت بين مكان وآخر، أي أن «تصغير» الحكومات الاقتصادية، تحول والعمى إلى تغيير لشركات المتعددة الجنسيات، بحيث تنتقل اللعبة الضريبية، بسبب عالمية تلك الشركات، من أرباح عملياتها الاقتصادية العالمية، إلى المستثمرين في داخل كل بلد عن طريق ضريبة القيمة المضافة التي باتت في حسابات الحكومات أوزن من ضريبة الدخل التقليدية، أما الأرباح الحقيقية غير المنظورة فقد ذهبت إلى جيوب كبار المساهمين والإداريين في تلك الشركات.

لكن المقصود بالتصغير الشامل هو تنمية الشروط الموضوعية الداخلية المرافقة لهذا التحول الاقتصادي، ويمكن تلخيصها بخمسة شروط أساسية، بالإضافة إلى تصغير الحكومات اقتصادياً، أولها، تخفيف الحكومات المركزية إدارياً بتوسيع وتنمية اللامركزية الإدارية، وثانيها، توسيع وتعميق فرص ومجالات التعليم أمام أكبر عدد من الطلاب، وثالثها، توسيع وتعميق الحكم المحلي في المناطق، واعتماد الحكم الذاتي فيها حيث يتوفر نوع من الخصوصية الملحوظة وابعادها، توسيع وتعميق الأطر القانونية التي تمنح أكبر قدر من المجالات للمواطنين للتصغير عن إرثهم ومحاسنة مسؤوليتهم، وخاصتها، حرية انتقال الأفراد والأموال والخصائص بغير عوائق، لأنها تبقى مفارقة مضحكة أن تكون هذه الحرية لغير المنظور ومنعوعة على المنظور.

وهذا لا يعني صياغة الفترة القادمة كما هي مطروحة في وسائل الإعلام العربية، وحيث أقرب الغرب الرأسمالي منها أكثر من غيره، بل هو تشخيص متعمق لانتقال السلمي من «القميعة»، إلى «الوفرة»، وهذا حاصل بدرجة ملحوظة حتى في العالم العربي، وصولاً إلى «الخصوصية» العربية أو البدنية أو الثقافية أو ربما العشائرية. فالتعاليم لن يصغر، كما يبدو، إلا إذا صغرت إجراءات، لأن مفهوم التصغير الشامل بجمع مفهوم التساوي بين الشعوب أقرب إلى الصور العنصرية، فأغرب جميع أجزاءه الآن، مثلاً، لا تعامل مع الصين ككل واحد، بل مع أجزاء ومناطق منها. وكذلك الأسبانيون لا يتعاملون مع الولايات المتحدة كواحد بل مع ولايات ومناطق منها، ومع أجزاء دون أخرى من تلك الولايات والمناطق. وإلا فإن «ثورة المعلومات» سوف تبقى مجرد لعبة مثالية للمفكرين وكابوساً على غير المفكرين، فتؤدي غرضاً عكسياً.

والقرب من رباتي لم تسعف، بل إن رباتي نفسه قد فقد السلطة وكذلك الجنرال دوستم أهل روسيا الأخير.

وهناك أمل بأن تكون روسيا قد تعلمت درسها في أفغانستان. لكن هناك أشياء يتغير عكسها من بينها عمق عدم الاستقرار في تلك الجزء من العالم. وهناك أشياء أخرى لا يمكن الحفاظ عليها كالهيمنة الروسية السابقة في آسيا الوسطى، فهذه على ما يبدو فقدت إلى الأبد، وأما المحاولات المتزايدة لإتقان النظام المالي لموسكو في بوشاني فإنها على السواء حينئذ إلى الماضي وبغير عن استيعاب الحقائق الصعبة الجديدة.

لكن هناك علامة على المرونة الروسية تتمثل في الاستعداد للقاء زعماء الطالبان، ومساعدة الأفغان على إيجاد سبيل إلى المصالحة الوطنية، مما يشير إلى بداية عملية جديدة في تفكيك موسكو، وسبيل واحدة للحد من سبيل مناسب لتوجيه التطورات في أفغانستان والبلدان المجاورة أيضاً، بما في ذلك باكستان، في اتجاه جديد ينادي أكثر.

وما لا شك فيه أن روسيا قد توقفت عن لعب دور امبريالي مركزي في «عق أراضها»، وهي ليست في وضع يمكنها من أن تغطي على أحد سياساته، وهي لم تعد تتحرر من قبل دول المنطقة على أنها «الحكم الأعلى»، وكذلك دول أخرى من فيها الولايات المتحدة الغربية، لكن روسيا قادرة أن تثبت أنها ما زالت جزءاً من هذا العالم، وأن لديها أشياء جديدة لتقديمها للشعوب المحلية وأن تساعد على تقديمها، من بينها أشياء ملحة كالسلام والأمن بالإضافة إلى الإصلاح والإزهار.

فكتور كريميتشوف
عن «الديبلوماسية»

المملكة العربية السعودية المسلمة جيداً عانت من تلك المواجهة عندما أقامت مجموعة غامضة مجهولة على تفجير عشرات الجنود الأميركيين المالكين فيها. وحركة «طالبان» سواء في كابول أو في باكستان تدرك هذا الوضع تماماً. فهم يستثمرون الدور الإيراني في إيران وتصيرون الآن الخليج هو المكان المناسب لشخصيتهم غير المجموعات الإرهابية والندعية، ويعبر استعداد بعض العرب لدعم قضيتهم في أفغانستان وخارج حدودها.

وهذا قد يؤثر أيضاً في الشؤون الروسية. فالعرب المزعومة في الشيشان قد هيبت نزاع واحتدامات الأصوليين الإسلاميين في تلك الجزء من العالم، مما يعني أنه من غير الصحيح اعتبار التطورات الراهنة في أفغانستان والتصور الروسي على أنها شيء معزول خارج نقطة الارتكاز في السياسة العالمية. فقد باتت روسيا في وضع يتعين عليها معه التعامل مع الضغط المتزايد والمتحرك للطالبان في أفغانستان، مما يعني ليس فقط نشوء مشكلات جديدة في طاجيكستان حيث ما زالت روسيا تلعب دور الأوكبر، إنما أيضاً في آسيا الوسطى وأذربيجان وقازاخستان. وأخيراً في قطر دارما حيث يتخضر ويشمل الشيشان والداعستان والباشكير وغيرهم.

يضاف إلى ذلك أن على الديبلوماسية الروسية أن تدفع غالياً من عجزها الذاتي عن تحديد أهدافها المتنامية في أفغانستان أولاً، كان هناك الرئيس الراحل ثوري، ثم أمين (الذي نبهه المخابرات السوفياتية)، ثم بيايرك، وأخيراً نجيب الله وحتى مجاورة التراجع الكامل بحثاً عن الأصدقاء،

طريقة للتمييز بين أمراء الحرب الأفغان المحليين الذين دعموا الممارضة الإسلامية في طاجيكستان وبين الحكومة في كابول، فتشاً نوع من التعاون الروسي - الأفغاني لاحتواء الحرب الأهلية الطاجيكية ومنعها من الاستعداد إلى دائرة أوسع من النزاع.

لكن الحقائق الآسيوية أثبتت مرة ثانية أنها مستعصية على التفاهات، فالنقل السوفياتي في أفغانستان موقوفاً بأحداث مهمة مثل نتائج الأزمة النفطية لعام ١٩٧٤، والنزاع السوفيتي - الإسرائيلي، والثورة الإيرانية، واختلال الاستقرار في باكستان، قد لامست كلها مشاعر عميقة وقوى غير منظورة لا مجال لضبطها متى انطلقت من عقائرها وثلاً نشأت تصالعات غريبة بين قوى مختلفة، فبعض الحركات مثل «طالبان» تلقوا الدعم من باكستان وبعض الدول العربية، والآخرين تلقوا الدعم من إيران.

فالوضع بكامله في أفغانستان، وقد بات أقل عزلة عن العالم الإسلامي، والعكس بالعكس، التزم في شرك من التطورات هناك أوسع وأكثر تعقيداً، وفي حين أن للعالم الإسلامي تصفية حسابات مع المنشقين عنه والخارجين عليه، فقد اكتسب ذلك أهمية متزايدة في الشؤون العالمية.

ومن أهم أوجه هذا التأثير المتزايد للوضع في أفغانستان، دوره في ذلك أن تلك المنطقة ذات الأهمية الحاسمة للاقتصاد العالمي تعاني من عدة جروح نازقة منها، العراق ولعده المستقبلي في الخليج، والنفتر العربي - الإيراني بإعادة الطويلة الأجل، والثقرة المتشعة بين دعامة التحديث، وبين الأصوليين، وحتى

□ على خطى الاستعمار البريطاني، وأحت روسيا ترتكب مغالطاتها في أفغانستان منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. فقد زحمت للقوات السوفياتية إلى تلك البلاد لتفادها مكتوفة بعد تسع سنوات يشعرون من الحرارة والإنزال، بل مهزومة في الواقع وما زال مجهولاً حتى الآن لماذا قرر المخططون السوفيات وهم يعدون تلك الحملة، أن عظمهم سوف يكون أوفر من حظ

البريطانيين في القرن التاسع عشر، لكن الحقيقة هي أن الأفغان ما زالوا لا يهزون حتى في زمن القوات الجوية والطائرات الميكروية والذبابات والمدافع غير المروية. لقد أسهمت الهزيمة السوفياتية إسهاماً كبيراً في سقوط النظام الشيوعي في روسيا بعد ثلاث سنوات من انتصاب القوات السوفياتية. ذلك أن مزاجهم كده، مثل العرب مع اليابان في ١٩٠٤ - ١٩٠٥، قد لعبت دائماً دوراً محمراً للنظام السياسي والحكومة في روسيا.

ولعدة من الزمن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومباشرة روسيا لما بدا أنه سياسة خارجية جديدة تماماً، تولد إلتطاع بأن علاقاتها الجديدة مع كابول ربما دخلت مرحلة أكثر رواداً، نظراً إلى أنه لم تعد هناك حدود مشتركة. فقد تأملت روسيا أن أعداءها السابقيين خلال الحرب في أفغانستان سوف يكونون بعد تسليم السلطة عازمين على طي الصفحة وعلى تلقي المساعدة الروسية التي هم بأسس الحاجة إليها.

والشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يلب دوراً مزمجاً هو العلاقات الروسية - الأفغانية مع طاجيكستان، وحتى في هذه الناحية، بدا أن الروس قد وجدوا

الكويت - الأردن - السودان

التطبيع المتدرج!

□ في حين يستقبل أمير دولة الكويت الوزير السوداني للشؤون الخارجية وحظ طائفة كويتية لأول مرة في مطار عمان في الأردن منذ سنة ١٩٩٠، واستقبل الرئيس اليمني وفداً أكاديمياً نظائرياً كويتياً في إطار جهود شعبية لتنشيط العلاقات بين البلدين، دعا البرلمان الكويتي الحكومة إلى ما سماه «التقريب وعدم الاستعجال» في اتخاذ قرارات بشأن التطبيع مع بعض الدول وتذلل الصوائف السابق الإثارة إليها على حقيقة الموقف الكويتي الرسمي والتفهمي إزاء عدد من الدول التي إعقبت مواقفها من حرب الخليج الثانية مساندة بدرجة أو بأخرى للغزو العراقي، وهي الدول التي كانت تسمى حتى وقت سابق بـ «دول الضد» وهو موقف يتسم بتعدد الاتجاهات في مؤيد ومتحفظ وأخر وأقرب.

وبينما توقفت الصحافة الكويتية منذ فترة قصيرة بناء على إيجابيات من أمير البلاد وولي العهد عن استخدام تعبير «دول الضد» فإن

الأمير لا يمكن النظر إليه باعتباره يمثل نقلة نوعية في المشاعر الكويتية الشعبية إزاء هذه الدول، فهو تظل لا يمثل سوى خطوة صغيرة جداً في مشوار طويل، يتطلب أولاً التخلص من المشاعر السلبية الدفينة في نفوس قطاع عريض من الكويتيين ثم يبدأ ثانياً التقارب التدريجي في التعامل مع مواطني هذه الدول وحكوماتها.

وإذا كان بيان البرلمان الكويتي يمثل مؤشراً على الشعور الشعبي الكويتي المتمحط إزاء مسألة التطبيع مع دول مثل الأردن والسودان واليمن، فإن موقف الحكومة بعد أكثر تطوراً ومرونة في هذا المجال وهو موقف ينطلق من عدة اعتبارات.

إن الوضع الإقليمي الراهن يختلف تماماً عن الوضع الذي كان قائماً في العامين الأولين للتأويل لتحرير البلاد، وثانياً تكرار نداءات وساعي دول عربية للحكومة الكويتية بتجاوز هذه المرحلة، والانفتاح على الدول الثلاث كجزء من جهود لملء الصف العربي وثالثاً، إستجابة

الدكتور حسن أبو طالب
عن «الأهرام»

تقرير تحليل «أونكتاد» لتعثر مسيرة الانفتاح الاستثماري العالمي

عودة التعصب القومي» تثير المخاوف الأجنبية من التأميم

مادي يذكر من هذه العملية وبالتالي، يبقى ماثلاً خطر العودة إلى التأميم ليراجع مشقري المشاريع المملوكة من الحكومة في العديد من البلدان. ولذا، فإنه قد لا يكون كافياً الاعتماد على الاستثمار الثنائي للاتجاه نحو إزاحة القيود كما كان الحال في العقد الماضي.

ومن الأهمية بمكان ترسيخ الانفتاح من خلال اتفاقيات دولية تشمل بصورة دفع التعويضات في حال المصادرة.

لكن بالنسبة إلى العديد من الشركات، فإن هذا الترسيع لن تكون له سوى قيمة محدودة في حال انقضاء على المعاهدات الثنائية، حيث يتولى تنفيذ على قوة الحكومة التي تلتزم إليها الشركات، مما يعطي الشركات الأميركية أفضلية من هذه الناحية.

ولذا، ولأسباب مختلفة لا بد من دعم متعدد الأطراف لعمليات ترسيخ الإصلاح الاقتصادي. وكما تبين فإن القضايا التي يطرحها الانفتاح هي قضايا واسعة ومعقدة وهناك العديد من السياسات المحلية التي يمكن اعتبارها قسراً غير مباشرة، لكن بعضها يمكن ترويضه كدلائل عن القيود على الملكية الأجنبية. وبما أن ذلك، فإن تخفيف تلك القيود هو شرط ضروري لكثير من كاف للانفتاح التام المتعدد الأبعاد في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي حين أن بعض الدول يبدى استعداداً للتحرك باتجاه معاملة الشركات الأجنبية بمعاملة الشركات الوطنية، فإنها من المستبعد أن تحرك دول عربية في اتجاه الانفتاح الكامل المتعدد الأبعاد وما يقتضيه من موافقة في السياسة المحلية، لأن ذلك ينطوي على تغييرات مهمة في الممارسات التجارية التقليدية وفي الفلسفة العميقة المتعلقة بالحدود والعلامات

النوع ذاته للسماح للطعام الخاص بالتوسع مع احتفاظ الحكومة بامتيازاتها التقليدية.

كذلك يمكن أن تزداد تدريجياً النسب المئوية للملكية الأجنبية في الأسهم مع الوقت على أساس برنامج مسند، بحيث يمكن السماح بالملكية الأجنبية الكاملة في وقت ما في المستقبل.

وقد أثبتت عمليات التدقيق في الكثير من البلدان أنه يمكن التخفيف من شروط الموافقة بمجرد رفع السلف من حيث المبيعات أو الموجودات، حيث تجري الموافقة تلقائياً على أي مقترحات دون تلك السلف.

لكن هناك أموراً كثيرة يجب تحفيظها بالنسبة إلى تخفيف القيود من الملكية الأجنبية. فالمحركات على المستوى الوطني استحوذت على معظم الانتباه في هذه المسألة، ومع ذلك هناك حكومات مهمة لديها سلطات دستورية تمنح لها أن تلعب دوراً كبيراً إضافة إلى ذلك.

ففي كندا والهند مثلاً، أوجدت مواقف حكومتهما عوائق كبيرة أمام الانفتاح، أما بالنسبة إلى الجانب فإن مخاطر انتهاج سياسات مملوكة تعني أن للاتفاقيات الخاصة بالاستثمار لها دور مهم جديد من حيث التصوي على دفع تعويضات في حال حدوث تطورات مهمة خصوصاً لجهة التأميم. ومن الواضح أن اتفاقيات الاستثمار المتعددة الأطراف، تمتدح مرفعة متقدمة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

وفي حين أن الخسب السياسية والاقتصادية الحالية تجعل الآن في إطار مفهوم عالمي، فإن عودة المراكبة الغربية إلى التطور تبقى إمكانية مثالية في كثير من البلدان، وأسيما حيث عموم السكان لم يكونوا جزءاً من لفظة الانفتاح أو ممارسته، وقد يلعب عليهم نفع

سياسة المنافسة في المفاوضات الدولية المستقبلية حول الاستثمار. ومن الأهداف المركزية الممكنة، إقامة سياسات مشتركة حول النفاذ بين الدول.

وبالإضافة إلى تقديم مساعدة واضحة من القواعد المتعلقة بالاستثمار العالمي، فإن هذه السياسات تمثل منفعة إضافية ممكنة من حيث تخفيف العبء على سياسة تجارية ممانعة للإعراق. وأي شركة تشجع بيع المنتجات في بلد ما بالسعر الأقل مما هي عليه في بلدان أخرى، يمكن أن تجري مقاضاتها بموجب سياسة النفاذ العالمية بدلاً من إجراءات التفاز التجاري الثنائي، أو بدلاً من فرض القيودات ضد الإعراق من طرف واحد.

قد يسهل أن نطرح إلى تخفيف القيود على حركة في خط متواصل، لكن وتيرة الحركة على هذا الخط هي من المتغيرات المهمة في السياسة. ومع مرور الوقت، فإن الحكومات ملزمة بإعادة النظر في سياساتها تجاه الملكية الأجنبية على أساس متطور لكي تتواءم إذا كانت التغييرات في عوامل بيئة مختلفة قد غيرت صلاحيات قيودها.

وكجزء من إعادة التقييم هذه، على الحكومات أن تنظر في إمكانية المزيد من الاعتماد على بدائل للقيود على الملكية الأجنبية. كذلك التي سلف ذكرها، وضماناً لنجاح هذه الإصلاحات، فإن ذلك لا يقتضي تغييرات مهمة في عناصر مختلفة من النظام الاقتصادي، وكذلك في البنية الإدارية الحكومية. وبالتالي قد تكون هناك منفعة في عملية الإصلاح التدريجي، وعدم التمسك بالخطوط على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تخفيفها مع الوقت، وقد لا يكون لازماً أن تشمل الخصخصة بيع جميع الموجودات المملوكة من الحكومات. وبدلاً من ذلك يمكن تحقيق

تستطيع هي والمستثمرون الأجانب على حد سواء، من خلالها تحقيق أهدافهم. وسبب هذه الاتفاقيات يمكن نقل

نواح مهمة من الملكية إلى المستثمرين الأجانب مع الحفاظ على سيطرة البلد المضيف على بعض النواحي التي تعتبر مهمة لأسباب سياسية أو ثقافية محلية.

وهناك نقطتان يمكن التحرك بهما لهذه المسألة:

● الأولى، تحقيق الانفتاح حسب القطاعات، أي أن الحكومات في تقييدها للقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون مستعدة لإلغاء تلك القيود المتعلقة بالصناعات التحويلية والصناعات الخدمية والمالية والتوزيع والبنية التحتية بديلة. وسوف تواجه الحكومات عقبات سياسية كبيرة في إلغاء القيود التي لها أثر ملحوظ على قطاعات الطاقة والتمويل والزراعة والأراضي ووسائل الإعلام والثقافة. غير أن هناك آليات بديلة فعالة لتحقيق أهداف المجتمع بالنسبة إلى هذه القطاعات أيضاً يتوجب على الحكومات أن تولي اهتماماً جدياً بهذه البدائل.

● الثانية، هي موافقة السياسات المحلية، بمعنى أنه يتوجب على الحكومات أن تدرس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سلسلة واسعة من سياساتها المحلية. وحيثما أمكن، عليها أن تدرس إمكانية مزاولة سياساتها المحلية مع البلدان الأخرى كوسيلة لإحداث المزيد من الانفتاح في السوق. كذلك فإن الانفتاح في السوق على الأثر القانوني للمنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه الموافقة قد تعذر إلى أبعد من المعاملة الوطنية، للشركات الأجنبية بل في تنمي حديداً يمكن تخفيف سياسات حكومية متشابهة بين الدول.

وعلى سبيل المثال، يمكن إدخال

الحكومات أن تعطي الأولوية لإعادة النظر فيما يتعلق من القيود التي تفرضها.

إنه ينبغي على الحكومات أن تقيم توازناً بين الانفتاح وبين المؤسسات الاقتصادية لديها وبين الانفتاح في انشاء الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي البلدان التي تشهد اختلالاً عالياً في أسواقها، حيث السمار عوامل الانتاج لا تعبر عن قيمة دورتها، وحيث أسعار المتوجعات لا تعكس تكاليفها، فإن تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون مناسباً ما لم يتم تخفيف تلك الاختلالات.

وفي المقابل، فإن البلدان التي اتخذت بالفعل تدابير مشددة لفتح اقتصاداتها من شأنها أن تستفيد في حال أحداث انقراض في انظمة الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه الانقراضات تتعلق بقطاعات معينة مثل قطاع الخدمات المالية بالإضافة إلى الاقتصاد ككل.

وعلى الحكومات أن تقلل درجة من الضمان في السيطرة المباشرة على اقتصاد البلد المضيف في حال تخفيف القيود على الملكية. لكن هذه الخسارة أقل مما كان متوقفاً. وقد تزايدت تكاليف القيود على الملكية الأجنبية مع تزايد التكامل في الاقتصاد العالمي. ومن بين تلك التكاليف الأهمية الكبرى الناشئة من هوان الاستثمار حيث اختارت الشركات المتعددة الجنسيات البلدان ذات القيود الأقل لقامة مرافقها الإنتاجية فيها.

إنه مع زوال الحواجز التجارية لم يعد لازماً على تلك الشركات أن تتواجد في كل بلد لكي يبيع لبي. وبالتالي فإن الانفتاح التجاري عمل على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة الناشئة من القيود على الملكية. وهذه التخفيضات في التكاليف والمنافع تشير إلى أنه يتوجب على

نشرت منظمة «أونكتاد» تقريرها السنوي حول الشركات المملوكة من الجسديات، والنتائج الاستثمارية التي تؤثر فيها وتتناول بها من خلال انفتاح الدول في مناطق مختلفة من العالم لجهة تخفيف القيود على الملكية الأجنبية. ونشر «الميزان» فيما يلي خلاصة التقرير المذكور:

□ كان تخفيف القيود على الملكية الأجنبية خلال العقد ١٩٨٤ - ١٩٩٤ مره في تليوبات مهمة في مخاح الأعمال التجارية توافقت مع تطوير ونشؤ حقائز سياسية واقتصادية جديدة فالمفاهيم المعولة عموماً حول تكاليف مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تغيرت خلال هذه الفترة، ويعود ذلك في جانب منه إلى تغيير التكاليف والمنافع ذاتها.

لقد فرضت القيود على الملكية على أساس توقعات متفائلة حول آثارها. لكن الواقع أثبت من خلال التجربة أن تلك القيود حدثت معها تكاليف أعلى وبناف أقل مما كان متوقفاً. وقد تزايدت تكاليف القيود على الملكية الأجنبية مع تزايد التكامل في الاقتصاد العالمي. ومن بين تلك التكاليف الأهمية الكبرى الناشئة من هوان الاستثمار حيث اختارت الشركات المتعددة الجنسيات البلدان ذات القيود الأقل لقامة مرافقها الإنتاجية فيها.

إنه مع زوال الحواجز التجارية لم يعد لازماً على تلك الشركات أن تتواجد في كل بلد لكي يبيع لبي. وبالتالي فإن الانفتاح التجاري عمل على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة الناشئة من القيود على الملكية. وهذه التخفيضات في التكاليف والمنافع تشير إلى أنه يتوجب على

أستراليا لها مصلحة في ارتفاع أسعار الذهب وبيعته بأسعار مخفوضة

سياسة سيدني الذهبية مثل سياسة الرياض النفطية

ويستل من دراسة أخيرة، نشرها «البنك المركزي الأمريكي» أنه من الأفضل للمصارف المركزية، أن تبني موجوداتها الذهبية أسوة بأمريكا. واقتضت الدراسة الأميركية أنه لو باعت جميع الحكومات في العالم احتياطياتها الذهبية الآن، فإن أحوالها الاقتصادية سوف تتحسن بقدار ٣٨ مليار دولار، مما يعود على تلك الحكومات بمرود أفضل لكن مثل هذه المبيعات الغربية لجميع البنوك المركزية في العالم سوف ينفذ بالأسعار نزولاً إلى أقل من ٢٠٠ دولار للاونصة، مما يلحق ضرراً وأضعافاً بالآفراد المقتنين للذهب وبأصحاب النتائج المتوقعة له.

وتقول تلك الدراسة، أنه لو قامت الولايات المتحدة وبعدها ببيع موجوداتها الذهبية فإنها سوف تحصل على حوالي ٩٠ مليار دولار. ومع ذلك لن يهبط السعر أكثر من ٢٠٪ مما لو باعت جميع دول العالم موجوداتها الذهبية. وتستنتج الدراسة الأميركية، أن كل حكومة من الحكومات يمكنها أن تحصل على أكثر لو باعت قبل غيرها، أو أعلنت عزمها على البيع، وهذا يفرض، حسب الدراسة المذكورة، لذاذا قدمت بعض الحكومات أخيراً على مبيعات كبيرة، وسبب انتشار شائعات عن مبيعات إضافية في المستقبل.

روداً على استنتاجات الدراسة الأخيرة، يتسالم المحللون عن تردد البنوك المركزية في التخلص من احتياطياتها الذهبية إذا كان الأمر كذلك، جرواهم من ذلك هو أن الذهب مازال يشكل ضماناً ضد التضخم، وهو في الوقت ذاته لا يشكل مخاطر للأخريين، وبالتالي فإن أداء سيدني جيداً عندما تهبط السندات الحكومية.

ثم إن هناك الحالة النفسية التي مازالت تتعلق بالذهب تعلقاً عاطفياً وخصوصاً في ألمانيا التي شهدت مرتين خلال هذا القرن تضخماً صاروخياً أدى ببقية عطلتها الزرقية.

لكن هذه المبررات العاطفية ليست مقنعة للبنوك المركزية في الوقت الحاضر، بما يمتح من مبيعات الذهب سوف تستمر في أكثر من كان وفي أكثر من وقت. إلا أن البعض من القدامى عزم بصفحة احتياطياتها الذهبية على بيع موجوداتها، مثل الولايات المتحدة، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا. فإذا امتنعت هذه الدول عن البيع، فإن الهبوط الحالي في أسعار الذهب قد يكون مؤقتاً، أو كما وصفها جريدة «فاينانشيال تايمز» اللندنية بأنها «عاصفة في فجنان».

كذلك، فإن بلجيكا دأبت منذ سنوات ست، على بيع كتيف لموجوداتها الذهبية والتي الآن بيع كميات جديدة تقدر بحوالي ١٢٥ طناً.

إلا أن المبيعات البولندية والبلجيكية للذهب لها مبررات مالية. تتعلق بهدفها المعن لتلبية الشروط المالية لمعاملة «مستودع» الخاصة بالوحدة النقدية الأوروبية.

ومن المعروف أيضاً أن سويسرا تبيع كميات من الذهب محدودة لتمويل صندوق التعويضات لليهود من جراء الضجة التي أثارت حول الذهب المودع لديها من قبل التازيين في ألمانيا.

وهناك بين الاقتصاديين اختلاف في وجهات النظر حول القيمة المالية للموجودات الذهبية، فهناك فريق يقول، أن الموجودات الذهبية هي ثروة معطلة لأنها لا تدّر أي فائدة كما إنها لم تعد ذات جدوى كدالة لحفظ القيمة أراء التضخم لأن نسبة التضخم في الدول الصناعية باتت مستقرة.

إلا أن فريقاً آخر، يعارض هذا المنحى مؤكداً أن أكثر من ٥٠ صمراً مركزياً في العالم يحصل على عائد من الموجودات الذهبية بأقراصها في السوق، أي أن المصارف وتجار السبائك الذهبية يقرضون تلك الموجودات إلى المتقنين والصانين لاستخدامها إما لتعزيز الوضيمات الاحترازية، أو لاستخدامها في الصانع.

ومع أن مثل هذه العائدات لا تزيد على ١٪ أو ٢٪ من القيمة السوقية للذهب المعاد، فإنها على سبيلها تصاري تقييماً للعائدات على الموجودات الحكومية من «البن» الياباني.

أما بالنسبة إلى النطقة الثانية، من حيث دور الذهب كحافظ للقيمة فإن هؤلاء يقولون، بوجود النظر إلى الأمر على فترات طويلة من الزمن لأن النظر إليه خلال فترة محددة لا يعطي صورة كاملة وخصوصاً بين الثمانينات والتسعينات، حيث بلغ الذهب ذروته بسعر ٨٥٠ دولاراً للاونصة سنة ١٩٨٠ مائطاً إلى ٣٢٠ دولاراً سنة ١٩٩٢ يرتفع من جديد في مطلع السنة الماضية إلى ٤١٧ دولاراً.

لذا كان الذهب استثماراً مضمناً في السنوات الأخيرة، كما يقول هؤلاء، فإن النظر إليه على مدى قرن كامل يظهر أن عائدات الموجودات الذهبية كانت مماثلة في معدلها لعائدات سندات الخزنة الأميركية.

هبطت أسعار الذهب، إلى أدنى مستوى لها منذ ١٢ سنة فبلغت أقل من ٣١٥ دولاراً للاونصة الواحدة قبل أن تعود ترتفع قليلاً إلى ٣٢٥ دولاراً. وكان السبب في هذا الهبوط الكبير، إقدام «البنك المركزي الأسترالي» على بيع ١٧٧ طناً من احتياطيه الذهبي (راجع الميزان النفطي والمعدني على الصفحة ١٣)، أي ما يعادل ثلثي موجودات من الذهب. وقد كان ذلك كافياً ليهبوط أسعار أسهم الشركات المنتجة للذهب في أنحاء العالم بما في ذلك أسهم الشركات الأسترالية المملوكة، ومنها شركات عرفت بكلفة متدنية للاننتاج. وقد وصف أحد رؤساء الشركات الأسترالية المنتجة لعمليات البنك المركزي بأنها «السمسم في النش».

وقد شبه مراقبو الأنواق هذه السياسة الأسترالية الجديدة بالنسبة إلى الذهب بالسياسة النفطية السعودية. فقد كان الاعتقاد السائد، أن أستراليا مصطنها من كبار منتجي المعدن الأصفر، لها مصلحة أكثر من غيرها في الحفاظ على الأسعار المرتفعة، لكن انتهاجها سياسة الإعراق وبيع التحويلات حول أهداف هذه مما الحق ضرراً بترتوتها الوطنية الأساسية، أثار انتقادات حول أهداف هذه السياسة والتفسير الذي أعطي تبريراً لهذه السياسة، أن البنك المركزي الأسترالي تصرف كمستثمر عادي، بمعنى إعادة التوازن إلى محفظة موجودات لتخصيص العائدات التي يجنيها من تلك الموجودات.

ولم يكن ذلك الأجراء، الأسترالي بمرده سبباً كافياً لدفع أسعار الذهب إلى الهبوط لكن العامل الذي دفع أستراليا إلى ذلك، هو توقع إمكانية أن تحذر دول أخرى حدوداً ببيع موجوداتها الذهبية. والواقع أن ١٦ دولة في العالم لجأت إلى بيع الذهب خلال السنة الماضية، بينما اشترته ١٩ دولة. لكن المبيعات الأسترالية كان لها تأثير نسبي في السوق نظر إلى أن أستراليا هي من كبار المنتجين للذهب، أما بعد مبيعات «البنك المركزي» فقد هبطت مرتين بين الدول المالكة للاحتياطي الذهبي في العالم من المرتبة ١٨ إلى المرتبة ٢٠، بحيث لم يعد لديها من تلك الموجودات إلا بقدر دول صغيرة مثل تايلاند والكويت. ذلك أن نسبة المبيعات الأسترالية إلى الاحتياطي العام كانت كبيرة جداً، فهناك دول باعت في السنة الماضية كميات أكبر مما باعتها أستراليا أخيراً، ومن ذلك مثلاً أن هولندا وبعدها باعت في السنة الماضية ٣٠٠ طن من الذهب، إلا أن الكميات التي ثبتت لديها على سبيل الاحتياطي ظلت أكثر مما تبقى لأستراليا بضرورة أضعاف.

حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة والتوسع شرقاً

إختيار التطرف الإسلامي عدواً وجنوب المتوسط مسرحاً!

■ عندما بدأت الأنظمة الشيوعية تتناقص في أوروبا الشرقية مع انهيار دولها وبعثها إلى روسيا العسكرية، هاجم كثير من الغربيين أنباء بدء هذا التحول. لكن لست أشارك في هذا الرأي. وباري الحليم أستاذي بجامعة كولومبيا، يقول في آخر مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط: «المعجز والمحتمل» - المشكلة في قرار اتخذ في مؤتمر قمة الدول الموقعة على اتفاقية العاصمة الأمريكية المنعقدة، شارك فيه فرنسا، التي خرجت من الترتيب العسكري للمنظمة في الجورنال

ومن المتوقع أن تقلد ثانية
سنة ١٩٩٩، ضم أعضاء حدة في
أرمينيا بضمها، ورومانيا
وبلغاريا وبوتشوبيا، ويأمل بنك في
الانضمام لاتحاد الذي عقده، حلف
شمال الأطلسي، مع الرئيس
الروسي بوريس يeltsin لنظم
رومانيا وضمها أعضاءها على
نوع الحلف في دارها الذي كان
مستعصا في حلف ورجعت

من هو العدو؟

والصعروف ان الخلاف
الصكريه بشكل عامه وجود
على محدد معزور حسب القيد
الصكريه للخلاف كما كان الامر
بالجور، الزيادة عندما كان
خطو روسو، هو العدو بالنسبه
الى الاطلسيين
لكن الرئيس الامريكى سبيل
كهنوتى اشار في خطابه عام ١٩٩٤
مؤيده الى ان حجب لم يكن من
الاساس ظاهره مؤيده ان كان قد
لعب دوره المعلن معينا
بعد فشل لاسفى، الفصح
الاماسى في محو اسماء الخلف
المقتول، الزيادة عن جوف متاخرين
عند اوروبا بعد الحرب العالمية
الثانية ومن نغلا حار من مشكله
التيوسه كانت معطلة اساسا في
الوجهات الجديد لنسق واصفا
مصرار الدوله لاوروسى لولا
المتحدث الدبلوماسى صبحه ان
الاوروسى قد تركوه ان خطوه
على مشكله، عروسه، معزرفه
بالتالى فاهم عدم مايرى من
بعضوا وحدهم مسلك الامر
للاوروسى

والسؤال الذي يطرح الآن
ما هي التوافيق المستخدمة لحل
مسألة الأحمال، وبوصفها بعد
إزالة الحمل المتباعد، له ومر هو
نموذج الجهد الذي سيحضر حول
لحمه العنبري لتختلف التوافيق
عند ثلاثة موهود تقدم
بمزيد من بساطة.

● انطلاقاً من مخرجه المؤسسة،
من دور الحقل في حفظ الإسلام
حقه أداء مهامه حفظ الإسلام في
قمة أمة العالم وخصوصاً
لما طور لضميمة ماوراء وفي
جدها

● لاجد في الاعصار امكانية
وهو روسيا كقوة عابدية
للال الغرب العفر

● المحاوي الاطلمية من
مشار الجركار اسلامية
عطرفة وتهديتها للسلام في

جنوب، متوسط وهو امر جميل
الامين العام السابق للحلف ويولي
كلامين، على فتح حوار مع بلدان
شمال أفريقيا مؤامراً للحوار الذي
كاد به مع دول ورون تسرقته فيه
اضافة شهادته خبره به معقول
والجارية والنفاعة

١٠٠ ألف في عهد الفلكرو
الاضخم لخدم جيشه لم يفر الو
مدم اندمخ اليه الاسطول لخدم
صانع وزمن التي ك نفوس به
فاجده جند اضخمى ماعا الو
قائما بالسياسة الى لقاء الوفودات
يعينين عن أوروبا الغربية، فان قد
يكون له دور في تهدئة المشكلات
الناشئة بين اركان عصبة الو
المتصور الأوروبي لاجتماع دواع
التدخل السريع لاضخم والامم
المتحدة وقد أطلق على مفهوم
وزمن دمار عارلة الضخم خارج
المتصور، ولعل التمتع العسكري
الذي به العزة في حرب
الخليج هو صميم على عر مفهوم
وزمن استنح حالي المتصور الى
نوجه دفعه وهي كالباس الى
شمال افريقيا اعطى المتصور
الاستعداد الحظ وسيدع بعد
في عود عمن متصورا نسبيا
اصطف الى العود العسكري على
سائر المتصور في وروب
الشرقية بف في ذلك التمتع مع
روست كما جند في عهد متصور
المتصور انشائي استعاضى سولانا
مفص المتصور بالسياسة الى جند

حضور بعض دول المنطقة على
أسلحة نووية وغيرها من أسلحة
الدمار الشامل، خصوصاً العراق
وأبوابه وقد أثبتت الأحداث التي
مشهورة بعد حرب الخليج أن
الدول العراقية في هذا المجال
كانت هدفًا سياسيًا هادفًا

الحلجج

من الناحية الى الاصطراحيات
الذاتية الى بلور شمال يعرف من
حراك الحركات الاسلاميه بلور هناك
بعض خصائص الى الشدائد
الاسلاميه اذا تعقبت تلك الاوساط ان
تحويل الحلف الى اداة للبقاء ضد
الاصوليه الاسلاميه امو غير مفهوم
و مرور عامر ان من يجري على
للصديق الداهي الى الحركات
الاسلاميه والنظم تحكمه هو لا
تشكل من اشكال الفهم الداهي ومن
كان بوجه قمع
ويستخدم هذا الرأي يقوون اذا
جمع مع ارتكاب الحركات الاسلاميه
الحلف على في اوروبا سواء
صوبها او ضد البلدان الاوربيهه
داها في واقع الاوريسيت حركات
توسعه بشكل خطر استراتيجيا
ويحل هذه العقلة كتبت المعلق
البريطاني اديوان مطلوب قبل
سواءه تعليق قال في

انه ليس لدى الحركات
الاسلاميه مشروع لحرره الهلال
بكتسم غير المومنين غير مسؤول
فرسوا سواءه فقرى الشدائد
كتشفه النواحيه خلفه شرعا

للأمر الأوروبي فإن عليه أن يدعم
المسلمين في «الطوسنة» لا أن يعيق
تقدمهم في الحرائر.

تعداد الاعضاء

ومع ذلك فقد صرّ عبيد من
المجذّبين للانضمام غير أن
الحركة لا سلامة البطارية يمكن
حضرًا حثيًا والتي هدفها طمس
ليس يعرفه ولكن بوجود الخطر
سحبه قد لا تكون قريبة من جهة
روسيا والصين.

الاسلامية بروس مؤيد من سبيلها
ان يحل حاله جديد ومختلفة
اما الآن فهي غيرتها على الفعل
السوي محدودا لانها مفهوم في
الوقت الحاضر على اربع قواعد

١. وجود دولة إسرائيل،
 واستمرار الصراع العربي -
 الإسرائيلي بشكل أو بآخر،
 ٢. التمسك بالسياسة الخارجية

مجددات في
الاصح في شرو الاصح
وفي آخر حبيب في اجداد
والصافي في صافي حصر في برجة
حجم غير في محمولات لشاعر في
الذند في حصر صافي الانصاف
المجددات في اجداد حصر في شاعر
الاصح في اجداد اكثر مشكلات في
الصفة حبيب ولا عز في اجداد
قد اجد لكفي اهل به لآخر في
صميم سرور في الوقت الاصح
والصافي في كبرى اسما في اجداد
الحالة لا يستطيع تحديد مواقع عند
الاحرار لا على الحرة ولا على
الرواية

المخاوف الروسية

وعلى الرغم من الاتفاق الذي
عقدته المؤسسة الروسية في موسكو
بتمثيله مع الحلف الأطلسي فإن
المخاوف الروسية من توسع النفوذ
شرقا ما زالت قائمة. وهذا قد يكون
أحد الأسباب الرئيسية التي حالت
بين توقيع دول البلطيق الثلاث
بموجب لاتفيا بمسؤوليات إلى
الحلف

موسکو وواشنگٹن توامہا فیمل

مشكلة اوكرانيا

وترى دنواو الامبراطورة في
موسكو ان مشكلته وكرايا اقم
تكثر من حيث تأثير على الجور
الروسي من انضمام بويد والمجر
ومشككتها في الحلف الاتحادي
ولذلك تطرح معضلة ملحوظة مع
الحلف الذي عقده وكرايا مع
الحلف الاتحادي خصوصا مع
يعتقد بالحدود الجديدة العسكرية
التي اعقد وكرايا مع الحلف على
احدها في البحر الاسود لتشمل
شبه جزيرة القرم والسماء القوقازية
التركمانية المتاخمة للروسي
التي هي في ارتباطها بالاسطول
الروسي في البحر الاسود بطرق
التي تعطلت وسعة من الزوايا
التي من تعطلت باستباحة
مدينة سمسبول وشبه جزيرة
القرم في روسيا وقد قطع باله
المصالح في الموضوع ولها
سبب في رغبة منهم في الوضع
انحيزيوهم في الدولي في اواسط
نظر العصي
بعد كتاب شبه جزيرة القرم،

سنة ١٨٥٤ مخرجاً لحرب طاحنة
أدغم فيها الانكيار والفريسيون إلى
جانب السلطة القضائية ضد
زعماء حزب الحقوق إلى أمور غيب
الروس شهيرة مكره أنت إلى
أطراف القيص ألكسندر الثالث،
تدل إلى بيع ولاية لاسكاه في
الشمال الأمريكى على محسوب
«مربع» الغضب بين سمسوا
نورس والغرب لأميركة لسمها
إلى الولايات المتحدة لأميركية
مفلسه
مسنو وولده من وطه
الكاف سامية حزب القوم

ما المويدن لتقارب الروسي مع الغرب معقولين في الروس انهم ليس باستعادة شمس حريه القرم من اوكرانيا بما نمرعون في انضمام اوكرانيا الى الحلف الاطلسي باعتبار ان ذلك يشكل خطرا اشدنا واستراتيجيا في تلك



التشويقية وتطعن بيطالبه وفارسا
حيث مرأيد بمجذوب من حركته
ليطعن لاسلامه

المسرح الاسلامي

مدى و تحفة شمال أفريقيا
مصر حاضراً صاحب بلد شمال
لاشعبي عبر موهو فقط بالعرف
الاسلامي وبأحدثه من عطف في
المدى مثل جزائر نو بعيد ذلك الى
العلماء استيعابهم بمجال الشرق

[illegible]

الاطلسي،
و صدف قايلا
• مع مختلف التناغمات

لنوع انطباع شيمان افرغها
من ادم من مهاد خيل حصة الله
شبهه ، من طهر الخيف في برزات
سرس به مكن فحشا فان كان ينك
الاحد احده الى غيرهم في
النوع الصحيح له هو نتيجه الى
اتحاد الاروبي وراعه يدعيه
وامهم زمار هاميلتون لامين
العام الصواب سخط الانساني وبني
كلايس من معهوده للاصولية
الاسلامية عني ما من لاضل
التيضيق عني بوجه الغرب ، هو
معهود لا بدرت طبعه نك معهوده
برومعه من الاسرار من يد وب
الاحد في ميرت روية الاصولية
الاسلامية على نها دين تشعوية
معهود عالمي ويندو الى مخطت شيمان
الاحد ، قد احد الاستنتاج الذي
هاميلتون من تحليله بالقول
عن اذا كان عطف الانساني راعيا
معا في مخطت الاحد المزمع

للقسم : الثقافة الإسلامية انفعالية
 يقرر توسيع تدريسها في المدارس
 العربية

٣ نشر الزعماء بمبادئ
والفرصة نفس براند لامون
والوحدات الإسلامية
٤ مبادئ السياسة بعد
في الدول الإسلامية تصديده
تغرب
٥ استمرار اعتماد غرب على
نقد دول إسلامه
٦ أهمية سوقو المصارف
الإسلامية والنظام ونسركاب
الفرصة
فالخروج إسلامية مقرر إلى
بعد عوامل، وخصوصاً بين
الأيام الجديدة على أنها السبب
الخطيئة في تشكيل الدول
الإسلامية مع دوح فيها الدول
بعد، للغرب
وقد يكون ذلك تصديقاً لمطالعة
ويكي كلاسيك الأمين العام السابق
تختلف الأطلسي في حديث مسجل
بعد، حيث قد يكون ذلك كـ

لما اخرجوا من السماوية الملائكة

السعودية

العجز المحلي أجبر الرياض على شراء ١,٨ مليون برميل بنزين من كوريا

«رأس تنورة» و«رابغ» تطویرهما يكلف ٣ مليارات دولار لسد الطلب المتزايد!

الاحتياجات ٢٥ في المائة من المصفاة الكورية التي تبلغ طاقتها الانتاجية ٤٤٣ ألف برميل يومياً وتزدها بأغلب احتياجاتها من النفط الخام والاتفاقية هذه هي أول اتفاقية طويلة الأجل لتصدير البنزين تيرمها الشركة، كما أنها أول تعاقب بأجل لها مع دولة منتجة للنفط وبالنسبة إلى السعودية ستساعد هذه الصفقة على تصحيح عدم التوازن في انتاجها للبنزين، ويتركز أغلب الطلب السعودي على البنزين في الرياض والمنطقة الشرقية ذات الكثافة السكانية العالية، غير أن انتاجها يتركز في الساحل الغربي وتقل مصادر نفطية أن أرامكو لتستورد البنزين عادة من البحرين المجاورة غير أنها حصلت كذلك على بعض احتياجاتها من أسواق آسيا.

والهند، على صعيد آخر، تعتزم شركة «سانغفونغ» الكورية الجنوبية تصدير ١,٨ مليون برميل من البنزين إلى السعودية، تكبر مصدر للنفط في العالم، غير أن تجاراً قالوا إن هذه الصفقة لا تمثل مشكلة فائض العرض في أسواق آسيا. ويقدّر المحللون أن تخلص هذه الصفقة السوق الآسيوية من جزء فقط من فائض انتاجها. ويقدّر «مركز الشرق والغرب» الطاقة، الذي يقع مقره في «هاواي» أن يوفر انتاج آسيا ٧٥ ألف برميل يومياً من الفواض خلال سنة ١٩٩٧. وأعلنت شركة «سانغفونغ» أول ويلانينج، أنها ستصدر البنزين إلى شركة «أرامكو» على مدى ستة أشهر بدأت في تموز/يوليو الماضي وتملك أرامكو من حيث حجم

الحالي وتسيطر السعودية أحياناً إلى استيراد البنزين ومشتقات أخرى لتعويض نقص الانتاج من مصافيها الخاصة والمشاركة. وتشمل مشروعات «أرامكو» تحديث نظام التحكم في مصفاة الرياض التي تبلغ طاقتها ١٢٠ ألف برميل يومياً. ويصل إجمالي طاقة التكرير في السعودية إلى ١,٦٥ مليون برميل يومياً من سبع مصافي داخل الأراضي السعودية وفي المنطقة المحيطة التي تنقسم المملكة انتاجها مع الكويت. وذلك «أرامكو» منشآت تكرير في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليونان والبرتغال والفلبين وتدرس تلك حصص في مصافي في الصين

بدء تشغيلها بعد التطوير في تشينغ الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠١، وستذهب أمدادات المصفاة إلى السوق المحلية وسوق التصدير. ومصفاة «رابغ» من مصافي التصدير الرئيسية حالياً، ولكن يغلب عليها صادراتها زيت الوقود، متخفض القيمة مقارنة مع «السور» ووقود الغازات والبنزين وهي مشتقات يزداد عليها الطلب في السوق المحلية السعودية التي يقدر عند سكانها بحوالي ١٧ مليون نسمة. وتشهد السعودية نمواً سكانياً سنوياً بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و٤,٤. ويتوقع المحللون وصول الطلب المحلي على البنزين في السعودية إلى حوالي ٣٦٠ ألف برميل يومياً في نهاية العقد مقارنة مع ما بين ٢٠٠ ألف و٢٢٠ ألف برميل يومياً في الوقت

تتعرض لحريق في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٠ عندما رفعت انتاجها لتلبية احتياجات القوات المتحالفة من الوقود أثناء تنفصها على الخليج عقب الاجتياح العسكري العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. والمشروع الثاني الرئيسي لـ «أرامكو» هو تجديد «مصفاة رابغ» التي اشترت الشركة السعودية حصة شريكها اليوناني فيها سنة ١٩٩٥. وفي إطار برنامج تطوير «مصفاة رابغ» بدأ المقاولون حالياً في عمليات مدح على الطبيعة للمصفاة الواقعة على الساحل السعودي على البحر الأحمر، وتبلغ طاقتها ٣٢٥ ألف برميل يومياً، ويكلف برنامج تطوير المصفاة ١,٧ مليار دولار. ويخطط تطوير «رابغ» نفس على

وتُضخ عن مصادر على مقربة من صناع القرار أن الحكومة السعودية ستعتمد على تخصيص ٣ مليارات دولار لتطوير مصافيها الرئيسية لتكرير النفط بهدف تلبية الطلب المحلي المتزايد على المنتجات المكررة وتعزيز صادرات البترول من المشتقات البسيطة. وعلى ذمة تلك المصادر، فإن برنامج التطوير والتوسعات، يرصد ١,٥ مليار دولار لمصفاة «رأس تنورة» على ساحل الخليج التي تبلغ طاقتها حالياً ٣٦٥ ألف برميل يومياً على أن تنتهي الأعمال في حزيران/يونيو ١٩٩٨ مما يرفع طاقة المصفاة إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً ويعزز انتاج المشتقات والبنزين. وكانت مصفاة «رأس تنورة» من أكبر المصافي في العالم قبل أن

الذهب

تخلص البنوك المركزية من ذهبها خفض سعر الأونصة إلى ١٥٠ دولاراً

بريق الذهب لم يعد يغري وما عاد ملاذاً يقي من التضخم والعوز!

على الشراء للاستفادة من الاسعار المتدنية حالياً. ففي سنة ١٩٩٢ مثلاً عندما هبط سعر الذهب لفترة قصيرة يشارك مستثمرون كبار، منهم جورج سوروس، والسير جيس غولد سميت الذي توفي أخيراً، لشراء كميات كبيرة من المعدن النفيس مما مكّنهم من تحقيق أرباح كبيرة لاحقاً.

دولاً عاد بمعا وارتفع بالتدريج إلى ما بين ٣٥٠ دولار و٤٠٠ دولار في سنة ١٩٩٦. غير أن هذا السيناريو (أي انخفاض الانتاج بسبب عدم الجدوى الاقتصادية لبعض المناجم في ظل انخفاض الأسعار) وما سيؤدي إليه من ارتفاع لاحق للأسعار سيصيب نقص العرض) يعوق تحقيق عدم وجود مؤشرات على اقبال مؤسسي كبير

اسعار السوق لا تزيد عن اسعار الانتاج، وهذا سيعني أنه سيتسبب وضع يال فيه العرض بدرجة كبيرة مما سيخلق ضغطاً باتجاه ارتفاع الاسعار. وما يجدر ذكره، أن اسعار الذهب بلغت ذروتها في أوائل الثمانينات عندما وصل سعر الأونصة إلى ٨٣٥ دولاراً لكن بحلول سنة ١٩٨٥ كان السعر قد هبط إلى ٢٨٤

الزعم من احتمال استعادة اسعار الذهب بعض قوتها على المدى القصير فإن الاتجاه العام على المدى الطويل ليس مشجعاً. غير أن هذا الوضع سيؤدي على المدى البعيد إلى عودة الاسعار للارتفاع، لأنه مع الاسعار المنخفضة السائدة حالياً والمحتفل بموئها أكثر، فإن ٢٥ من منجمي الذهب حالياً سيتوقفون عن الانتاج لأن

وقد دأب للذهب العسكري الاستراتيجي عن قراره بوجه انتقادات «مجلس الذهب العالمي» واتحاد منجمي الذهب الاستراتيجي، بالقول: أن عائدات بيع الذهب سيستمر استخدامها لشراء سندات عالمية يمكن أن تكون ضماناً أقوى للاقتصاد في حال نشوء أوضاع اقتصادية سيئة غير متوقعة.

يلف التشاؤم أسواق الذهب العالمية بينما يتسائل المحللون ما إذا كان المعدن الأصفر للكمالات فقد سحره وبريقه وكانت كلاً من القيم يقيها من التنازل بفعل التضخم فقد اعتادت الحكومات وكذلك المستثمرون من الأفراد والمؤسسات على تكميل الذهب لبرامج التخصم وفقرات عدم الاستقرار الاقتصادي. ولكن مع اتجاه العزيم من المصارف المركزية في الدول الصناعية إلى بيع بعض احتياجاتها الذهبية، يعتقد محللون أن تغيراً مهماً يجري حالياً بالطريقة التي يتم فيها النظر إلى الذهب.

روسيا

للشيشان نصيب فيه

روسيا

موسكو توقع مع باكو اتفاقاً بقيمة ملياري دولار للتقريب عن النفط!

وقال نيمتسوف: «أنا مستعد لتوقيع الاتفاق اعتباراً من الآن، لكن ليس هناك أي مصل شيشاني في موسكو إذا لم يتم توقيع الاتفاق حتى الآن». وأضاف المسؤول الروسي أن نقل النفط الأذربيجاني قد يبدأ بعد شهر من توقيع الاتفاق، موضحاً أن أعمال إصلاح خط أنابيب نقل النفط الذي تصور خلال الحرب بين الجيش الروسي والافغانيين الشيشان لن تستغرق أكثر من ٢٠ يوماً. وكان أبرز الاتفاق يتعثر حتى الآن حول المطالبات السياسية والمالية للشيشان، إذ أن خط الأنابيب يمر على مسافة ١٦٠ كيلومتراً داخل الأراضي الشيشانية قبل الوصول إلى مصب «نوفوروسسك» الروسي على البحر الأسود.

وتطالب الشيشان باتفاق ثلاثي يضعها على قدم المساواة مع روسيا والذربيجان كما تختلف روسيا والشيشان حتى الآن على تقاسم العائدات التي تدفعها أذربيجان لنقل نفطها إلى نوفوروسسك. وفي ما يتعلق بالنفط الأولي، المص حيدر عليف، رئيس جمهورية أذربيجان، إلى أنه تم التوصل إلى تسوية، إذ أن الاتفاق سيبرم بين الشركات النفطية الروسية والأذربيجانية والشيشانية وأيس بين الحكومات على أن يكون ذا طابع تجاري محض.

تقول نيمتسوف: «أنا مستعد لتوقيع الاتفاق اعتباراً من الآن، لكن ليس هناك أي مصل شيشاني في موسكو إذا لم يتم توقيع الاتفاق حتى الآن». وأضاف المسؤول الروسي أن نقل النفط الأذربيجاني قد يبدأ بعد شهر من توقيع الاتفاق، موضحاً أن أعمال إصلاح خط أنابيب نقل النفط الذي تصور خلال الحرب بين الجيش الروسي والافغانيين الشيشان لن تستغرق أكثر من ٢٠ يوماً. وكان أبرز الاتفاق يتعثر حتى الآن حول المطالبات السياسية والمالية للشيشان، إذ أن خط الأنابيب يمر على مسافة ١٦٠ كيلومتراً داخل الأراضي الشيشانية قبل الوصول إلى مصب «نوفوروسسك» الروسي على البحر الأسود.

أبرمت شركة لوك أويل الروسية صفقة مع «سوكار» شركة النفط الوطنية في أذربيجان قيمتها ملياراً من الدولارات للتقريب عن النفط وتطوير حقل دي ٢٢٢ «بالاما» في القطاع الأذربيجاني من بحر قزوين. تغييرات التعريفات تشير إلى احتياطات نفطية تبلغ ٥٠ مليون طن، وستحصل «لوك أويل» على حصة ٦٠ من المشروع و«سوكار» على ٤٠. ومن المقرر أن ينقل انتاج الحقل عبر خط أنابيب قائم يصل بين «باكو» عاصمة أذربيجان، ومفد «نوفوروسسك» الروسي المثل على البحر الأسود مروراً بـ «غروزني» ونيموروسك.

ويقدّر المراقبون أن ربحية المشروع بالنسبة إلى روسيا زادت بشكل ملحوظ نظراً إلى مرور النفط في أراضيها، ويجري موسكو «غروزني» وباكو، مفاوضات مكثفة حول خطط استخدام خط الأنابيب ذاته في نقل باكو انتاج مشروع مستقل تكلف مليارات الدولارات بدوره الكوسوفو الدولي (أوبك) الذي يعمل في القطاع الأذربيجاني من بحر قزوين.

وسيداً الكوسوفو تيمو أو الشركة الأذربيجانية الدولية للتشغيل (لوك) الذي تقوم به «نيموروسك» وشركات أول، الروسية في انتاج النفط في أب/أغسطس الجاري. وسيتم لكل سريع لمصلحة النقل. وتلك «لوك أويل» بالفعل حصصاً في ثلاثة مشروعات مع «سوكار» لتطوير حقل في بحر قزوين. وتفاوض بشأن مشروع مشترك في حقل «أبال» الذي تبلغ احتياطاته ٢٠٠ مليون طن.

ولم يتقرر بعد ما إذا كان خط نقل النفط الأذربيجاني (فاما)، سيمر عبر روسيا أو عبر خط يمر عبر جورجيا وتركيا. وتعلق موسكو أهمية كبرى على نقل الكميات الأولى من النفط الأذربيجاني عبر أراضيها لتكثف نفوسها أكبر في نقل مزيد من النفط، في حين تطمح جمهورية الشيشان بقله عبر أراضيها.

ولم يتقرر بعد ما إذا كان خط نقل النفط الأذربيجاني (فاما)، سيمر عبر روسيا أو عبر خط يمر عبر جورجيا وتركيا. وتعلق موسكو أهمية كبرى على نقل الكميات الأولى من النفط الأذربيجاني عبر أراضيها لتكثف نفوسها أكبر في نقل مزيد من النفط، في حين تطمح جمهورية الشيشان بقله عبر أراضيها.

ولم يتقرر بعد ما إذا كان خط نقل النفط الأذربيجاني (فاما)، سيمر عبر روسيا أو عبر خط يمر عبر جورجيا وتركيا. وتعلق موسكو أهمية كبرى على نقل الكميات الأولى من النفط الأذربيجاني عبر أراضيها لتكثف نفوسها أكبر في نقل مزيد من النفط، في حين تطمح جمهورية الشيشان بقله عبر أراضيها.

ولم يتقرر بعد ما إذا كان خط نقل النفط الأذربيجاني (فاما)، سيمر عبر روسيا أو عبر خط يمر عبر جورجيا وتركيا. وتعلق موسكو أهمية كبرى على نقل الكميات الأولى من النفط الأذربيجاني عبر أراضيها لتكثف نفوسها أكبر في نقل مزيد من النفط، في حين تطمح جمهورية الشيشان بقله عبر أراضيها.

ولم يتقرر بعد ما إذا كان خط نقل النفط الأذربيجاني (فاما)، سيمر عبر روسيا أو عبر خط يمر عبر جورجيا وتركيا. وتعلق موسكو أهمية كبرى على نقل الكميات الأولى من النفط الأذربيجاني عبر أراضيها لتكثف نفوسها أكبر في نقل مزيد من النفط، في حين تطمح جمهورية الشيشان بقله عبر أراضيها.

ولم يتقرر بعد ما إذا كان خط نقل النفط الأذربيجاني (فاما)، سيمر عبر روسيا أو عبر خط يمر عبر جورجيا وتركيا. وتعلق موسكو أهمية كبرى على نقل الكميات الأولى من النفط الأذربيجاني عبر أراضيها لتكثف نفوسها أكبر في نقل مزيد من النفط، في حين تطمح جمهورية الشيشان بقله عبر أراضيها.

مقاطع من استجواب جوناثان آيتكن أمام المحكمة

دعوة بريطانية إلى أخذ الراشي بجزيرة المرتشي والفصل

انتهت الدعوى القضائية التي اتهمها النائب والوزير المحافظ السابق جوناثان آيتكن ضد جريدة «غارديان» وشركة «غراندا» للاتاح التلفزيوني، بهزيمته وسحبته تلك الدعوى. وهذا أدى بالتالي إلى استقالته من المجلس الاستشاري للملكة وإلى استقالته عضويته في الجمعية السرية Le Cercle التي كان يرأسها وهي تضم عدداً من الشخصيات السياسية والفكرية، وكبار رجال الاستخبارات في الغرب.

لكن انتهاء تلك القضية أمام القضاء فتح جملته من الملفات وطرح العديد من التساؤلات حول بعض رجال الأعمال العرب وممارستهم في أوروبا، ودور العلاقات المشبوهة أحياناً، بين رجال المال ورجال السياسة.

وهذا الموضوع بالذات تجري مناقشته في «الكونغرس» الأمريكي حالياً بالنسبة إلى التأثير السياسي في أميركا من خلال التبرعات المالية للأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية، ومنها تحديداً تبرعات رجل الأعمال اللبناني ووجبه شرم الملاحق من السلطات اللبنانية والبوليس الدولي، والتشويش الذي لقيه في مقابلة الرئيس الأميركي بيل كلينتون بغية الترويج لمشروع مد خط أنابيب للغاز في آسيا الوسطى يتوخى كسب الدعم.

انتصار الصحافة

والواقع أن ما انتهت إليه دعوى آيتكن ضد الصحافة البريطانية كان بمثابة انتصار مدو للصحافة في كل مكان، لأنه بالإضافة إلى تأكيد مصداقية الصحافة وتكثيرها في الرأي العام، رسخ عينية وخفة أي محاولة للتخلف من الصحافة أو تزويضا أو تزكيتها.

ويبدو من محريات قضية آيتكن، أن غايته الأساسية من بعوره في تشديد ضربة تشويهية للصحافة أكثر من أي شيء آخر.

وهناك سببان رئيسيان يدعوان إلى مثل هذا الاستنتاج.

● أولهما، أنه رفض جميع المساعي التي بذلت من أكثر من سنة، ومنها مسعى موريس ساتشي، صاحب وكالة الإعلانية المشهورة، (وهو يهودي من أصل عراقي)، لسحب الدعوى بإقتل ضحية ممكن ويخبر افتتاح على أي طرف يحفظ كرامة المدعى والمدعى عليهم، على أن يدفع كل منهما نفقاته، وكانت بيسيرة في حينه. وقد أجمع المجللون على أن عذاب آيتكن وأصراؤه على مواصلة الدعوى أمام القضاء، مره إلى عزم وتصميم مسبق يستهدف كسر شوكة الصحافة.

● ثانيهما، أنه ما كان بحاجة إلى إحمال نفسه في شباك العنكبوت التي دخل فيها، وكان من الممكن أن يخرج بأقل الأضرار السياسية لو أنه اعترف من البداية أن قبل ضيافة استضافته العرب، نظراً إلى أن مثل هذه الضيافة تعقلد تقليد عربي شائع، لا يشكل أي جرم، وإن كان في حالة آيتكن، يصفه قبل تلك الضيافة وهو في منصب وزاري مسؤول، يشكل في بريطانيا نوعاً من الجحفة البسيطة التي لا ترتب عليها عقوبات تذكر سوى التوبيخ أو الاعتذار لكنها تبقى في مكانته، أو على الأقل تمكنه من إعادة تأهيل نفسه.

وهيق سعيد

ويوزع اسم رجل الأعمال السوري (السوري الجنسية)، وهيق سعيد في الاستجوابات التي جرت في المحكمة.



عمليات جوناثان آيتكن

عمولات من وهيق سعيد، رُغم أنها بلغت ١٢ مليون جنيه استرليني، من خلال صفقة «اليمامة» بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، وسواء بالنسبة إلى الضحية التي مارالت قائمة حول تبرعه بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني لإنشاء كلية لعراصة الأعمال باسمه في جامعة أوكسفورد المعروفة، مما أدى إلى انقسام في الهيئة التعليمية في الجامعة حول قبول هذا التبرع أو رفضه.

وقد أدت هذه الاتاويل التي تناولت وهيق سعيد إلى تغيير مكان إقامته من لندن إلى مونتري كارلو، لكن ذلك لم يمنع فتح عين مصلحة الضرائب البريطانية على التحقيق في مالية وهيق سعيد وأعماله.

وجندر هنا ذكر بعض وقائع استجواب جوناثان آيتكن التي قام بها محامي الدفاع جورج كارمن بالنسبة إلى الأمور التي أقدم فيها هو وهيق سعيد.

جورج كارمن: أريد أن اتوسع قليلاً بعلاقاتك العربية كما تصفها، هناك عدد من الشخصيات المعنية، وأريد أن استعرضها واحدة واحدة، هل تستطيع أن تبدأ بمرجل لم يظهر اسمه كثيراً هو وهيق سعيد.

جوناثان آيتكن: نعم.

جورج كارمن: أنت تعرف هذا الشخص.

جوناثان آيتكن: نعم أعرفه.

جورج كارمن: منذ متى تعرف وهيق سعيد؟

جوناثان آيتكن: منذ عشرين سنة تقريباً.

جورج كارمن: هو سوري أو لبناني؟

جوناثان آيتكن: نعم.

جورج كارمن: هو متجنس بالجنسية السعودية.

جوناثان آيتكن: صحيح.

جورج كارمن: وله إمبراطورية أعمال عالمية من نوع أو آخر، لكن مركزه بصورة رئيسية في المملكة السعودية.

جوناثان آيتكن: أظن أنه أكثر عالمية من ذلك.

جورج كارمن: أقل صفة «العالمية».

جوناثان آيتكن: لكن يا سيتر كارمن لا أريد أن أعب لعبة الشطارة معك.

جورج كارمن: لا... لا... لا.

جوناثان آيتكن: وهيق سعيد وكلك كحسام عنه لعدة سنوات وأنت تعرفه.

جيداً.

جورج كارمن: أنا لا أعرفه جيداً، قدمت له استشارة مرة واحدة.

جوناثان آيتكن: وتوكلت عنه لمدة طويلة من الزمن.

جورج كارمن: ربما توكلت عنه لعدة من الزمن لكنني لم أمثله في أي محكمة.

جوناثان آيتكن: لنسأ بحاجة إلى «الشطارة» حول معرفتنا بوهيق سعيد.

جورج كارمن: لا... أعرف عنه كما تعرف أنت، وهذا ما أريد أن أسألك عنه، أولاً، وهيق سعيد مقرب من العائلة الحاكمة السعودية، ليس كذلك؟

جوناثان آيتكن: بعض أفراد تلك العائلة بالتأكيد.

جورج كارمن: أي أفراد منها؟ الأمير محمد؟

جوناثان آيتكن: لا أظن ذلك. ليس على وجه التحديد. أقصد أنه يعرفه وأظن أن وهيق سعيد، سوف يمثل هنا شاعداً في هذه القضية، وبإمكانك أن تسأل هذه الأسئلة... لكن من ناحية ثانية، أستطيع أن أقول أن أولئك اصداقاته هو الأمير بندر، السفير السعودي لدى واشنطن.

جورج كارمن: نعم... أنت تقدر يا سيتر آيتكن أنه ليست لي سيطرة على الشؤون الذين تدعوه من قبله، فالنظام المعمول به، وليس المقصود بذلك انتقادك، يقضي بأن يقدم كل من الفريقين تصريحات شهودهم إلى تعرف الأمر، ما لم يقرر المدعون أي شهود يجب استدعائهم فعلاً لاستجوابهم حول التصريح بشهادتهم.

جوناثان آيتكن: أستطيع أن أقول لك أن وهيق سعيد سرف يستدعي، فإذا أردت أن تسأل أسئلة حول ارتباطاته، فأنني أقتصر أنه من الأفضل توجيه الأسئلة إليه، لأن معرفته بالأمر أكثر.

جورج كارمن: ليس تماماً، لأن وهيق سعيد كان مستقراً كثيراً... بل كثيراً جداً في بنك آيتكن... هيووم.

جوناثان آيتكن: شركة وهيق سعيد «ستراتيجيك استيمانتس كوربوريشن» التي كانت مستثمرة.

جورج كارمن: أريد أن اطرح السؤال ببدرو، فبعدما قلت وهيق سعيد، فإن ذلك يعني وهيق سعيد أو «الشركات» التي له فيها مصالح تجارية.

جوناثان آيتكن: نعم...

جورج كارمن: وأنه كان مستقراً بارزاً في بنك آيتكن، هيووم.

جوناثان آيتكن: نعم.

جورج كارمن: هل لك أن تبلغ القاضي بشكل تقريبي كم هو مبلغ المال الذي استثمره وهيق سعيد من خلال شركاته التجارية في بنك آيتكن، هيووم، في أواسط أو أواخر الثمانينات.

جوناثان آيتكن: أستطيع من الأذكرة أن أعطي رقمًا محدداً.

جورج كارمن: لا... لست أقطع على ذلك بالتحديد.

جوناثان آيتكن: لكنني أخمن تخميناً سريعاً بأنه استثمر مبلغاً حوالى ١٠٠ مليون جنيه استرليني.

جورج كارمن: لا... لا... لا.

جوناثان آيتكن: من غير الرجوع إلى الوثائق أستطيع أن أقول حوالى ٥ ملايين جنيه استرليني.

جورج كارمن: هذا في البداية.

وقبما بعد؟

جوناثان آيتكن: ثم جرت معركة للاستيلاء على البنك، فزاد من مساهمته زيادة كبيرة، كنوع من المبارزة مع مستثمر صيني.

جورج كارمن: هذا في النصف الثاني من الثمانينات ما تحدثت عنه.

جوناثان آيتكن: هذا هو.

جورج كارمن: أي مبلغ من المال على وجه التقريب تحدثت عنه كاستثمار في تلك المرحلة؟

جوناثان آيتكن: أظن كل واحد من هذين المتنازعين استثمر بحدود... أنا حقيقة أسف لأنني لا أستطيع إعطاء هذه الأرقام.

جورج كارمن: لا... لا... لا.

جوناثان آيتكن: تقديري أن كلاً منهما وضع ١٠ ملايين جنيه استرليني، وقد يكون هذا التقدير أعلى من الواقع وقد يكون أقل.

جورج كارمن: لكن، بمعنى عام، ربما يكون وهيق سعيد، قد استثمر في «بنك آيتكن» هيووم، بحدود ١٥ مليون جنيه استرليني في الثمانينات.

جوناثان آيتكن: أقول، بانتظار التدقيق بالامر، أنني لا أعترض على هذا التقدير.

جورج كارمن: لا شك أنك تستطيع التدقيق بالامر في مطلع الأسبوع.

جوناثان آيتكن: مستطيع بذلك، من سمح لي بمخابرة وهيق سعيد هاتفياً لأسأله لأنني أبلغت كما اعتقد، أنه من غير المسبوح التحدث إلى الشهود.

جورج كارمن: فلنرى... أليست لديك وثائق خاصة بك؟

جوناثان آيتكن: بالتأكيد ليست لدي الآن وثائق بنك آيتكن، هيووم، القديرة.

جورج كارمن: لا تعالي بذلك، تستطيع أن نسأله عندما يحضر للإدلاء بشهادته.

جوناثان آيتكن: وهو كذلك.

لكن سحب القضية حال من دون حضور وهيق سعيد لاستجوابه في المحكمة، فبقيت أمور عديدة ملي الكتمان.

المملكة السعودية

وشمل الاستجواب الذي قام به المحامي جورج كارمن، الأوضاع العامة في المملكة العربية السعودية انطلاقاً من علاقات آيتكن مع بعض الأمراء السعوديين ورجالهم، وهذا بعض ما جاء في هذا الاستجواب.

جورج كارمن: تقول أنك فخور بعلاقاتك السعودية لعدد من السنوات.

جوناثان آيتكن: نعم...

جورج كارمن: هل هذه علاقة صحيحة، والسعودية مع الأسف نظام قمعي، غير ديموقراطي وديكتاتورية قاسية ومقتضية.

جوناثان آيتكن: للسعودية نظام للعدالة مختلف تماماً عن نظامنا. واللغة المتبعة التي تستخدمها، خاضعة للنقاش في كل نقطة منها، أنني لا أقبل جميع الممارسات القضائية والقانون الجنائي في المملكة العربية السعودية، كما أن بعض السعوديين أحياناً لا يقبلون طريقة عمل نظامنا الجنائي لكنهما نظامان مختلفان، ولا أظن أنه يمكن توجيه أي انتقاد لي لمجرد أنني مثل رئيس مجلس إدارة «غراندا» أقوم بأعمال تجارية مع السعودية.

جورج كارمن: أريد أن أعالج المسألة بتوسع أكثر. أولاً، أنك تقبل القول بأن

السعودية ليست دولة ديموقراطية جوناثان آيتكن: ليست ديموقراطية أبداً... إذا كان يعني ذلك صوتاً انتخابياً لكل فرد.

جورج كارمن: لا...

جوناثان آيتكن: لكن السعوديين غالباً ما يتحدثون عن نظام «المجلس»، بمعنى ديموقراطية الوصول إلى الحكم، وهو على حد قولهم نظام يفخرون به، من حيث تمكن رعاياهم من الاتصال، والحصول على تغييرات من حكاهم، لكن هذه مسألة خاضعة للنقاش السياسي.

جورج كارمن: ليست هناك انتخابات مباشرة، اليس كذلك؟

جوناثان آيتكن: ليست هناك انتخابات مباشرة، كما أنه ليست هناك انتخابات مباشرة في كثير من أنحاء العالم.

جورج كارمن: ليس هناك حق في تشكيل الأحزاب السياسية، اليس كذلك؟

جوناثان آيتكن: ليس بطني وجود مثل هذا الحق...

جورج كارمن: ليست هناك حرية بنية، اليس كذلك؟

جوناثان آيتكن: أظن أن هذه مسألة مثيرة للنقاش أكثر.

جورج كارمن: هل هي؟

جوناثان آيتكن: اعتد.

جورج كارمن: أسفه أرجو المعذرة... استمر في الحديث.

جورج كارمن: لا... لا... لا... أنا أتحدث عن الحق، مثلاً، حق المسيحيين في بناء كنيسة والذهاب إلى الكنيسة في المملكة العربية السعودية.

جوناثان آيتكن: المسيحيون يقيمون القداس في السعودية، أنه شيء معروف تماماً.

جورج كارمن: هل هناك كنيسة مسيحية؟

جوناثان آيتكن: ليست هناك كنيسة مسيحية...

جورج كارمن: المعذرة...

جوناثان آيتكن: ليست هناك كنيسة مسيحية، هناك كنيسة في ابوظبي.

جورج كارمن: أعرف أن هناك كنيسة في ابوظبي، أن ابوظبي طبعاً بلد مختلف ومتميز عن السعودية.

جوناثان آيتكن: خلال حرب الخليج، أقم كيمة الوحدات العسكرية الأندلس للجند، وهذا معروف أنه حدث، وإذا قرأت مذكرات واحد أو اثنين من الذين كتبوا عن مرحلة الحرب تجد أن القاديس المسيحية أقيمت، أنا نفسي حضرت أداًساً خصوصاً في السعودية.

جورج كارمن: سيتر آيتكن، الرجاء النظر في مجموعة أوراق الدعوى، ولا أسألك إذا كانت في متناولك، أريد أن أسألك عما ورد في الصفحة ٢٥٩، فيها ترى أن الوثيقة تبدأ بالصفحة ٢٥٨، إنها وثيقة في هذه الدعوى مصفحة تحت اسم «اعترافات».

جوناثان آيتكن: نعم...

جورج كارمن: فهي تقول: لاحظ أن المدعي يعترف لأغراض هذه الدعوى بالحقائق التالية: (١) (٢) تتعالم ما أسماه «الوكالة»، وسوف أعود إلى ذلك... أرجو أن تنظر إلى الفقرة (٤) من الاعترافات ثم إلى الفقرة (٤) حيث تقول عن المملكة السعودية ما يلي: «إن فيها ديناً رسمياً هو المذهب الوهابي الإسلامي، الذي يمنع ممارس سة شعائر الديانات الأخرى».

هل هذا صحيح أم لا؟ هل يمنع اند يانات الأخرى من ممارسة شعائرها؟

التالي... بطله محمد الفايد!

جوناثان إيتكن: اعتقد انه صحيح كيان مبدئي. جورج كارمن: شكراً...

جوناثان إيتكن: اما عملياً، فاعتقد انك تجد الديانات الاخرى احباً تمارس شعائرها...

جورج كارمن: لفرضي... في مسألة حرية القول انظر الى الفقرة (٤) التي تقول: «ان المملكة السعودية لم تتبن النموذج الغربي من حيث الحريات والحقوق المدنية. انها عضو في الامم المتحدة لكنها لم تتبن بالكامل ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان». ثم انظر الى الفقرة (٤) التي تقول: «ان انتشار المعلومات والاكتاف وحرية الحركة للمواطنين محدودة وخاضعة للسيطرة الى درجة انها تستفز الحساسيات العربية المعاصرة، ان النظام يقيم الرقابة على الصحافة».

هل هذا صحيح؟
جوناثان إيتكن: كله صحيح بصورة عامة.

جورج كارمن: انها اعترافاته... هل ترغب في تعديلها الآن؟
جوناثان إيتكن: لا. لا اريد ذلك.
جورج كارمن: تقول اعترافاته ان «الاعمال» يمنحون حقوقاً متساوية مع السكان الاصليين، والعمال المهاجرون يتعرضون للمضايقات. هل هذا صحيح؟
جوناثان إيتكن: لا.

جورج كارمن: لكنها اعترافاته... جوناثان إيتكن: طبعاً انها صحيحة... الاجانب ليست لهم حقوق متساوية مع السكان الاصليين هنا (اي في بريطانيا). جورج كارمن: انظر الى العبارة التالية...

جوناثان إيتكن: اي «العمال المهاجرون يتعرضون للمضايقات» هذا صحيح، وقد حدث ذلك.
جورج كارمن: هذه اعترافات ادليت بها بنفسك يا مستر إيتكن.
جوناثان إيتكن: نعم.
جورج كارمن: لهذا الفت نظرك اليها. حيث تقول «ان حقوق النساء هي اقل من حقوق الرجال» واقل من حقوق النساء في هذا البلد وغيره من بلدان الغرب.

جوناثان إيتكن: نعم... جورج كارمن: وتقول «هناك قواعد تحكم طريقة اللباس والعمل وقيادة السيارات ورفقة الذكور الذين ليسوا من افراد العائلة» وانظر الى الاعتراف الثاني: «ان اعرف العدالة المدنية والجنائية تختلف عما يعتبر مقبولاً في بلدان الغرب» ثم تعضي الى القول: «انها ترفض عقوبات مثل الجلد وقطع الايدي والاعدام» وهي عقوبات الغيت من قوانين العقوبات في معظم بلدان الغرب في الزمان المعاصر. ان هذه المقاييس للعدالة لا بد ان تجدنا، بما اوثقت من تدريب وتعليم ومستوى على انها غير مقبولة تماماً. اليس كذلك؟

جوناثان إيتكن: قلت ذلك سابقاً لكن طبعاً لا يقتصر الامر على المملكة العربية السعودية. بل في سنغافورا مثلاً اجد انه غير مقبول ما يجده السكان المحليون مقبولاً على ما يبدو.
جورج كارمن: هل شاهدت اعداءاً جوناثان إيتكن لا... لم اشاهد.
جورج كارمن: هل انت متأكد؟

جوناثان إيتكن: متأكداً تماماً... لقد قرأت تلك بعمق في تصريحات احد الشهود لكنه غير صحيح.
جورج كارمن: لكي اساعد حضرة القاضي في فهم مقاييسك الخاصة، اريد ان اتناول مثلاً واحداً، وهو حالما موضوع الساعة. هناك رجل في اسفرا ليه قرابة مع ضحية جنائية قتل مزعومة، وهو على ما يبدو، يستطيع ان يقرر باختباره ما اذا كان سيتم قطع راسي فثانين انكليزيين قيد المحاكمة في السعودية في اعدام علني. اولاً، انك تعرف ذلك، اليس كذلك؟
جوناثان إيتكن: اعرف ذلك.

جورج كارمن: هل تجد ذلك امراً منطقياً ومموجاً كنظام للعدالة.
جوناثان إيتكن: طبعاً، انا لا اتفق مع كثير من أنظمة العدالة، بما فيها نظام العدالة السعودي، لانها تختلف عن نظامنا لكنني اعتقد اذا جاز لي القول، انه من غير الحكمة لكنني ان تحاول قول اشياء مثيرة من شأنها بطريقة من الطرق ان تؤثر على مسير تيك المرصنين.

جورج كارمن: ها انك ترى انه من الصعب جداً ان تكون قهوراً بملاحظات السعودية عندما تشمل تلك العلاقات اناساً في مواقع الحكم في بلد لديه مثل هذه المقاييس.
جوناثان إيتكن: اعتقد انه مع احترامي لك، ان كان لديك فهم افضل للمملكة العربية السعودية لعرفت ان بعض اولئك الناس الذين تعاملت معهم قد حاولوا مراوأة اجراء تحديث وتقديم بعض تلك المجالات.

الامير محمد

اول ما تسلط الضوء، على علاقة جوناثان إيتكن بالامير محمد بن فهد، امير المنطقة الشرقية، كان بعد لقاء فندق «ريتز» في باريس، وهو اللقاء الذي اثار القضية التي رفعها إيتكن ضد وسائل الاعلام البريطانية لان رجل الأعمال اللبناني سعيد اباس، الذي يعمل في خدمة الامير محمد، هو الذي دفع فائدة اقامة الوزير البريطاني في الفندق المذكور. فادعى إيتكن، عندما اثبتت المسألة في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، انه لم يلتق بسعيد اباس، ثم تراجع بتأكيد اجتماعه معه في باريس وقد لعب رجل الأعمال المصري محمد الفايد صاحب محلات «مارودز» في لندن وفندق «ريتز» في باريس دوراً حاسماً في كشف المسألة. وتردد بعد ذلك ان اجتماع «الريز» ضم الامير محمد بن فهد، بالإضافة الى اباس والسعيد وإيتكن، وأن اللقاء ربما كانت له علاقة بصفقة إضافية الى اليمامة. بل إن مجلة «برايفيت آي» البريطانية زعمت ان الصفقة الاسفافية شملت ٤٨ طائرة «تورنادو» مع لوازمها، وأن معدل العمولة عن كل طائرة بلغ ١٥ مليون جنيه، اي مبلغ إجمالي قدره ٧٢٠ مليون جنيه (ما يعادل بالاسعار الحالية مليارات ١١٠ مليون دولار).

وبعد اكثر من سنة استضاف سعيد اباس صديقه إيتكن على يخته «كاناما رينو» في مونت كارلو. ولما اثبتت المسألة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وكان إيتكن وزيراً للخزانة، اصدرت الوزارة في يومين متتاليين نايبة عنه ثلاثة تصريحات متناقضة فجاء في التصريح الاول ان إيتكن لم يكن على اليخت «كانامارينو» في اي وقت. وبعد ساعة صدر تصريح اخر، يقول ان إيتكن لم يذهب في رحلة بحرية

مئتها عشرة ايام على اليخت «كانامارينو» وفي اليوم التالي صدر تصريح ثالث يقول ان إيتكن وعائلته تناولوا طعام الغداء على متن اليخت مع صديق قديم للعائلة (سعيد اباس).

وتقول المصادر البريطانية العلمية، ان الامير محمد ورجال الأعمال المرتبطين به اقاموا نوعاً من «الوبي» لدعم إيتكن بغية ايصاله الى رئاسة الحكومة البريطانية. وتقول تلك المصادر ان هذه الضغوط حملت رئيس الحكومة، آنذاك، جون ميجور بعد انتخابات ١٩٩٢ على تعيين جوناثان إيتكن في وزارة التجهيز العسكري بعدما كان جون ميجور قد قطع وعداً للسفير ايفان لورانس، قبل الانتخابات، بتعيينه وزيراً لتلك الوزارة، ويقال ان الضامطين لعصبة إيتكن ثدروا بان وزير الدفاع مالكولم ريفكيند يهودي، ولا يجوز تعيين وزير يهودي آخر في وزارة الدفاع لشؤون التجهيز العسكري، مما حمل ميجور الى إرسال كتاب اعتذار الى السفير لورانس لاضطراره الى الإخلال بوعده له قبل الانتخابات.

ويقال في الدوائر البريطانية ان هذا «الوبي» العربي لمصلحة إيتكن، هو الذي اقنع الحكومة البريطانية بايقاف نشر تقرير «مكتب التدقيق الوطني» حول «صفقة اليمامة»، لأن ذلك التقرير، كما زعم، يهدد على معلومات حول الجهات المستفيدة من عمولات تلك الصفقة.

وفي اعتقاد تلك الدوائر ان اللوبي العربي المذكور لم يكن يتعلق فقط بالمنافع المالية والتجارية، بل كانت له اهداف

سياسية معينة من أبرزها الترويج السياسي للوزير جوناثان إيتكن.

الراشي والمرتشى

هناك سؤالان اساسيان يبرزان من خلال القضية المذكورة.

● السؤال الاول: لماذا يلجأ رجال الأعمال العرب، او بعضهم على الاصح، الى اساليب غير مألوفة وربما غير قانونية لترويج اعمالهم وعملياتهم، على الرغم من ان جميع السوابق تؤكد ان مثل هذه الممارسات لا بد ان يتكشف في يوم من الايام.

ومن المؤسف، مثلاً، ان يلقي رجل سياسي شاب وذي وياض ومستقبله السياسي فسيح امامه مثل جوناثان إيتكن المصير الذي آل اليه، بحيث يمكن القول ان ذلك ليس من مسؤوليته وحده بل من المؤسف اكثر ان يتحول شاب في مقتبل العمر مثل مارك ثاتشر وامه رئيسة للحكومة البريطانية وواحدة من الشخصيات البارزة في الغرب كله، الى فار من بلاد يعيش متنقلاً في المنفى لمجرد ان الاموال السهلة غرت واوردت به وبمستقبله.

● السؤال الثاني: هل يجوز ان يكون المرتشى او العنتفد او المستفيد من استغلال نفوذه، الضحية الوحيدة التي ينزل عليها العقاب، ام لا بد من مساواته مع الاشخاص الذين يستدرجون، ويفرغون،

ويغفلون، ويترنون لهذا المسؤول او ذاك، المنافع والاموال لحمله على استغلال نفوذه لصالحهم؟

إن قضية جوناثان إيتكن ليست الاولى وان تكون الاخيرة، لا في بريطانيا ولا في اوروبا ولا في الولايات المتحدة، ناهيك بدول اخرى لا تتمتع بأي شفافية او حريات اعلامية. لكن تسليط الضوء على هذه القضايا سوف يعمل من دون شك على الحد منها وتقويم طرق العمل والتعامل، سياسياً وتجارياً واقتصادياً، ولا سيما اذا شملت العدالة الفريق المستغل لنفوذه والفريق الذي يغريه بذلك.

وها هي الصحافة البريطانية بدأت تلتمع الى ضرورة محاسبة رجل الأعمال المصري محمد الفايد على دوره في رشوة عدد من السياسيين البريطانيين الذين فقدوا مناصبهم بسبب كشفه لهم بالقول هم ارتشوا ودفعوا الثمن... فماذا عن الذي قدم لهم الرشوة؟ اليس تقديم الرشوة لمسؤول في الحكومة او في الدولة جرم هو الآخر يستحق العقاب؟

ومع ذلك، اقدم الفايد في الشهر الماضي على عمل دعائي اثار حوله المزيد من التحقيقات الشعبية والرسمية في بريطانيا، باستضافته الاميرة دايانا وراعيها على يخته في جنوب فرنسا، مما جعل احد اقطاب حزب المحافظين على تشبيه مشهد دايانا ومحمد الفايد بالمايو، بحلاقة مالك السفن اليوناني الراحل اوتاسيس بجاكين كينيدي ارملة الرئيس الاميركي جون كينيدي.



RESIDENTIAL & INVESTMENT SERVICES

- Residential Letting & Sales
- Investment, Refurbishment
- Property Management

Areas covered W1, W2, NW1, NW8, SW1, SW3, and SW5
all types of accomodations

Address: 114 Wigmore Street
London
W1H 9FD
Telephone: 0171 4873661
Facsimile: 0171 487 3662

بروفيل

الشيخ و... الغاز

يبدأ أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أثناء زيارته الأخيرة إلى لندن، أكثر نقاداً بانفقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادي، وهو المؤتمر الرابع من نوعه للتطبيق مع إسرائيل، بعد إعلان وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت عزمها على حضور المؤتمر، وبعد إعلان الحكومة البريطانية عن تلبية معاملة.

لذلك أن الدورات العربية لمطالعة المؤتمر أو لقائه، خصوصاً في سوريا ولبنان، أخذت تختفي في بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، على الرغم من تصريح ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز أثناء زيارته لمعسكر وبيروت بأن بلاده لن تحضر. والثقل السائد في الدوائر القطرية الآن، أن السعودية لا تعلم أن تقاطع المؤتمر بعد تأكيد الحضور الأمريكي، وإن كان المتوقع أن تتمثل على مستوى منخفض ومحدود.

لكن لا بد من القول أن معارضة مؤتمر الدوحة، وإن كانت لها أسباب وجهية في الظروف الراهنة، لا تتسجم مع الخط العربي العام الذي سمح بعقد المؤتمرات السابقة. فالموقف الوحيد المنسجم مع نفسه هو المعارضة السورية - اللبنانية، انطلاقاً من مبدأ أساسي هو أن التطبيق مع إسرائيل قبل انتهاء عملية السلام إلى غاياتها الأصلية، هو بالضرورة أمثالاً للشروط الإسرائيلية.

ثم إن أفراد دول خليجية صغيرة مثل قطر وسلطنة عمان بمواقف ميكرة من حيث التعامل مع إسرائيل قبل حلول السلام الكامل، قد أضحت في الواقع القدرة العربية النقلاضية على نمو يبدو الآن أكبر مما ظهر في أيام الحكومة الإسرائيلية السابقة. وحتى في تلك الوقت، لم يكن هناك مبرر مقنع يسوغ هذا الاستمجال. مما يؤكد أنه كان مدفوعاً بضغوط أميركية بالدرجة الأولى. والتبرير القسري لهذا التبع المتعجل، هو الغاز الذي يمثل ثروة قطر الأساسية لخلق انتاجها النفطي وقصر أجله. وتطوير الغاز القطري بحاجة إلى تمويل كبير، والتمويل الكبير لا يسيل إليه إلا المواقف أميركا وإسرائيل. والبيوتات المالية المرتبطة بهما في الغرب. وهكذا كان... لكن مشكلة قطر أنها دولة صغيرة في محيط مضطرب، وأنها بالتالي لا تستطيع أن تتصرف كقوة عظمى، أو حتى كقوة عربية كبيرة مثل مصر. ولهذا بدأ أمير قطر في سعيه إلى عقد مؤتمر الدوحة وكأنه يستقري بأمركا وإسرائيل على بقية دول المنطقة التي ذراعها ووضعها أمام الأمر الواقع. وما لا شك أن أمير قطر الجديد قد عكف على توجّه داخلي مختلف عن السابق من حيث إعطاء فسحة أكبر للحريات، والحرز على إجراء انتخابات بلدية، والإعلان عن أموال النفط والغاز في ملك للدولة وليست ملكاً خاصاً للأمر وقية الشيخ والوزراء، كما كان الأمر سابقاً عندما استعصمت بالدولة أزيمة مالية لأن الأمير المخلوع (والد الأمير الحالي) سجل تلك الأموال في

حساباته الخاصة في الخارج لكن الجميع في الخليج يعرفون أن للأمراء والشيخ والوزراء، طرائقهم وأساليبهم في «الأوسيت»، أي السيطرة على أموال الدولة لأنفسهم بصورة مغايرة للاستيلاء المباشر المفضوح. بل إن فنون «الأوسيت» في الخليج تحولت إلى علم قائم بذاته بز فيه الأسراء والشيخ والوزراء، أساتذة العلوم التطبيقية في المجالات التقليدية. وبالنظر إلى المؤتمرات التطبيقية السابقة في الدار البيضاء وعمان والقاهرة، وهي مؤتمرات لم تحقق شيئاً من الناحية العملية، مع أن الحماس لها كان أكبر، فإنه يمكن القول أن مؤتمر الدوحة لن يكون أوفر حظاً وهو يبقى ما يلقاه من معارضة وتحفظ في العالم العربي وبالتالي فإن انعقاده أو عدم انعقاده يشكل مسألة سياسية حساسة في المقام الأول وإن يغلب اقتصادي. ومن هذه الناحية، فإنه يشكل امتحاناً صعباً للمعهد الجديد في قطر وأميريه المثالي، لأن انعقاده مشكلة وعدم انعقاده مشكلة أكبر. فالأمير يهجم الغاز، والغاز مرهون بالتطبيق، والتطبيق مرهون بالمزاج العربي العام، والمزاج العربي العام مرهون بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية، فكان الجميع بمن فيهم إسرائيل يدورون حول أنفسهم في حلقة مفرغة، ويتطلعون إلى واشنطن لإسعادهم في الخروج منها، وواشنطن عاجزة وغير مبالية، ووفق ذلك بحكمها رئيس طموح في أخلاقيات الخاصة والعام. وهكذا انتقلت دولة قطر من حالة «غاز الأمير» إلى حالة «أمير الغاز».

«روبال مونصو» تجتاز مصاعبها بجدولة ديونها للمصارف

الضيف

عثمان عائدي يطرد المنافسين الطامعين معتمداً على القضاء الفرنسي و... النقابات

الأوروبية المتوسّطة إلى اختياره أول رئيس لها. ولئن كان الركود الاقتصادي الطويل قد فعل فعله في نشوء متاعب مجموعة عائدي الفرنسية، إلا أن بعضهم يعزو بداية متاعب العائدي في فرنسا إلى قضية الشفط على شركته وأمواله في سوريا في السنة الماضية، وهي القضية التي حسمها القضاء السوري لصالحها فيما بعد. وكانت «الميزان» قد عالجت الموضوع في حينه تحت عنوان «حكم الإعتباط ظنه وحكم القانون أنصفه». كما إن هناك من يشير إلى جهات معينة شددت الخيوط من وراء الستار للتضييق عليه في الوقت المناسب. لكن لهذا قصة أخرى...

وأصدقائه الكثير، أن رجل الأعمال السوري سوف يستطيع تجاوز هذه الأزمة العابرة. فهو رجل ذؤوب وصبور ويعطي كل وقته لعمله، حتى أن انهماك في العمل أملاء عازياً إلى اليوم فهو ياكل في الشغل، وينام في الشغل، ويقضي أكثر من نصف أيامه في السفر والندوات. وقد وصف نفسه له الميزان «مربية» «أمة زمنية» وبالإضافة إلى دوره في وضع سوريا على الخريطة السياحية العالمية في وقت مبكر، استأنفاً للطفرة السياحية التي توغها قبل غير، فإن دأبه في الصناعة السياحية أكسبه سمعة عالية في هذه الصناعة المظنونة، مما حدا بمفظة السياحة

كما قبلت تخفيضاً في الرواتب والأجور لمعاونة المجموعة على تنفيذ اتفاقها مع المصارف. وفي الوقت ذاته، أقرت محكمة باريس التجارية الاتفاق المتفصل الذي توصل إليه العائدي مع البنوك الدائنة لشركة «ماروب»، التي يملكها أيضاً، بمغضلة عرض العائدي على بقية العروض المنافسة. وبذلك استطاع العائدي أن يطرد جميع المنافسين الذين تقدموا بمروض للاستيلاء على مجموعة «روبال مونصو»، وفنادقها مستغلين متاعبها السابقة، لتعود هذه المجموعة الفخيمة من الفنادق إلى وضعها الطبيعي وسابق ازدهارها. ولم يشك أحد من عارفي عثمان عائدي

مما يشكل دليلاً قاطعاً على أن المتاعب التي أدت إلى الرقابة القضائية لم تكن نتيجة لسوء الإدارة، بل لظروف اقتصادية عامة تتطرق بالقطاع الفرنسي ذي الخمسة نجوم في فرنسا وأوروبا عموماً في تلك المرحلة من الركود الاقتصادي التي طالت أكثر مما كان متوقفاً. كذلك، فإن الشك بإدارة العائدي للمجموعة لم تقتصر على القضاء، إنما شملت أيضاً نقابات العمال النشطة للعاملين في المجموعة، حيث وقعت هذه النقابات اتفاقاً موازياً لاتفاق المجموعة مع المصارف الدائنة، أصرت فيه على بقاء وحدة المجموعة تحت إدارة العائدي المالية،

حتى كتابة هذه المظور لم يكن قد صدر عن محكمة باريس التجارية قرار بالموافقة على الاتفاق الذي عقده المهندس الدكتور عثمان عائدي صاحب مجموعة «روبال مونصو»، الفرنسية في فرنسا مع البنوك الدائنة للمجموعة، لكنه من المؤكد أن تتم الموافقة لأن الاتفاق المذكور يحفظ حقوق جميع المعنيين بمن فيهم الموظفون والعاملون في فئات المجموعة. والواقع أن المحكمة عندما عيشت حارساً قضائياً على المجموعة بعد وقوعها في أزمة سيولة قبل سنة ونصف السنة، لم تشترط عزل الإدارة الحالية برئاسة العائدي بل شبت تلك الإدارة على رأس المجموعة.

PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex UB1 2BN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

توزيع في أنحاء العالم
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB1 4AZ
TEL: (0181) 561 7703
PAX: (0181) 561 7454

المكتب
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex UB1 2BN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

مدير التحرير
تحتوان شكرالله حيدر

المصمم والأخراج
PROXIMA ATELIER
الطبيب: بوبع عئدي